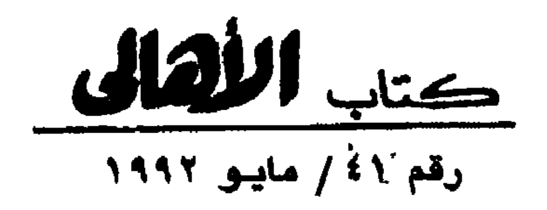

كتاب الأهالي
رقم ٤١ / مايو ١٩٩٢

الادارة والتحرير : ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت شقة ١٨ القاهرة ج . م . ع

ترسل جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

الاعلانات : يتفق بشأنها مع الادارة

الاعداد السابقة : توجد نسخ محدودة من الاعداد السابقة من السلسله ترسل لمن يطلبها خارج القاهرة او خارج جمهورية مصر العربية بالبريد المسجل ويحسب سعر الكتاب على اساس ان الجنيه يعادل (دولار) امريكي ويضاف جنيه مصرى داخل مصر على ثمن الكتاب نفقات البريد كما يضاف « دولار » واحد خارجها الى الثمن وتحول اثمان الكتاب بحوالة بريدية باسم الاهالى .

كتاب الاهالى سلسلة كتب شهرية تصدرها جريدة الاهالى ـ حزب التجمع الوطنى التقدمي الوحدوى ـ مصر

اما وقد صمتت مدافع الامة عن الدفاع . وحول العدو نيران مدافعه الى جبهة الوعى والانتماء فقد كان لابد وان يصدر كتاب الاهالى ليكون بعض جهدنا المتواضع فى المعركة التى تدور على جبهة العقل ليساهم فى اعادة بناء الجسور المنهارة بين الطليعة والشعب وبين المواطن والوطن وبين الوطن والامة وبين هؤلاء جميعا والكون الذى نعيش فيه .

ولاننا نعيش فى عصر ثورة الاتصالات الذى يؤدى تدفق معلوماته الى تشوش فى اليقين فان حاجتنا الى العودة للتبشير بالبديهيات واعادة احياء الذاكرة الوطنية لاتقل عن حاجتنا الى التعمق الذى يحيى اليقين لا الذى يشوش عليه

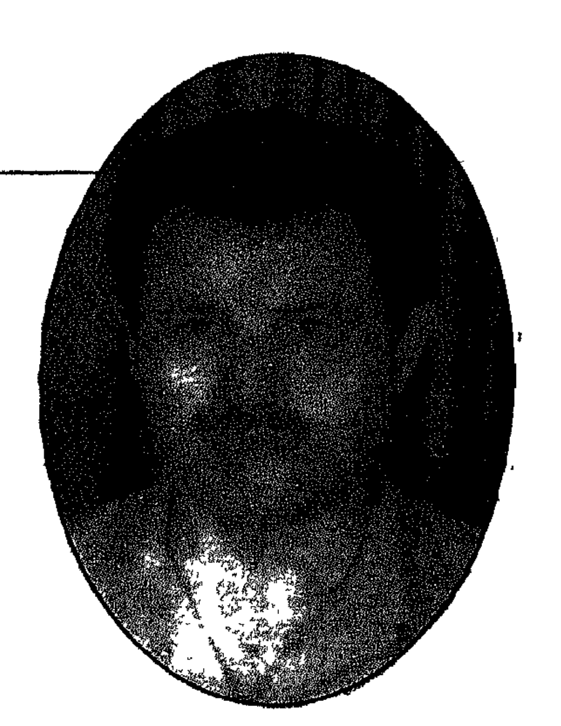
واذا كان منطق الحركة السياسية اليومية يحتمل المساومة والوسطية فان جوهر دور اليسار على صعيد الوعي والانتماء هو الهدم والبناء ذلك ان الامر هنا امر تكوين وتأسيس يتجاوز ضرورات الحاضر وقيوده الى آفاق المستقبل واحلامه



تقافة الهدم والبناء

رئـــيس الـتـحرير : صلاح عيـسى
سكرتير التحرير: د. أحمد الحصرى

◆ الاراء الواردة فى كتب السلسلة لا تعبر بالضرورة عن رأى التجمع ◆



عبد القادر ياسين

* من أبرز الكتاب والمفكرين الفلسطينيين
* ولد فى يافا عام ١٩٣٧ وارتبط بالحركة الوطنية التقدمية الفلسطينية وشارك فى مقاومة الاحتلال الإسرائيلى وتعرض للسجن عام ١٩٦٧.
* أبعدته سلطات الاحتلال الإسرائيلى ولجأ لمصر وكان رئيسا لاتحاد الصحفيين والكتاب الفلسطينيين بالقاهرة حتى ١٩٧٧.
* له العديد من المؤلفات والدراسات والمقالات حول قضايا الشعب الفلسطينى..

وأبرز مؤلفاته:

- تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٤٨.
- كفاح الشعب الفلسطينى قبل ١٩٤٨.
- الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ - ١٩٧٠.
- القضية الفلسطينية فى فكر اليسار المصرى
- حول الثورة الفلسطينية.
- حرب أكتوبر والمفاجآت الاستراتيجية.
- الحزب الشيوعى الفلسطينى ظهره إلى الحائط.
- حركة المقاومة الإسلامية فى فلسطين (حماس)

كتاب الأهالي رقم ٤١

عبد القادر ياسين

مجتمع الانتفاضة الفلسطينية

فهـــــرس

إهــــداء

إلى "جيهان" ابنتى، التى استخدمت اسمها للتوقيع على مقالاتى فى صفحة الأسرة فى أسبوعية "نداء التحرير" فى غزة، منذ ربع قرن، تهرباً من الحظر الذى فرُض على اسمى، بين مجموعة من "الخطرين". بينما لم تكونى قد تخطيت بضعة أيام من عمرك، بعد.

مقدمة

اللهم لا تعسف، ولا شطط!

فعنوان هذا الكتاب الأصلي وهو "الجوهر الطبقي للإنتفاضة الفلسطينية" قد يثير الشبهتين معاً. إذ قد يوحي بأن المؤلف افتعل العامل الطبقي في الظاهرة الوطنية العظيمة: الانتفاضة، أو سلخ ما هو طبقي عن الجسم الوطني الكبير، وعلى حساب هذا الجسم. فيما لم أقترف أياً من الفعلين.

أما شبهة وقوعي في الشطط، فتأتي من احتمال تصور البعض قيامي بدفع التعارضات الطبقية داخل الانتفاضة، من مستوى التناقض الهامشي إلى مستوى التناقض الرئيسي. بينما هذا موقف فوق يساري، وهوأبعد ما يمكن عن مرامي هذا الكتاب.

وسيلاحظ القارئ الكريم أنني لم أرق أياً من "الوطني" أو "الطبقي"، بل اكتفيت برؤية الطبقي داخل الوطني، وبدون افتعال تعارض بينهما، وهذا مشروع بالمقاييس الأكاديمية والسياسية، معاً.

وقد يأتي قارئ كريم بملاحظة أخرى، خاصة بالعنوان أيضاً. اذ أن

انتفاضتنا المجيدة وطنية عامة، شاركت فيها كل الفئات والطبقات الاجتماعية، بدون استثناء، وإن تفاوتت درجة المشاركة. مما يجعل من عنوان الكتاب ومضمونه مجالا لإثارة حساسيات لا داعي لها. خاصة وأن السبب الرئيسي في اندلاع الانتفاضة، واستمرارها كل هذه الأشهر، كان عاملاً وطنياً وليس طبقياً، أو اقتصادياً. وهذا صحيح، لأن الاحتلال - في حد ذاته - واستمراره لأكثر من عشرين سنة متوالية كانا وراء قيام هذه الانتفاضة المجيدة. مما يرشح "الطبقي" للتراجع، نظرياً وعملياً، فكراً وممارسة، قولا وأداء، لحساب الوطني والقضية الوطنية.

ومع تسليمي بهذا المنطق، إلا أنه لا ينفي وجود الطبقي، وضرورة تناوله، وإن كان في حجمه الطبيعي، دون تضخيم أو تقزيم.

وقد تستجد ملاحظة لدى القارئ الضعيف الثقة بالمنهج الطبقي في التحليل، خاصة بعدما تعرضت له التجربة الاشتراكية - الآخذة بالمنهج الطبقي - في شرق ووسط أوربا من نكسات، مما يظهرني أمام مهزوزي الثقة بالاشتراكية ونهجها، كمن يحج والناس عائدين!

بينما الضربة القاصمة التي وجهت إلى التجربة الاشتراكية في شرق ووسط أوربا لن تهز ثقتنا في الفكر الاشتراكي، وإن أكدت مدى فداحة الخلل الاستراتيجي داخل هذه التجربة، الأمر الذي أفاد منه أعداء الاشتراكية في الخارج، وأفقد أصحاب المصلحة الحقيقية في الاشتراكية حماسهم لهذه التجربة. فكانت الكارثة بسبب غياب الديمقراطية، أساساً وقبل أي شئ آخر. وهي الكارثة التي سندفع -نحن العرب- أغلى فواتيرها. ولا أعجب إلا من عربي يتشفى مما جرى هناك!

وغني عن القول ان رأيي في هذا الصدد هو من منطلق وطني فحسب وسيدفعني مع منطلقي الاشتراكي إلى إنجاز كتاب عن البيروسترويكا، وما جرته على "المعسكر الاشتراكي".

وحين اندلعت انتفاضة شعبنا المجيدة، في ٨/ ١٢/ ١٩٨٧، فقد تخلصت من كل مشاغلي ومشاريعي الكتابية. وتفرغت - بشكل شبه تام - لمتابعة هذه الظاهرة الكفاحية الفريدة.

وربما كان من السابق لأوانه تغطية أحداث هذه الانتفاضة، وتعهدها بالتحليل، واستخلاص الاستنتاجات منها. فالظاهرة لم تكتمل بعد. لكن هذا لا يحول دون عمل يزعم أنه يشمل هذه الظاهرة المجيدة، بمختلف نواحيها، وحلقاتها الزمانية. الأمر الذي يستحيل، قبل اكتمالها، وانقضاء فترة زمنية كافية، لاستجلاء ما خفي من أمورها، ومتابعة ماكمن من نتائجها، القريبة والبعيدة.

وقد اختص *الفصل الاول* بالحديث عن أسباب الانتفاضة، ومعالم عسف الاحتلال، ضد كل فئة وطبقة اجتماعية، على حدة، طوال سنى الاحتلال، الذي أنتج هذا الاجماع الطبقي الاستثنائي، في الرد على الاحتلال وممارساته الشرسة.

وألقى *الفصل الثاني* الضوء على مساهمة كل فئة وطبقة اجتماعية، على حدة، في هذا الرد.

فيما اهتم *الفصل الثالث* بتقديم اللجان الشعبية كسلاح تنظيمي امتشقته هذه الفئات والطبقات. وهو الأكثر ملاءمة لطبيعة الانتفاضة، والذي يتعدى -من جهة- التنظيمات السياسية النخبوية القائمة، ويتجاوز - من جهة أخرى - قدرة التنظيمات الجماهيرية المتواجدة في الضفة والقطاع (من نقابات واتحادات) على استيعاب كل هذا الزحف الجماهيري، بسبب اقتصار كل تنظيم جماهيري على فئة أو طبقة اجتماعية بعينها، والتزام كل تنظيم بالكفاح المطلبي لهذه الفئة أو الطبقة الاجتماعية، فحسب.

وغطى *الفصل الرابع* التأثيرات الاجتماعية العاجلة للانتفاضة.

وقد أمضيت الاشهر الثلاثين المنقضية من عمر الانتفاضة، ألتقى بالزائرين من الضفة والقطاع، من مختلف الطبقات، والأعمار، وأماكن الاقامة، والاتجاهات السياسية.

فهولاء هم أهم المراجع، وأكثرها حيوية وسخونة. واهتممت بالحصول على أكبر كمٍّ ممكن من الدراسات والإحصاءات والمقالات المكتوبة داخل الضفة والقطاع، للسبب نفسه، كما أوليت ما كتبته الصحف الإسرائيلية، فى هذا الصدد، اهتماما خاصاً، لأطل على ما يدور فى الطرف الاخر من الجبهة. وقد أفدت كثيراً - بسبب جهلى باللغة العبرية - بالترجمات التى قدمتها فى هذا المجال كل من مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت، ونشرة الملف فى قبرص، ومؤسسة الأرض فى دمشق. دون أن أتوقف عن متابعة الإذاعات، واستقراء المنشورات والمطبوعات الصادرة من مؤسسات الانتفاضة، أو الكتب الكثيرة التى صدرت حول هذه الانتفاضة المجيدة.

وأخذت فى الكتابة عن الانتفاضة، منذ أيامها الأولى، فنشرت لى شهرية "المنار" القاهرية تقريراً مسهباً حول اندلاع الانتفاضة، وذلك فى عددها الصادر فى يناير/كانون الثانى ١٩٨٨. ثم تتابعت التعليقات والمقالات والمحاضرات التى كتبتها وألقيتها فى الشأن نفسه. ولا أعتقد أن هذا الكتاب سيكون آخر المطاف. علما بأن لى وللصديق العزيز عمر سعادة كتابا ينام فى أدراج مؤسسة قومية، منذ ما ينوف على السنة والنصف، حول الانتفاضة. ولا أدرى متى يفرج عنه السيد القيم على هذه المؤسسة، كما لا أعلم سبب اعتقاله هذا المخطوط!

ولا يسعنى إلا شكر كل من قدم لى يد المساعدة ووفر لى مادة فى هذا الموضوع. وأخص بالذكر الاخوة والاخوات زينب الغنيمى، هالة مصطفى، أمل بيضون، جابر سليمان، ماجد كيالى، عبد الحليم الغول، عمر عاشور، طلعت موسى، خالد شحرور، عماد عوكل، نائل التهتمونى، أحمد بهجت

الامين، سميح شبيب، محمد أبو حسان، وعوض خليل. فضلاً عن الأخوة العاملين فى أقسام المعلومات الصحفية فى مجلات "إلى الأمام"، و"نضال الشعب"، و"بلسم"، و"الأرض"، و"الأهالى"

علما بأن فضلهم هنا، لا يعنى أنهم مسؤولون عما قد يكون علق بهذه الدراسات من هناتٍ. فهذه مسؤوليتى وحدى.

المؤلف

القاهرة فى ١٨/٧/١٩٩٠

الفصل الأول

انفجار الخزان

لم تكن الساعة الثانية من بعد ظهر الأحد، السادس من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٧ ، تعلم بأنها - ستدخل التاريخ من ميدان فلسطين في مدينة غزة، وهو الميدان المعروف، شعبياً، باسم ساحة التاكسيات. .

كان الميدان يعج بالحركة، كعادته. السيارات تسير في الاتجاهين، وتدور بعضها في الميدان لتعود. ولم يكن يقطع الحركة الرتيبة، إلا سيارات الدوريات العسكرية الإسرائيلية.

وفجأة، ظهر شابان فلسطينيان، اشتبكا في مشادة، سرعان ما تحولت إلى تماسك بالأيدي، وتبادل اللكمات. بينما تاجر اسرائيلي يهتز بجسمه السمين، فرحا وحبورا ، فليس هناك ما هو أجمل من ضرب العدو بالعدو. وفجأة، تراجع كلا الشابين إلى الوراء، واستل أحدهما سكينه، وانقض به على خصمه، لكنه فجأة اتجه نحو التاجر الاسرائيلي، بينما قفز خصمه خلف التاجر، وقيد يديه إلى الوراء، ليوسعه صاحبنا طعنا وتمزيقا. وقد شلّت المفاجأة التاجر الاسرئيلي المتنكر.

وبسرعة البرق، اختفى الشابان، وبعد أن تركا ضحيتهما -رجل المخابرات الإسرائيلي- " شلو موسيكل" غارقاً في بركة من الدماء. وغرق

ميدان فلسطين في هرج ومرج، مما عرقل دوريات قوات الاحتلال إلى مكان الحادث. التي ما أن وصلت، حتى بادرت إلى اعتقال كل من صادفته في طريقها من أبناء غزة. ووصل عدد من اعتقلتهم زهاء السبعين مواطناً.

وقبل أن يهنأ شعب قطاع غزة، داهم السائق الإسرائيلي، هيرتزل بوكوزا بشاحنته الضخمة، الساعة ٧ مساء ٨/ ١٢، مجموعة من العمال الفلسطينيين، عند محطة إيريز، في الطرف الشمالي من قطاع غزة، بينما كانوا يعبرون الخط الأخضر، عائدين من أعمالهم في اسرائيل، إلى أماكن إقامتهم في مدن وقرى ومخيمات قطاع غزة. وقتل السائق، على الفور ثلاثة عمال، وجرح تسعة آخرين، قبل أن يفر من وجهه من بقي حياً من العمال الفلسطينيين، عند نقطة التفتيش الاسرائيلية.

وبعد حوالي ساعة واحدة، حاصرت القوات الاسرائيلية بلدة جباليا، ومخيمها. أولاً: لأنهما أقرب التجمعات السكانية الفلسطينية إلى مكان الحادث، وثانياً: لأن أغلب الضحايا هم من سكانهما. ومع الحصار، فرضت قوات الاحتلال نظام منع التجول في البلدة والمخيم، في آن معاً.

وفهم شعب القطاع رسالة السائق الإسرائيلي على نحو صحيح، بإعتبارها ثاراً لمقتل "سيكل". على أن قوات الاحتلال، ومعها نظام منع التجول، عجزا عن منع شعب جباليا ومخيمها من التعبير عن مشاعره المعادية للاحتلال، فتظاهروا ضد المحتلين وانتهاكاتهم الفظة، وعسفهم الشرس بمجرد أن وصلهم بلاغ هاتفي من مستشفى دار الشفاء، في مدينة غزة، حيث نقل الشهداء والجرحى. واندفع الغاضبون، يقطعون زهاء عشرين كيلو متراً إلى المستشفى على الأقدام. وفي محيط المستشفى ترددت الهتافات المعادية للاحتلال والمحتلين. وحين أسدل الليل أستاره، عاد أبناء جباليا ومخيمها من المستشفى، متجمعين في مظاهرة حاشدة على أضواء الفوانيس.

وسرعان ما انتقلت الشرارة إلى بقية أرجاء قطاع غزة، ومنه انتقلت، في

اليوم التالى، إلى الضفة الغربية، بدءاً بمخيم بلاطة. وكانت انتفاضة شعبية عارمة فى الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، تجاوبت أصداؤها فى فلسطين المحتلة منذ حرب ١٩٤٨، والمعروفة باسم "اسرائيل". وفى الجولان السورى، بينما تفاوتت درجة التجاوب معها، فى هذا القطر العربى وذاك. وغالباً ما تعارض اتجاه التجاوب بين شعب القطر وحكومته. ثم كان التباين -وأحياناً التعارض- فى الاستجابة الدولية، شعوباً وحكومات ومحافل.

على أنه ما كان لحادث الشاحنة أن يفجر مثل هذه الانتفاضة، لولا ماتراكم فى خزان الشعب من بارود السخط، طوال عشرين سنة متصلة من الاحتلال المهين. وقد جاءته الشرارة، مساء ٨/ ١٢/ ١٩٨٧، فكان الانفجار التاريخى المدوى.

وقد تجمعت سحب سخط الشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع، أساساً بسبب الاحتلال فى حد ذاته، وبسبب ما ترتب عليه من إلحاق اقتصادى، واستيطان متعسف، وقمع شرس، واعتداءات قطعان المستوطنين، وتشبث حكام اسرائيل برفض تقديم أى مشروع تسوية للصراع العربى - الإسرائيلى، وتعديات اسرائيلية متوالية على الأماكن المقدسة، الإسلامية والمسيحية على السواء، ومصادرة الحريات الديمقراطية، ونهب الكنوز الأثرية والثقافية.

فالاحتلال أحدث نزيفا فى الكرامة الوطنية الفلسطينية. وزاد استمرار الاحتلال من فزع الشعب الفلسطينى على مستقبله، ناهيك عن المستقبل المظلم لوطنه.

الاقتصاد أولا (١)

لم تتمخض حرب ١٩٦٧ عن تغيير جغرافى فى الشرق الأوسط فحسب، بل أيضاً غيرت هذه الحرب عميقاً فى شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فى الضفة والقطاع.

ففى أذيال جند الاحتلال الإسرائيلى، وفدت إلى الضفة والقطاع الماكينة الاقتصادية والغدة التشريعية الاسرائيليتين وطوال عشرين سنة أفرزت الغدة التشريعية زهاء ألفى أمر عسكرى، لتطبيقها، تعسفاً، فى الضفة والقطاع، بهدف إخضاعهما، عبر فرض الأمر الواقع الإسرائيلى، وتسخير اقتصادهما لخدمة الاقتصاد الإسرائيلى، واستباحة سوق هاتين المنطقتين المحتلتين أمام المنتجات الاسرائيلية. وقد تحكم المحتل فى آليات هاتين السوقين، بما زاد اقتصادهما تشويهاً، وألحقه بالاقتصاد الإسرائيلى، بلاحول ولا طول.

ويتميز الاقتصاد الإسرائيلى - كما هو معروف - بالطابع الاحتكارى أولا، وبأنه اقتصاد حرب ثانياً، وبكونه شريكاً صغيراً مع الاحتكارات الأمريكية ثالثاً.

وأفضت تبعية اقتصاد الضفة والقطاع المضطردة هذه إلى تهميش الحضور الوطنى الفلسطينى، مما أسهم فى استفزاز المشاعر الوطنية الفلسطينية.

وأرسى الاحتلال اسس التبادل غير المتكافئ بين الاقتصادين، كما اعتمدت صيغة تقسيم عمل جائر، لصالح الاقتصاد الإسرائيلى، فضلاً عن استغلال الاحتلال للضفة والقطاع كمصدر لليد العاملة الرخيصة، ولبعض المواد الخام، وللقليل من الصناعات البسيطة الضرورية للصناعة الاسرائيلية.

إننا أمام نمط فريد من الاستعمار، مزيج من الاستعمارين التقليدى والجديد، مع إضافات غير قليلة.

وفى مجال تهميش الاقتصاد، أهمل الاحتلال البنية التحتية لاقتصاد المنطقتين المحتلتين (خطوط المواصلات، شبكات الكهرباء، والمياه، والهاتف، والبريد). فترك خطوط المواصلات تتآكل، واحتكرت "شركة الكهرباء القطرية" (الاسرائيلية) مد قطاع غزة بالكهرباء، ثم التهمت "شركة القدس

للكهرباء" (العربية)، وانتزعت منها احتكار مد الضفة بالكهرباء، بعد زهاء عشرين سنة على احتلال الضفة. واستنزفت اسرائيل مياه الضفة والقطاع، وفرضت قيوداً مشددة على استخدام الفلسطينيين للمياه، وسرقت حوالى أربعة أخماسها. فيما تقدمت شبكة الاتصالات الهاتفية والبريدية بخطى جنائزية. مما أدى إلى تردى ظروف الاستثمار الإنتاجى فى الضفة والقطاع، وتوثيق روابط مدنهما وقراهما بالمراكز الإسرائيلية، على حساب الروابط بين مدن وقرى الضفة والقطاع، الأمر الذى عبّر عن نفسه فى تراجع أهمية التجارة الداخلية فى الضفة والقطاع، لحساب اعتماد هاتين المنطقتين المحتلتين على السوق الإسرائيلية فى هذا الصدد.

وقد عانت تجارة الضفة والقطاع مع إسرائيل من عجز كبير لصالح الثانية، أخذ فى التزايد المضطرد، وبمعدلات كبيرة. فبينما بلغ سنة ١٩٦٨، حوالى ٣٨ مليون دولار، نجده يرتفع إلى زهاء ٤٣٠ مليون دولار، سنة ١٩٨٥، وشكلت واردات الضفة والقطاع من إسرائيل حوالى ٩٠٪ من مجمل وارداتهما. فيما شكلت صادراتهما إلى إسرائيل حوالى ٨٠٪ من مجموع صادرات القطاع، وحوالى ٦٠٪ من مجموع صادرات الضفة، بما يقرب من ٩٠٪ منها منتجات صناعية. فقد عمدت اسرائيل إلى نقل بعض صناعاتها إلى الضفة والقطاع، مستغلة اليد العاملة الرخيصة هناك.

وكان القطاع الزراعى أكثر فروع الاقتصاد تاثراً بالاحتلال. بسبب التوسع فى أعمال مصادرة الأراضى*، والتعطيش المتعمد، ومنافسة المحاصيل الإسرائيلية المدعومة، ونثر الاحتلال عقبات بيروقراطية شتى أمام المزارعين، وتردى الخدمات الزراعية، وفرض نظام حصص جائر، بهدف التأثير

* تمثل الاستيطان فى ذلك الانتشار الوبائى للمستوطنات فى الضفة والقطاع. التى نهشت زهاء ثلاثة آلاف كيلو متر مربع فى الضفة أى بما يوازى ٥٢٪ من أراضيها، و١١٪ من أراضى القطاع. فضلاً عن ٤٧٪ من مواردهما المائية. وقد بلغ عدد المستوطنات فيهما عند اندلاع الانتفاضة ١٦٥ مستوطنة، ضمت زهاء ٨٠ ألف مستوطن يهودى. وليس غريباً اعتبار المحكمة العليا فى إسرائيل الأراضى التى تقام فوقها هذه المستوطنات مصادرة "لأغراض أمنية"!

على البنية المحصولية، وحظر تسويق المنتجات الزراعية فى السوق الاسرائيلية. كما عرقل الاحتلال تصدير هذه المنتجات إلى الخارج، وحال دون إدخال أية تطويرات فى البنية التحتية، وأبقى علاقات الإنتاج على حالها، وعطل نشاط الجمعيات الزراعية المحلية، وحرم المزارعين الفلسطينيين من القروض. وذلك كله لحساب الزراعة الاسرائيلية، التى أغرقت سوق الضفة والقطاع بمنتجاتها الزراعية، ناهيك عن أن هذه الزراعة استقطبت الأيدى العاملة الرخيصة فى الضفة والقطاع، المتمثلة - أساساً - فى الفائض من المعدمين الذين قُذِفَ بهم إلى خارج الأرض، والذين عجز اقتصاد الضفة والقطاع عن توفير عمل لأعدادهم المتزايدة. وحرمت إسرائيل هذه الأيدى من زراعة الضفة والقطاع، بل حرمتها من أيد عاملة أصيلة كانت تعمل فيها. فبعد أن كان يعمل فى زراعة الضفة، مثلاً ٤٢,٤٠٠، عام ١٩٧٠، هبط الرقم إلى مجرد ٢٨.٣٠٠، عام ١٩٨٥. مما أفضى إلى تقييد مصادر القطاع الزراعى، فتراجعت المساحة المزروعة فى الضفة، أساساً*.

وانعكس ذلك كله فى هبوط معدل الزراعة فى مجمل الناتج القومى**. كما تقلصت قدرة القطاع الزراعى على التوظيف، بل أصبح مصدراً رئيسياً من مصادر تكوين فائض الأيدى العاملة الباحثة عن عمل.

وحين احتلت القوات الإسرائيلية الضفة، لم تكن الصناعة تشكل سوى ٦.٦٪ من إجمالى الناتج المحلى للضفة، مقابل ٣.٣٪ فى قطاع غزة. واحتوت الصناعة النسبة نفسها، تقريباً، من القوى العاملة من المنطقتين.

وغلب على القطاع الصناعى الطابع الحرفى، مما أضعف مقاومة هذا

* من ٢.٠٨٠ ألف دوتم (والدونم زهاء ربع فدان)، عام ١٩٦٦ إلى ١.٨٨٥ ألف دونم، عام ١٩٨٤. كما انخفضت مساحة الأراضى المروية من ١٠٠ ألف دونم سنة ١٩٦٦ إلى ٥٧ ألف دونم سنة ١٩٦٨. وإن أخذت فى التقدم البطئ، وبالكاد عادت إلى رقم سنة ١٩٦٦ فى عام ١٩٨٤.

** من ٣٥.٨٪ سنة ١٩٧٠ إلى ١٨.٤٪ سنة ١٩٨٤.

القطاع لإجراءات اسرائيل الإلحاقية، وأفقده القدرة على الاستقلال عن الصناعة الاسرائيلية. واعتبرت اسرائيل أن أى استقلال للاقتصاد الفلسطينى من شأنه تهديد اسرائيل واقتصادها. فهو أساس الاستقلال الوطنى الفلسطينى.

وأبقى الاحتلال الواقع على حاله*، فحال دون إقامة صناعات جديدة، وضاعف القيود على استيراد المواد الخام لهذه الصناعات، وعطّل تصدير السلع المصنعة، وحرم الصناعة من التسهيلات الائتمانية، ناهيك عن التأثير الضار لإهمال الاحتلال شئون البنية التحتية للاقتصاد الفلسطينى تحت الاحتلال.

على أن اعتماد اسرائيل استراتيجية الصناعات التصديرية، أدى إلى إضعاف مقاومة الصناعات التقليدية الاسرائيلية لنظيراتها الفلسطينية. مما حافظ على استمرار الأخيرة. الأمر الذى تعزز مع رخص اليد العاملة فى الضفة والقطاع، وتوفر المواد الخام المحلية لبعض الصناعات فيهما، والنجاح فى تسريب بعد منتجاتهما عبر "الجسور المفتوحة" التى فتحتها اسرائيل، بهدف إيصال منتجاتها هى إلى الأقطار العربية.

ومع ذلك فإن المشاريع الصناعية الصغيرة فى الضفة والقطاع وصلت إلى طريق مسدود. خاصة مع غياب البنوك العربية هناك، وهى التى لم تعمل إلا فى مجال الحسابات الشخصية فحسب.

وتتضح الفجوة الواسعة بين الصناعة الاسرائيلية ومثيلتها فى الضفة والقطاع، من نسبة ١٫٧٪ التى تمثلها الثانية فى إجمالى الناتج الصناعى الإسرائيلى، عام ١٩٨٤**، ومن نسبة الخُمس التى تمثلها إنتاجية العمل الصناعى فى الضفة والقطاع، قياساً إلى إجمالى إنتاجية العمل الصناعى

* إذ ظلت نسبة الصناعة من الناتج المحلى تدور حول ٧٪ فى الضفة، وحوالى ١٠٪ فى القطاع.

** فى حين يشكل شعب الضفة والقطاع زهاء ٢٨٫٦٪ من مجموع سكان فلسطين المحتلة، بمناطقها المحتلة الثلاث (١٩٤٨، الضفة، القطاع).

الإسرائيلية.

على أن تبعية صناعة الضفة والقطاع للصناعة الإسرائيلية، تظل السمة الأكثر بروزاً.

وقد أدى الإقبال على بعض منتجات الضفة والقطاع إلى نمو بعض الفروع الصناعية فيهما. فيما أدت المنافسة الإسرائيلية غير المتكافئة إلى إفلاس شركات صناعية فلسطينية، وضمور فروع صناعية أخرى. واجتذبت الأيدى العاملة الرخيصة فى الضفة والقطاع بعض المستثمرين الإسرائيليين، فعمدوا إلى منح مستثمرين من أبناء الضفة والقطاع عقود مقاولة خاصة، فى مجال صناعة الملابس والسجاد والأحذية، على وجه الخصوص، وهى الصناعات التى تعتمد فباركها على الشركات الإسرائيلية فى مجالىْ تأمين مدخلات الإنتاج، وبيع المنتوجات.

وهكذا أدت التغييرات فى ظروف العرض والطلب إلى تغيرات فى بنية القطاع الصناعى وإلى الوقوع تحت رحمة السوق الإسرائيلية. بعد أن انتزعت قوة اقتصادية أقوى (اسرائيل) من القوة الاقتصادية الأضعف قدرتها على التطور.

وقد تجلى تهميش اقتصاد الضفة والقطاع فى ظاهرة فائض اليد العاملة فى هاتين المنطقتين المحتلتين، حين عجز اقتصادهما عن تأمين فرص عمل لكل الأيدى العاملة المحلية.

ومنذ احتلال ١٩٦٧ وحتى ١٩٨٤، فقد هاجر من الضفة والقطاع ما يزيد على ٣٥٠ ألف مواطن، منهم زهاء ٢٢٠ ألف من الضفة وحدها، بمتوسط سنوى قدره زهاء ١٣ ألف مواطن، غالبيتهم من الشباب. أما المصدر الثانى الذى استوعب فائض الأيدى العاملة، فكان سوق العمل الإسرائيلية، التى استوعبت حوالى ١٣٠ ألفاً، بما يوازى ثلث الأيدى العاملة فى الضفة والقطاع تقريباً. وقد تم استيعاب حوالى نصفهم فى

قطاع البناء. وباختصار، فقد عمل الفلسطينيون فى العمل الأسود، الذى يحتاج إلى جهد عضلى مرهق، مقابل أجر متدنٍ، وضمانات وحقوق شبه معدومة، ووضع غير مستقر، يقلل من فرص انخراطهم فى النقابات، مما يضعف وعيهم الطبقى، ويقلص مدى نضالهم المطلبى، ومن باب أولى نضالهم السياسى.

وفى مجال الأجور فحسب، فقد تقاضى العامل الفلسطينى حوالى نصف الأجر الذى يتقاضاه، نظيره اليهودى، حتى أن أسرائيل كانت توفر، سنوياً، من فروق هذه الأجور، ما يقترب من ٣٠٠ مليون دولار، بدءاً من سنة ١٩٨٥ فصاعداً. عدا ما ينوف على ١٠٠ مليون دولار سنوياً، هى قيمة مستحقات عمال الضفة والقطاع لدى "صندوق التأمين الوطنى الإسرائيلى".

وقد أحدث المحتلون تغييرات بنيوية فى خريطة العاملين من أبناء الضفة والقطاع فى شكل:

- تزايد العمل المأجور، بتسارع واضح*.
- هبوط ملحوظ فى حجم "الموظفين لأنفسهم" **.
- تراجع ملموس فى حجم أرباب العمل***.
- تحلل الاستثمارات العائلية، إلى حد بعيد****.

وكان يمكن لهذه التغيرات أن تدفع اقتصاد الضفة الغربية خطوات إلى الأمام، لو أنها جرت تحت تأثير عوامل محلية، وليس تحت نير الاحتلال.

---

* فى الضفة من ٥٦.٥ عام ١٩٧٠ إلى ٧٦.٧ ألف عام ١٩٨٣ وفى القطاع من ٣٥.٣ ألف إلى ٥٧.٣ ألف.

** فى الضفة من ٣٠٤ آلاف عام ١٩٧٠ إلى ٣٨.٩ ألف عام ١٩٨٣، وفى القطاع من ١٥.٨ إلى ١٨.٩ ألف.

*** فى الضفة من ١٠.٥ ألف عام ١٩٧٠ إلى ٤.٧ ألف عام ١٩٨٣ وهبطت نسبتهم إلى إجمالى قوة العمل بشكل مضطرد من ٩.٣٪ إلى ٣.٣٪ للفترة نفسها، وفى قطاع غزة ارتفعت نسبتهم إلى إجمالى قوة العمل من ٢.٩٪ عام ١٩٧٠ إلى ٧.٧٪ عام ١٩٧٦ ثم هبطت إلى ٥.٥٪ عام ١٩٨٣.

**** من ١٧.٢ ألف عام ١٩٧٠ إلى ١٦١ ألف عام ١٩٨٣.

ومن أبرز التحولات فى بنية الأيدى العاملة ذلك الهبوط الملحوظ فى عدد العاملين فى القطاع الزراعى، فيما ارتفع عدد العاملين فى القطاع الصناعى، بمعدل صغير، وفى قطاعى البناء والخدمات، بمعدلات أكبر*. وبلغة الأرقام، فإن الذين تحولوا من القطاع الزراعى بالكاد استوعبتهم بقية القطاعات. أما الزيادة الطبيعية فى قوة العمل (أكثر من مئة ألف) فطفقت تبحث عن فرص عمل خارج الضفة والقطاع.

ويلاحظ تراجع ملموس فى معدلات العاملين فى القطاعات الإنتاجية، لحساب العاملين فى الخدمات. وأدى هذا كله إلى نزول أكثر من ٤٠٪ من شعب الضفة والقطاع إلى ما تحت خط الفقر.

التحولات الاجتماعية

أحدثت الإجراءات الاقتصادية الآنفة، وبدرجة أقل الإجراءات والتشريعات السياسية، جملة من التحولات الاجتماعية، تركت بصماتها على الحركة السياسية الفلسطينية، فى محتواها، وبرنامجها، وبنيتها.

وعلى الرغم من دمج اقتصاد المناطق المحتلة بدائرة رأس المال الإسرائيلى، وعلى الرغم من سيطرة المحتل على الأجهزة التشريعية والقضائية فى الضفة والقطاع، فضلاً عن قوة جهاز المخابرات وكثافة تواجد الجيش، والحرب الضروس ضد القوى الوطنية، إلا أن إسرائيل عجزت عن خلق قاعدة اجتماعية لها. لقد نظرت إلى المناطق المحتلة كمشروع اقتصادى مربح، مثلما فعلت الدول الاستعمارية تجاه المستعمرات. ومن هنا كان احتلال ١٩٦٧ مخرجاً لأزمة اقتصادية إسرائيلية، عاجلوها بالأيدى العاملة الفلسطينية، والسوق الفلسطينية المشرعة الأبواب، حتى بلغ ما تجنيه

* هبط عدد العاملين فى الزراعة من ٥٩.١ ألف عام ١٩٧٠ إلى ٣٧.٣ ألف عام ١٩٨٥ بما نسبته ٣٨.٧٪ و ٢٤.٤٪ على التوالى من مجموع الأيدى العاملة. وعن الفترة نفسها ارتفع عدد العاملين فى القطاع الصناعى من ٢١.١ ألف إلى ٢٤.٦ ألف. فيما ارتفع عدد العاملين فى قطاع البناء من ١٢.٨ ألف إلى ١٦.٩ ألف وفى مجال الخدمات من ٥٩.٧ ألف إلى ٧٤.١ ألف.

إسرائيل من الضفة والقطاع مليار دولار سنوياً.

إن دمج المناطق المحتلة، ببنيتها المتخلفة، مع اقتصاد رأسمالى متطور، ذى نوايا استغلالية شرهة، قد أفرز مجموعة من التغيرات الاجتماعية - الاقتصادية فى الضفة والقطاع. ولعب هذا دوراً ملحوظاً فى تطور مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية، وفى خصائص الانتفاضة الراهنة(٢):

* النمو الهائل والسريع فى حجم الطبقة العاملة الفلسطينية. ويشكل العاملون بأجر داخل الخط الأخضر (إسرائيل) ثلث مجموع من هم فى سن العمل من أبناء الضفة والقطاع، بينما ٤٦.٢٪ من هولاء من الريف الفلسطينى. وهذا يعنى أن البنية الاجتماعية القائمة على الإنتاج الطبيعى والزراعى الفردى، فى إطار نمط العائلة الأبوية الممتدة، أخذت تنزع- باضطراد- باتجاه "البلترة"، بكل ما يرافق ذلك من بداية تحول فى الوعى والعلاقات الاجتماعية.

* فى توجه إسرائيل إلى تهميش الاقتصاد الفلسطينى، عملت على تحجيم وإعاقة نمو رأس المال الوطنى والبرجوازية المحلية. ومع أن بعض شرائح هذه البرجوازية - التى شكلت دور الوسيط للمنتوجات الإسرائيلية - قد انتعشت، إلا أنه عند تناول تطور هذه الطبقة بمجملها، لا يمكن إلا ملاحظة ضعف نموها. فقد افتقرت إلى الروابط الاقتصادية الداخلية فيما بينها. وغاب عنها جهاز إنعاشها المصرفى. ولم تكن فى موقع المُشَرِّع، فيما يخص التطور الاقتصادى فى الضفة والقطاع، أو علاقاتها التجارية والمالية مع الخارج. ولعل المفارقة فى أن الدعم الوحيد لها كان فى ارتكانها إلى النفوذ الأردنى.

* تسارع نمو حجم الفئات الوسطى، وخاصة المثقفين والأكاديميين. فقد أصبح التعليم مقدساً لدى الشعب الفلسطينى حيث غدا أداة للحراك الاجتماعى، بعد انحسار نزعة "النشاط الحر"، أى الانتقال من فئات فلاحية

مسحوقة إلى موظفى مدن، ميسورى الحال نسبياً. وجاء نمو هذه الفئات على حساب القوى التقليدية، من وجهاء العشائر والحمايل.

* وكانت الترجمة السياسية لهذا كله، أن القاعدة الاجتماعية الصلبة "للخيار الفلسطينى" أخذت تتسع، و"تتسيس"، باضطراد، على حساب قاعدة "الخيار الأردنى"، وقاعدة إدامة الاحتلال. وفشلت محاولات الاحتلال بإنعاش البرجوازية الكبيرة فى هاتين المنطقتين المحتلتين، بتقديم التسهيلات لها، وإتاحة الفرصة لها كى توطد روابطها بالنظام الأردنى، وصولاً إلى إجهاض التوجهات الوطنية فى الضفة والقطاع، لحساب التوجهات الاستهلاكية. ولقد خاضت الحركة الوطنية فى هاتين المنطقتين المحتلتين - إلى ما قبل اندلاع الانتفاضة - الكثير من المعارك السياسية ضد الاحتلال، اتسم بعضها بالعنف، وسالت فيه الدماء. وظلت الدائرة الواسعة من العمال والفلاحين وصغار التجار - بمنأى عن المشاركة فى النشاط السياسى، إلا فى لحظات احتدامه. وكان دور المثقفين فاعلاً-بشكل ملحوظ-فى المجالس البلدية، والمجالس الطلابية، والنقابات، وتجمعات الشخصيات الوطنية (المستقلة). وقد انحصر نضالهم فى المؤتمرات، والأنشطة الاجتماعية، والإعلامية. وخلال سيادة النمط "المؤسساتى" فى البنى وأشكال النضال، توفرت تربة خصبة لنمو اتجاهات التعامل البيروقراطى والإدارى والمالى مع الأرض المحتلة، على أنه، بفعل شدة القمع ضد هذه المؤسسات، وانفضاض المثقفين والفئات الوسطى عنها، فإن دورها سرعان ما انحسر، وأخذ الفعل السياسى ينتقل إلى الشارع. وتحررت حركة الجماهير من هذه المؤسسات. الأمر الذى ترافق مع اشتداد الأزمة الاقتصادية فى إسرائيل، منذ مطلع الثمانينيات، وتردى أوضاع أبناء الضفة والقطاع العاملين فيها، بعد تصعيد درجات استنزاف هؤلاء العاملين واضطهادهم - قومياً وطبقياً - إلى درجة يصعب تحملها. الأمر الذى

استفحل مع انحسار الطفرة النفطية فى دول الخليج، وانعكاساتها على الضفة والقطاع المحتلين، والمتمثلة فى ضمور المداخيل هناك، وتضاؤل فرص العمل فى الخارج للمخريجين الفقراء.

وخلال الأشهر الأولى للانتفاضة، تجلى هذا التبدل الجديد الذى طرأ على حجم ودور الفئات الاجتماعية فى الضفة والقطاع. كما عكس الطابع الصدامى للانتفاضة المزاج الثورى لهذه الطبقات والفئات.

وغنى عن القول أن الفئات الفقيرة عجزت عن تنظيم نفسها، أو امتلاك رؤية سياسية، بدون الدور القيادى لأبنائها وأبناء الفئات الوسطى، من مثقفين ثوريين ووطنيين، فمن تصلبوا فى النضال. وغدا الشكل المؤسساتى قاصراً عن استيعاب هذا البحر الجماهيرى المتلاطم. فأبدعت حركة الجماهير صيغة "اللجان الشعبية"، والتى سنتحدث عنها، لاحقاً. أى أن هذه التحولات الاجتماعية عكست نفسها على الحركة السياسية فى الضفة والقطاع (٣).

مارس الاحتلال، منذ وفد، أساليب قمع تفوق فيها على الفاشية نفسها. فمن الاعتقالات التعسفية الواسعة، إلى هدم البيوت بالجملة*. وعند اندلاع الانتفاضة كان ١٠٧٧ فلسطينياً رهن الاعتقال (٤)، تعرضوا لأبشع أشكال التعذيب والتنكيل، شأن زهاء نصف مليون فلسطينى احتجزوا لفترات مختلفة فى معتقلات الاحتلال، طوال السنوات العشرين السابقة على الانتفاضة، من صدمات كهربائية، وماء مغلٍ، وضرب مبرح على جميع أنحاء الجسم دون استثناء أو تمييز، فضلاً عن نزع الأظافر وعضات الكلاب الشرسة(٥)

وبدم بارد، دأب المستوطنون على قتل المواطنين الفلسطينيين، وبين

* منذ بداية الاحتلال الإسرائيلى وحتى نهاية ١٩٨٧ فإن سلطات الاحتلال نسفت زهاء ٢٤ ألف منزل فى أنحاء الضفة والقطاع.

الجدول رقم (١) حوادث اعتداء المستوطنين الصهاينة على المواطنين الفلسطينيين، فيما بين ٨٠ و ١٩٨٤.

جدول رقم (١)

حوادث اعتداء المستوطنين على الفلسطينيين

فى الفترة من ١٩٨٠ إلى١٩٨٤

السنة	اعتداءات	قتل	جراح	مضايقات	أراضى	حيوانات
١٩٨٠	٣٠	١	١١	١٠	٦	١
١٩٨١	٤٨	٢	٣٥	١١	١٨	١
١٩٨٢	٦٩	٧	٤٠	٤٤	٧١	٦٣
١٩٨٣	١١٩	٩	٨٣	٣٦	١٢	-
١٩٨٤	١١٨	٤	٢٢	٣٦	٢٨	١٨
المجموع	٣٨٤	٢٣	١٩١	١٣٧	٧١	٨٣

وهكذا، بعد القمع الإسرائيلى الرسمى، جاء إرهاب المستوطنين الأشد شراسة والأكثر تنوعاً. فمن إحراق أراضى الفلسطينيين، ومحاصيلهم، إلى اقتلاع أشجاره، وخطف وضرب وقتل المواطنين الفلسطينيين، دون رادع. ووصل إرهاب المستوطنين ذروته فى كانون الثانى/يناير ١٩٨٧، حين اجتاح المستوطنون منازل الفلسطينيين فى القدس الشرقية، وأعملوا فيها إحراقاً، وتدميراً وتخريباً، وتقتيلاً بساكنيها.

وفى ٢٩/٥/١٩٨٧، قال الميجر جنرال إسحق مردخاى، قائد المنطقة

الجنوبية: أن من حق المستوطن في قطاع غزة أن يقبض على من يرشقه بالحجارة، ويسوقه إلى مركز الشرطة، لتسجيل دعوى ضده (٧).

وفى ١٩٨٧/٥/١٦، اشتركت قوات الاحتلال في المسيرة التى نظمها مجلس المستوطنات في شمال الضفة، بمناسبة مرور عشرين عاماً على "تحرير السامرة" (أى الضفة الغربية)، واشترك إسحق شامير نفسه في هذه المسيرة(٨).

وثمة نشرة عنصرية خاصة، تصدر عن "جمعية تشجيع الاستيطان والاستيعاب في يهودا والسامرة وقطاع غزة". تحمل اسم "نكودا"، وتنادى بضرورة طرد "المستوطنين" الفلسطينيين من قراهم وأراضيهم(٩).

وفى ١٩٨٧/٤/١٣ أعلن أعضاء مجموعة "أمناء جبل الهيكل" بأنهم سيدخلون ساحة الحرم القدسى الشريف بمناسبة "عيد الفصح اليهودى"(١٠).والقائمة طويلة لا يتسع لها المجال هنا، وكلها تؤكد مدى فاشية هؤلاء المستوطنين. وقد غض الاحتلال النظر عن انتهاكاتهم الفظة للقانون.

ولم يكن المستوطنون في الضفة والقطاع نتوءاً شاذاً في مجتمع "ديمقراطى". بل هم امتداد طبيعى لمجتمع فاشى، طالما دعم "بلطجة" هؤلاء المستوطنين. ومن هنا فلا عجب في وقوف سلطات الاحتلال إلى جانبهم.

قال ٤٧٪ من المشاركين في استطلاع للرأى في إسرائيل، أجرى عام ١٩٧٣: إنهم يكرهون العرب الفلسطينيين. وفى ٨ مارس/ آذار ١٩٨٤ أعلن ٦٥٪ من الإسرائيليين أنهم لا يثقون في العرب الفلسطينيين، لكن النسبة انخفضت، في العام التالى، إلى ٥٨٪. وفى العام نفسه كان ٤٧٪ من الاسرائيليين مع سن القوانين التى تقلص حقوق العرب الفلسطينيين، ونفر ٥٣٪ من مجرد فكرة الإقامة المشتركة مع عرب فلسطينيين. وعن سياسة "القبضة الحديدية" التى مارسها الاحتلال ضد شعبنا في الضفة

والقطاع (٨٣-١٩٨٥)، قال ٤٣٪ من الإسرائيليين: إنها "لينة جداً"، بينما رأى ٣٥٪ أنها "معتدلة"، فيما اعتبرها ١٥٪، فقط، "شديدة للغاية". وفى عام ١٩٨٥، كان ٥٨.٩٪ من الاسرائيليين مع طرد المناضلين الفلسطينيين، مقابل معارضة ٣.٧٪، فقط، وامتناع ٧.٧٪ عن الإدلاء برأى فى هذا الصدد. وارتفعت نسبة مؤيدى الطرد فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٨٥ إلى ٨٦.٨٪. وأيد ٦٨.٥٪ هدم منازل المناضلين الفلسطينيين، وأيد ١٧.٢٪ إعدام الفدائيين منهم(١١).

وفى صيف ١٩٨٧، أيد انتهاكات مستوطنى الضفة والقطاع ٣٧.٨٪ من الإسرائيليين، وعارضها ٢٤.٨٪، فيما امتنع ٢٦.٦٪ عن الإدلاء برأيهم(١٢).

وحين اكتشفت أجهزة الأمن الإسرائيلية، عام ١٩٨٤، التنظيم الإرهابى اليهودى فى الضفة، أيده ١٤.٢٪ من الشباب الاسرائيلى(١٣)، على أن النسبة سرعان ما قفزت، بعد ثلاثة أشهر إلى ٣٠٪(١٤). وبعد زهاء عام واحد، ارتفعت النسبة إلى ٣٨٪(١٥). وفى أغسطس/ آب ١٩٨٥، وصلت نسبة المطالبين بالإفراج عن أعضاء التنظيم الإرهابى إلى ٦٠٪(١٦).

ولعل المثير للسخرية أن أربعين عضواً بالكنيسيت - من أحزاب الليكود، وهتحيا، والمفدال، وشاسى - وقّعوا عريضة صاغتها "غوش إيمونيم"، ورفعوها إلى رئيس دولة إسرائيل، هاييم هيرتزوج. تطالب بالعفو عن أعضاء هذا التنظيم(١٧). ويمثل هذا العدد من النواب ما نسبته ثلث مجموع أعضاء الكنيسيت الإسرائيلية.

وأدى تمادى المستوطنين فى انتهاكاتهم فى الضفة والقطاع إلى تعامل بعض الصهيونيين، الذين يفزعهم احتمال رد فعل مدوٍ يعصف بالاحتلال، بل يهدد الوجود الصهيونى فى الأرض التى اغتصبوها من أصحابها

الفلسطينيين، خلال حرب ١٩٤٨. وهذه "شلوميت ألونى" عضو الكنيسيت الإسرائيلى وزعيمة حركة حقوق المواطن "راتس" تبعث برسالة إلى وزير الدفاع الإسرائيلى، إسحق رابين صيف ١٩٨٧، تتساءل فيها - باستنكار ملحوظ -: "إلى متى يظل المستوطنون يشرفون على إدارة الشئون الاجتماعية فى الضفة الغربية؟! "وأكدت زعيمة "راتس، أن المستوطنين وضعوا أيديهم على مهام موظفى الإدارة المدنية فى الضفة والقطاع وموظفين رسميين آخرين دون أن تخولهم الإدارة المدنية. وقد سمح حاخامات يوم ١٩٧٨/٧/٤، لمستوطنين بالتجول بسياراتهم، يوم السبت من أجل مراقبة ما أسموه "سلب الأراضى"، و"البناء غير القانونى"، الذى يقوم به العرب فى الضفة والقطاع. بينما لا يقوم أحد باعتراض هؤلاء المستوطنين(١٨).

الأمر الذى جعل مجلة شهرية فرنسية وأسبوعية أميريكية، تؤكدان أن وضع الفلسطينيين فى الضفة والقطاع هو أسوأ، بكثير من وضع السود فى جنوب إفريقيا(١٩).

وبينما دأبت حكومات حزب العمل الإسرائيلى على التقدم بمشاريع "لتصفية" القضية الفلسطينية، منذ هزيمة ١٩٦٧. وحتى خروج "العمل" من الحكومة الإسرائيلية صيف ١٩٧٧، فإن الليكود تجاهل هذه اللعبة التضليلية، وأسقط القفاز الحريرى من فوق قبضته الحديدية، واعتمد صيغة لبناء المستوطنات، لايهمها استفزاز مشاعر المواطنين الفلسطينيين، بعكس صيغة حزب العمل.

وكان إيغال آلون، وزير خارجية إسرائيل، قد تقدم، فى يوليو/ تموز ١٩٦٧، بمشروع "تصفية" يحمل اسمه. وظل هذا المشروع أساساً لحكومات العمل المتوالية. وعكس هذا المشروع ميزان القوى العربى/ الإسرائيلى آنذاك وهو المائل تماماً لصالح الطرف الإسرائيلى. مما جعل هذا المشروع يضمن

لإسرائيل "الحد الأقصى من الأراضى، والحد الأدنى من العرب". ويعتبر المشروع نهر الأردن والبحر الميت الامتداد المستقيم حتى العقبة حدوداً لإسرائيل، التى تضم- بموجب "مشروع آلون"- شريطاً عريضاً، على امتداد غور الأردن، وآخر على امتداد طريق القدس- البحر الميت، واختيار ضم أى من الخليل أو مشارفها الشرقية، ونشر مستوطنات وقواعد عسكرية فوق الأرض وأحياء اليهود فى القدس الشرقية (العربية)، والسماح بحكم ذاتى يتصدره قادة تقليديون فى الضفة، يرتبط مع إسرائيل بإطار اقتصادى مشترك، ومعاهدة دفاعية، فضلاً عن تعاون علمى، مع التعاون لتوطين لاجئى الضفة والقطاع، بعد ضم الأخير لإسرائيل(٢٠).

ومنذئذ، ظلت مشاريع "التصفية" الإسرائيلية تدور حول "مشروع آلون"، مع اختلاف فى المفردات ليس إلا. أما الليكود فاعتبر الضفة والقطاع "أراضى محررة"، وأراح نفسه.

وفى ١٩٧٨/٩/١٧، وقعت كل من حكومتى السادات المصرية، وبيجن الإسرائيلية اتفاقيتى كامب ديفيد، تحت رعاية إدارة جيمى كارتر الأمريكية. ونصتا على منح الحكم الذاتى الإدارى للضفة والقطاع لفترة انتقالية، مدتها خمس سنوات. وفى ١٩٧٩/٣/٢٦، تم توقيع "معاهدة السلام الإسرائيلية- المصرية". لكن شعب الضفة والقطاع رفض الحكم الذاتى. ومنذ ١٩٨٣ أصبح أحد معارضى كامب ديفيد - وبضمنها الحكم الذاتى- رئيساً للوزارة الإسرائيلية، فزاد الطين بلة، وغاب أفق التسوية - مهما كانت مجحفة - من سماء فلسطين، وتأكد للشعب الفلسطينى أن الحكومة الإسرائيلية ترمى إلى نفى الهوية الوطنية الفلسطينية، وشطب الشعب الفلسطينى، وخنق كفاحه. لا فرق فى ذلك بين "العمل" و"الليكود". وحافظت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على استخدام سياسة "العصا والجزرة" تجاه شعب الضفة والقطاع.

ويمكن رصد *أهم سمات هذه السياسة فيما يلى:*

* تجميد الخدمات الأساسية، والنشاط الاقتصادى، بأدنى حد من الكلفة والموظفين.
* تجنب المواجهة مع المواطنين الفلسطينيين، وتلطيف التعامل مع أجهزتهم الإدارية والبلدية، والعمل على تجميل صورة إسرائيل عندهم.
* ضبط مقاومتهم المدنية عند الحد الأدنى؛
* قمع المقاومة المسلحة، والعمل على عزل مواطنى الضفة والقطاع عنها.

المردود السياسى

إن الانتفاضة هى الانفجار الحتمى لصراع النقيضين. وقد جاءت تتويجاً لنضال وطنى، استمر قوياً شديداً منذ الأيام الأولى لاحتلال الضفة والقطاع. حيث اتسمت المواجهات بالاشتعال المستمر فى تقطع. وأخذ خط الحركة الوطنية فى الصعود أبداً، رغم بعض الانحناءات، التى اعترته بين الحين والآخر.

وظلت الضفة والقطاع تناضلان، كل على حدة، حتى عام ١٩٧٣، حيث كادت أوضاعهما تتطابق. فيما لاح فى الأفق المستقبل الواحد للمنطقتين المحتلتين، بتأثير حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣، واعتماد م. ت. ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطينى.

وقد تمكنت الحركة الوطنية الفلسطينية هناك من أن تعيق، بنضالاتها وتضحياتها المشروع السياسى- الإسرئيلى، الرامى إلى ضم الضفة والقطاع إلى إسرائيل نهائياً، مع التمسك باللاءات الإسرائيلية الثلاثة: (لا.. للانسحاب إلى خطوط ٦٧، لا.. لمنظمة التحرير،لا.. للدولة الفلسطينية).

وكانت الانتفاضة الثمرة الناضجة للوعى الوطنى العالى، الذى تشكّل على نار الهبّات، والصدامات والانتفاضات الصغيرة والإضرابات السياسية المتوالية. وأسهمت البنى الحزبية والنقابية والفدائية فى إيضاح هذا الوعى،

الأمر الذى عززه التكوين الديموغرافى للضفة والقطاع، حيث السيادة للجيل الفتى، ذلك أن ٦٦٪ من شعب الضفة والقطاع ولدوا بعد حرب ١٩٦٧. مما جعل هذا الجيل متحرراً من عقدة الخوف، ومتمتعاً بقوة وطاقة هائلتين.

وقد تأكد شعب الضفة والقطاع من أن "التحرير" لن يأتيه من منظمات المقاومة فى الخارج، بعد الضربات القاصمة التى وجهت إلى هذه المنظمات. فكان خروجها من بيروت صيف ١٩٨٢، بعد حرب مجيدة صمدت فيها، وألحقت العار بقوات الغزو الإسرائيلى. ثم كان الانشقاق فى حركة فتح بعد مرور أقل من عام واحد على الخروج، مما أفقد منظمات المقاومة الكثير من أسباب قوتها. ثم كان الاقتتال المؤسف فى طرابلس والبقاع اللبنانيين بين شقى معسكر المقاومة الفلسطينية خريف ١٩٨٣. وبعده، جاءت الحرب ضد المخيمات الفلسطينية فى لبنان منذ مايو/ أيار ١٩٨٥، وهى التى عكست مدى تدهور الوضع الرسمى العربى، وابتعاده الحثيث عن التوجه لتحرير فلسطين حتى لفظياً!

وبذا جاءت الانتفاضة تجاوزاً لمختلف البرامج الوطنية الفلسطينية المطروحة، ولطمة مدوية للأنظمة العربية، فضلاً عن أنها كانت محصلة طبيعية لنشاط الفصائل الوطنية، فى التوعية والتعبئة والتنظيم، طوال سنى الاحتلال.

ومع أن الضفة والقطاع أصبحتا مهيئتين تماماً للانفجار فى وجه الاحتلال، إلا أن جملة من الأحداث عجلت بهذا الانفجار المدوى:

فقد تصاعد قمع المحتلين والمستوطنين على نحو لم يعد معه السكوت ممكناً. ففى ٢٦/ ١٠/ ٨٧ اقتحم زهاء ١,٥٠٠ ضابط وجندى إسرائيلى مخيم الدهيشة فى الضفة الفلسطينية، وعاثوا فيه تخريباً وتدميراً، وأوسعوا سكانه ضرباً وركلاً، قبل أن يعتقلوا بعضهم. وفى خريف ١٩٨٧، أعلن الإرهابى الصهيونى، "آريل شارون" أنه سينتقل إلى القدس العربية،

للإقامة فى أحد منازلها، فى محاولة منه لاستفزاز المشاعر الوطنية لسكان "عاصمة فلسطين الأبدية"، فى الوقت الذى تصاعدت فيه الأصوات الصهيونية المطالبة بطرد الفلسطينيين من بلادهم. ومع وصول اعتداءات المستوطنين ذروة لا سابقة لها، ضد شعب القدس العربى الفلسطينى فى يناير/ كانون الثانى وأغسطس/آب ١٩٨٧، ثم إقدام المستوطنين على قتل الطالبة "انتصار العطار"، قرب دير البلح بقطاع غزة فى ١٠/١١/١٩٨٧، وقبلها كان قرار حكومة إسرائيل فى ٧/٧/١٩٨٧ بانتزاع امتياز شركة كهرباء القدس، ونقله إلى شركة صهيونية.

وفى نهاية يونيو/حزيران ١٩٨٧، كان القرار الحكومى الإسرائيلى القاضى برفع الضرائب بنسبة ١٥٪. ثم جاء التقاسم الوظيفى بين إسرائيل وحكومة زيد الرفاعى الأردنية، الذى أنجب "خطة التنمية"، الهادفة إلى التطبيع مع إسرائيل. ثم جاء "التنظيم الهيكلى"، الذى رمى إلى حصر مدن وقرى الضفة والقطاع فى أضيق نطاق ممكن فى الأرض، وحرمانها من زماماتها بعد مصادرتها لحساب الاحتلال. وارتباطاً بالتنظيم الهيكلى تقوم بلديات الضفة والقطاع عبر مكاتب هندسية معينة، وبتمويل مشترك أردنى- إسرائيلى، وفى حالة تخلف أى من الطرفين عن سداد حصته، يبادر طرف ثالث- هو الإدارة الأمريكية - بتسديد هذه الحصة. ومعروف أن تعيين المجالس البلدية فى الضفة من قبل الاحتلال، ١٩٨٥ على أنقاض المجالس المنتخبة، ثم بضوء أخضر من حكومة الأردن. وعلى أرضيته ولدت صيغة "التقاسم الوظيفى"، بين حكومتى الأردن وإسرائيل، بصدد الضفة والقطاع.

وعبّر الوضع الرسمى العربى عن استمرار تدهوره وانحطاطه، فى استمرار الحرب ضد المخيمات الفلسطينية فى لبنان، ثم ما اقترفه مؤتمر القمة العربى الطارئ، فى عمان، (نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٧) فى حق القضية

الفلسطينية، حين وضعها على الرف لحساب حرب الخليج الأولى، واحلّ الإيرانيين محل الإسرائيليين فى خانة "عدو الأمة العربية".

وعكس التراجع العربى والفلسطينى نفسيهما على المحافل الدولية. فعوملت القضية الفلسطينية بفتور ملحوظ، وتراجع موقعها فى جداول أعمال هذه المحافل. حتى أن القمة السوفيتية- الأمريكية، فى واشطن، أوائل ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٧ - لم تدرج هذه القضية ضمن جدول أعمالها.

وما كان لهذا كله أن يحدث دون أن يجد صداه الملموس فى الضفة والقطاع، حيث تحولت الأعمال المسلحة إلى خبر يومى، طوال العام ١٩٨٧. حيث رصدت سلطات الاحتلال ٣١٥ حالة "خرق نظام"، و٦٥ عملية مسلحة، و١٥٠ عملية إلقاء قنابل حارقة. وكان إلقاء القنابل قد غدا منذ ١٩٨٤ "عادة يومية"(٢٢). ثم كان الاشتباك المسلح فى حى الشجاعية بغزة يوم ٦/ ١٠/ ١٩٨٧، والذى تمخض عن قتل ضابط إسرائيلى كبير، واستشهاد أربعة فدائيين فلسطينيين، ينتمون لحركة "الجهاد الإسلامية"، شيعت غزة جنازة مهيبة لهم، ضمت عشرات الآلاف من شعب قطاع غزة.

وثمة مؤشر بالغ الدلالة على مدى تحول شعب الضفة والقطاع إلى الاعتماد على نفسه، إذ ارتفعت نسبة المنظمات المحلية من ٤٨٪ سنة ١٩٨٦، إلى ٧، ٥٥٪ سنة ١٩٨٧(٢٣). ولم يكن لهذه التنظيمات الفدائية أية روابط أو صلات خارج فلسطين المحتلة. وإذا كانت هذه المنظمات الفلسطينية الأربع الرئيسية (فتح، الشعبية، الشيوعى، والديمقراطية) قد إئتلفت فى الضفة والقطاع منذ نهاية ١٩٨٥ أساساً تحت ضغط الحرب ضد المخيمات، رغم استمرار تباعدها فى الخارج، إلا أن انعقاد الدورة ١٨ للمجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر فى ابريل/ نيسان ١٩٨٧، قد عززت هذه الوحدة بسبب مشاركة التنظيمات الثلاثة الأخيرة

فى هذه الدورة، بعد مقاطعة دامت سبع سنوات متصلة للمجلس الوطنى وبقية مؤسسات م. ت. ف، ثم جاءت "عملية قبية" لتقول كلمتها فى غير مجال.

ففى ليلة ١٩٨٧/١١/٢٥، اقتحمت طائرة شراعية - تنتمى للجبهة الشعبية/ القيادة العامة - المجال الجوى الإسرائيلى يقودها أربعة فدائيين هبطت إحداها قرب معسكر "جيبور" الإسرائيلى، وتمكن قائدها خالد أكر (سورى)، من قتل ستة جنود إسرائيليين، وجرح ثمانية آخرين، قبل أن يستشهد. فيما عادت بقية الطائرات الشراعية إلى مواقعها فى البقاع اللبنانى، إلا أن طائرة ميلود بن ناجح (تونسى) سقطت فى الشريط الحدودى جنوبى لبنان. وهزت هذه العملية هيبة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ونظرية الأمن التى اعتمدتها هذه المؤسسة. وهزأت هذه العملية بالدفاعات الألكترونية التى وفرتها أمريكا لإسرائيل. كما أكدت هذه العملية البطولية مدى عقم غزو القوات الإسرائيلية للبنان، صيف ١٩٨٢.

من جهة أخرى، فإن أكر وناجح أكدا - بمشاركتهما فى هذه العملية، على قومية القضية الفلسطينية، وعمقا الخط الفاصل بين الأنظمة العربية المتخاذلة وبين شعوبها التواقة إلى مواصلة الكفاح ضد الامبريالية والصهيونية. وكانت "عملية قبية" - من هذه الزاوية - صفعة شعبية عربية/ فلسطينية مشتركة للقادة الذين صاغوا تراجعات قمة عمان.

على أن مقدمة ما أنجزته هذه العملية الجسورة، أنها كانت آخر لمسة تحضير للانتفاضة، من خلال الجرعة المعنوية الكبيرة التى تلقاها شعب الضفة والقطاع، ومن جراء الضربة المهينة للغطرسة الإسرائيلية.

هوامش الفصل الأول

١- تم الاعتماد فى هذا القسم، أساساً، على المراجع التالية:

- سمير عبدالله، تأثير الاحتلال على تطور القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطينى، الكاتب (القدس)، العدد ٨٦، حزيران/ يونيو ١٩٨٧، ص٩-٢٨.
- د. تيسير العارورى، الفوائد الاقتصادية التى تجنيها اسرائيل من احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، المصدر نفسه، ص ٩٦- ١١٥.
- د. حازم هنار، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى ظل الانتفاضة، القدس، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية، مايو/ آيار ١٩٨٩.
- د. زياد أبو عمرو، الانتفاضة: أسبابها وعوامل استمرارها، القدس، الجمعية الفلسطينية "الاكاديمية للشئون الدولية، مايو/ آيار ١٩٨٩.
- د. آندرو يحيى، الانتفاضة: الأبعاد الاقتصادية، القدس، الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشئون الدولية، سبتمبر/ أيلول ١٩٨٨.

٢- سمير البرغوتى، المقدمات الاقتصادية للانتفاضة. الاتحاد (حيفا) ١٩٨٨/١٢/٩.

٣- المصدر نفسه.

٤- هآرتس، ٣/ ١/ ١٩٨٨.

٥- فى تصور مدى بشاعة وتنوع أساليب التعذيب الإسرائيلية، يكتفى بما نشرته الصحف التى لا تخفى تعاطفها مع إسرائيل. وعلى سبيل المثال، فإنه يمكن الاطلاع على التقرير الضافى فى هذا الشأن، الذى نشر فى Sunday Times, 19.6.1977

٦- الشرق الأوسط (لندن) ١٠/ ٥/ ١٩٨٨.

٧- غسان عبد الله، عشرون عاماً من الإرهاب الصهيونى، نيقوسيا، دار الصمود، ١٩٨٧، ص ٢٤.

٨- المصدر نفسه، ص ٣٥.

٩- المصدر نفسه، ص ٣٩.

١٠- المصدر نفسه، ص ٤٥.

١١- فايز ساره، الاتجاهات العنصرية فى استطلاعات الرأى العام الإسرائيلى، بحث مقدم إلى ندوة "عنصرية الصهيونية"، المنعقدة فى اتحاد الكتاب العرب، دمشق ١٠- ١٢/ ١١/ ١٩٨٧.

١٢- الرأى (عمان) ٢٢/ ٦/ ١٩٨٧.

١٣- هآرتس، ٢٠/ ٦/ ١٩٨٤.

١٤- الدستور (عمان) ٢٣/ ٩/ ١٩٨٤.

١٥- جاد يعقوبى حقائق بسيطة/ قلق على الديمقراطية فى إسرائيل، يديعوت أحرونوت ١٦/ ٧/ ١٩٨٥، أوردت ترجمته الكاملة، الملف (نيقوسيا)، عدد ٥، مجلد ٢، أغسطس/ آب ١٩٨٥، ص ٤٤٥.

١٦- معاريف، ٣٠/ ٨/ ١٩٨٥.

١٧- دافار، ٥/ ٨/ ١٩٨٦.

١٨- الرأى العام (الكويت) ٦/٧/ ١٩٨٧.

١٩- لوموند ديبلوماتيك (باريس) ١/ ١٠/١٩٨٨.

بيزنس ويك (واشطن)، من كتاب يوروم بينور "تحذير إلى بلدى"، ترجمته الوطن (الكويت) ٢٢/ ٣/ ١٩٨٨.

٢٠- لمزيد من التفاصيل حول "مشروع آلون"، يمكن الاستعانة بمشاريع التسوية الإسرائيلية ١٩٦٧-١٩٧٨، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص٦٥-٦٩.

٢١- خالد عايد (إعداد)، سياسة إسرائيل فى المناطق الفلسطينية المحتلة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤، ص ٣.

٢٢- موجز تقرير ميرون بنفنستى لسنة ١٩٨٦، نشرته النداء (بيروت) ١٠/ ١١/ ١٩٨٧، عن هآرتس.

٢٣- بماحنيه، ٢١/ ١٠/ ١٩٨٧.

الفصل الثانى

وانخرطت الطبقات فى الثورة

بدا قاذفو الحجارة من الفتيان الفلسطينيين وكأنهم مجردون من أى سند طبقى اجتماعى. وقد كان طبيعياً أن تعجز عدسات كاميرات التصوير الصحفى والتلفزيونى عن رصد هذا السند، الذى لا سابق لاتساعه.

ويظل للتغيير الاجتماعى الوزن الأكبر والتأثير الأعمق فى ثورة الحجر. فقد أخذت التحولات الاجتماعية التدريجية تفعل فعلها داخل الضفة والقطاع ببطء، لتأتى هذه الثورة كمحصلة أولى لها، فى تفاعلها مع المحيط العربى العاجز، ومع واقع الاحتلال الذى يخنق إمكانات التطور الاجتماعى الصحى فى الضفة والقطاع، إلى جانب تأثرها الحميم بتراث الثورة الفلسطينية -أو إن شئت الدقة- بما هو إيجابى فيه(١).

وعليه، فإذا كان شباب اللاجئين فى المخيمات -والشباب عموماً- قد شكلوا الطليعة المتقدمة فى ثورة الحجر، فإن مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية سرعان ما لحقت بهم، بدءاً من الطبقة العاملة وحتى الشرائح العليا للطبقة الوسطى(٢).

ومعروف أن الخريطة الطبقية الاجتماعية فى الضفة والقطاع تتوزع إلى ثلاث كتل، تقف فى قمتها الكتلة الثرية وتشكل، ١١.٢٪ من مجموع

الشعب هناك، وثانى هذه الكتل هى مختلف شرائح الفئات الوسطى وتشكل ٢٢.٩٧٪، فيما تشكل شرائح الطبقات الفقيرة والمعدمة ٧٤.٩١٪ من شعب هاتين المنطقتين المحتلتين(٣).

وباستثناء القشرة الرقيقة من الكومبرادور (وكلاء الشركات الإسرائيلية) وسماسرة الأراضى العرب فى الضفة والقطاع، الذين تجمعوا فى حلف بالغ الضيق هش معاد للثورة، فإن جميع الطبقات والفئات الاجتماعية فى الضفة والقطاع قد أضيرت من الاحتلال واستمراره كل هذه السنوات، ومن مضاعفات هذا الوجود والاستمرار. مما جعل هذه الطبقات والفئات تجمع على ضرورة كنس الاحتلال.

صحيح أن هذه الطبقات والفئات لم تكن - عند بداية الاحتلال - على هذا النحو من الجذرية فى مجابهة الاحتلال، والإصرار على دحره. لكن جملة من العوامل هى التى أسهمت فى صنع هذه الجذرية، وولدت هذه الشمولية الطبقية والجغرافية والعمرية والجنسية.

البورجوازية

تجنبت البورجوازية الوطنية - حتى نشوب حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣ - الصدام مع المحتل الاسرائيلى. وقد تضرر جناحها الصناعى من تشريعات واجراءات الاحتلال،وكذا متوسطو التجار وصغارهم أساساً بتأثير تضييقات الاحتلال عليهم، والخسائر المالية المتزايدة التى منوا بها، بسبب إجراءات الاحتلال التعسفية، وجموح الاسعار، والتعرض لضغوط ومزاحمات التجار الاسرائيليين فضلاً عن الضرائب التعسفية الباهظة. أما التجار الكبار، فلم يمس الاحتلال مصالحهم الاقتصادية، إلا ما ندر، مما جعلهم الأكثر ميلاً لمهادنته، على أن الجناح الزراعى فى البورجوازية الوطنية ظل الأكثر تضرراً، مع تزايد مساحات الأراضى التى دأب المحتلون على مصادرتها، وممارستهم سياسة التعطيش، وفرضهم عقوبات اقتصادية

وسياسية شتى على المزراعين، وغيرها من القيود التى كبل الاحتلال بها القطاع الزراعى فى الضفة والقطاع، ثم هناك عرقلة الاحتلال تصدير المنتجات الزراعية من الضفة والقطاع، مع إغراق سوقيهما بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية. مما أدى إلى تراجع المحاصيل الحقلية، وتناقص معدلات الريع الزراعى، وتقلص حجم المواشى إلى نحو النصف، وهبوط مساهمة الزراعة فى إجمالى الناتج القومى، وتدنى نسبة العاملين فى الزراعة بالضفة والقطاع، بعد أن امتصت السوق الإسرائيلية النسبة الأكبر من العمال الزراعيين هناك، وحرمت صاحب الأرض الفلسطينى من هذه الأيدى العاملة.

وترتب على الاحتلال جملة من الأمور، من بينها: عدم الاستقرار، وتردى الخدمات، وضعف التسويق الاستهلاكى. وكلها ألحقت أضراراً جسيمة بالبورجوازية الصغيرة فى الضفة والقطاع.

وقد واكب انحسار القوى التقليدية ونفوذها، صعود نخبة سياسية جديدة، أخذ نفوذها فى التزايد التدريجى، خاصة بعد حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، و"تطنيش" الحكم الأردنى المشاركة فى هذه الحرب، وظهور إمكانية قيام دولة فلسطينية فى الافق، مع تسليم كل من القمة العربية والأمم المتحدة، خريف ١٩٧٤، بأن م. ت. ف هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى. وتجلى ذلك فى تجربة كل من "الجبهة الوطنية الفلسطينية" (١٩٧٣-١٩٧٧)، "ولجنة التوجيه الوطنى" (١٩٧٨-١٩٨٢)، ولا حقا "القيادة الوطنية الموحدة للانتقاضة".

وقد برز دور الفئات الوسطى فى ثورة الحجر، من خلال فاعلية الإضرابات التجارية، بالأساس فضلاً عن شتى الاضرابات المهنية والحرفية. وشملت الاضرابات التجارية شتى أنحاء الضفة والقطاع.

وفى مجال آخر، فقد قام المدرسون بدور مجدٍ، فى محاولة تطوير نظام

تعليمى بديل، بعد إغلاق الاحتلال للمدارس. والمهنيون، وخاصة المحامون، الذين نفذوا عدة إضرابات إحتجاجاً على المحاكم العسكرية الإسرائيلية، وأحكامها الجائرة. والأطباء الذين شارك أغلبهم فى تطوير شبكات جديدة آمنة للرعاية الصحية فى مختلف أنحاء الضفة والقطاع (٤). والصحفيون والكتّاب الذين أنجزوا مهمتهم الوطنية الرئيسية فى توعية الشعب وتحريضه، ونقل الأحداث الثورية الفلسطينية إلى أطراف العالم. فضلاً عن إسهام الكثير منهم فى الصفين الأول والثانى من قيادة ثورة الحجر. وحتى منتصف مايو/ أيار ١٩٨٨، فإن عدد الصحفيين المعتقلين بلغ ٢٥ صحفياً (٥). وفى أواخر الشهر نفسه أعلن عضو الكنيسيت الاسرائيلى، دادى تسوكر (عن حركة حقوق المواطن) أن من بين الألف وتسعماية معتقل إدارى، ثمة ٢٨ صحفياً، و٩ باحثين. ولعل المثير للسخرية أن الأخيرين يعملون فى مؤسسات فلسطينية خاصة بحقوق الانسان (٦).

وحتى ١٧/ ١٠/ ١٩٨٨، فإن نسبة الشهداء من الكُتّاب والصحفيين بلغت ٣٪ من مجموع شهداء تلك الفترة (٧). وفى ٨/ ١٠/ ١٩٨٨، شنت سلطات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة فى الضفة، فى محاولة يائسة لإخماد نار ثورة الحجر، وشملت هذه الاعتقالات ستة صحفيين، و١١ نقابياً*. وفى ٢/٧/١٩٨٩، اعتقلت سلطات الاحتلال "جمال بنورة" الكاتب اليسارى المعروف، وعضو الهيئة الإدارية لاتحاد الكتاب، مع زميله فى الهيئة الإدارية، الشاعر "يوسف حامد". وفى اليوم التالى تم اعتقال "أسعد الأسعد" رئيس تحرير شهرية "الكاتب" اليسارية المقدسية والأمين العام لاتحاد الكتاب. وكان قد سبق لهذه السلطات أن اعتقلت رئيس الاتحاد

---

* الصحفيون هم: سمعان خورى، كامل جبيل، هانى عيساوى، عبد اللطيف غيث، محمد أبو لبدة، رضا الزوربا. ومن النقابيين: سمير أبو دياب، عدنان النتشة، يعقوب عودة. السفير (بيروت) ١٩٨٨/١٠/٢٩

"المتوكل طه" وأمين الصندوق "عزت الغزاوي" والكاتب "على الجريرى"(٨).
وحتى أغسطس/ آب ١٩٨٩، فإن مجموع من تعرض للاعتقال من الكُتَّاب والصحفيين بلغ ٦٦ كاتباً وصحفياً. ناهيك عمن تعرضوا للضرب وتكسير آلات تصويرهم الصحفية، مثل: عزام عبيد، ونايف الهشلمون، وملكى سليمان، وندى خزمو. كما أطلق جنود الاحتلال النار على الصحفى الفلسطينى حسن جبريل فى مخيم الشاطئ، فأصابوه برصاصتين فى ظهره. فضلاً عن عدد آخر من الكُتَّاب والصحفيين ممن فرضت سلطات الاحتلال عليهم الإقامة الجبرية(٩).

كما تعرضت المؤسسات الصحفية لصنوف القمع وأشكال العسف المختلفة. فقد أوقفت سلطات الاحتلال أسبوعية "العودة" عن الصدور (١٩٨٨/٥/٢). ولطالما أوقفت -لأيام وأسابيع- صحفاً أخرى، وداهمت مكاتب الصحف، ومنعت توزيعها.

وأغلقت سلطات الاحتلال مكتب يومية "القدس" فى غزة (١٩٨٧/١٢/٢١)، و"مكتب غزة للخدمات الصحفية" و"مكتب غزة الصحفى" (١٩٨٨/١/٢٦)، و"مكتب بيت لحم الصحفى" (١٩٨٨/٣/١٤). و"المكتب الفلسطينى للخدمات الصحفية" (١٩٨٨/٣/٣٠). و"مكتب الحياة الصحفى" (مارس/ آذار ١٩٨٨).

وطوال سنتين من عمر ثورة الحجر أبعدت سلطات الاحتلال سبعة صحفيين، وكاتباً واحداً*، من ٥٦ هم مجموع المبعدين، فى تلك الفترة.

وما عجز الصحفيون عن نشره فى صحفهم العلنية، فانه سرعان ماوجد طريقه إلى الصحف السرية القوية النفوذ فى الضفة والقطاع.

ونجح الكُتَّاب فى تحقيق ما قصرت كل من الحركتين النسائية والنقابية

---

* هم: جبريل الرجوب، غسان المصرى، سمير صبيحات، لؤى عبده، بشير نافع، رزق البارى، جمال ابراهيم فراج. أما الكاتب فهو تيسير العاروري.

العمالية عن تحقيقه. ففى ١٣/ ١/ ١٩٨٩، تم إعلان عن اتحاد موحد للكُتّاب فى الضفة والقطاع، وبذا تم وضع حد للاتحاد المزدوج، وكان أحدهما يسارياً. فيما لم ينجح النساء والعمال إلا فى تحقيق تحالف بين مؤسساتيهما على حدة، منذ خريف ١٩٨٨، وتكوين مجلس أعلى للنساء، وآخر للعمال. كما نجح المسرحيون فى ١٩٨٩/٣/٥، فى تأسيس "رابطة المسرحيين الفلسطينيين"، متخذين من القدس مقراً لهم.(١٠)

ولم يشذ عن الموقف الوطنى للصحافة العربية الفلسطينية فى الداخل سوى يومية "النهار"، التى تتباهى بتبعيتها للنظام الأردنى. مما دفع المتظاهرين، فى مطلع فبراير/ شباط ١٩٨٨، إلى إحراقها مع العلمين الأمريكى والإسرائيلى. وهى الصحيفة الوحيدة التى أزالت سلطات الاحتلال من وجهها كل الموانع والعقبات التى نصبتها هذه السلطات فى وجه الصحافة العربية الفلسطينية(١١).

الطبقة العاملة

منذ أواخر الستينيات، سلك الاحتلال سياسة تجاه العمال الفلسطينيين رمت، أولا إلى التخفيف من سخط الطبقة العاملة فى الضفة والقطاع، بما يمتص طاقاتها الثورية، وثانياً إلى استنزافها اقتصادياً وسياسياً. مما جعل اسرائيل تستوعب ما يقرب من نصف عمال هاتين المنطقتين، وتوزعهم على المجالات المتدنية الأجر وغير الماهرة. فى الوقت الذى حرمتهم فيه من أبسط الضمانات الاجتماعية. وقد ارتفعت نسبة الطبقة العاملة فى مجتمع الضفة والقطاع كثيراً، منذ الاحتلال. لكن أغلبيتهم بقيت مبعثرة، شديدة الارتباط بالريف، وبعيدة عن قطاع الصناعة. مما أضعف حسها الطبقى، وضيق دائرة المنضوين تحت لواء التنظيمات النقابية العمالية، إلى مجرد ٤٠ ألف عامل، أى بما يوازى حوالى ٢٠٪، فقط من حجم هذه الطبقة. وقد زاد من التأثير السلبى لهذه العوامل -نقابيا وسياسيا- توزع الجسم النقابى

على أربعة تجمعات نقابية، موازية للتنظيمات السياسية الاكبر فى الضفة والقطاع، ناهيك عن انفصال نقابات عمال الضفة عن مثيلاتها فى القطاع، بأمر من سلطات الاحتلال بالطبع.

وقد نزل العمال بكل ثقلهم فى ثورة الحجر. والتزموا بدقة بالاضرابات السياسية، سواء فى ذلك مَنْ عمل منهم فى الضفة والقطاع أو مَنْ كان يتوجه إلى ما وراء الخط الأخضر (فى إسرائيل نفسها). وتراوحت مشاركة العمال بين الامتناع عن الذهاب إلى العمل، وبين المشاركة النشطة فى الثورة (١٢).

وعبرت مسائية "يد يعوت أحرونوت" الإسرائيلية - منذ بداية ثورة الحجر - عن خشية أصحاب العمل والمقاولين الإسرائيليين من أن تؤدى هذه الثورة إلى تأجيج المشاعر القومية فى أوساط العمال العرب الفلسطينيين الوافدين من الضفة والقطاع. وجسد إضراب "يوم السلام" فى ١٩٨٧/١٢/٢١، إجماعا مدهشا فى أوساط عمال الضفة والقطاع وأشقائهم في فلسطين المحتلة منذ ١٩٤٨. وقالت اسبوعية "تايم" الأمريكية ": إن ٢٥٠ ألف عامل عربى شاركوا فى هذا الاضراب"، وأضافت: أن شللا جزئياً لحق بالاقتصاد الإسرائيلى من جراء هذا الإضراب. ومن جهتها، أوردت يومية "جيروسالم بوست" الاسرائيلية أن فترة اضراب العمال العرب الفلسطينيين فى قطاع غزة استمرت زهاء أسبوعين. وأربك الاضراب عددا غير قليل من المصانع الإسرائيلية. وعرض التلفزيون الإسرائيلى تقريراً مصوراً من أحد المصانع فى منطقة حيفا، يعمل فيه ألفا عامل، بينهم ١٥٠ عاملا من الضفة والقطاع (الاثنين، ٢١/ ١٢/ ١٩٨٧). واعترف مدير المصنع بأن "الاضراب شوش على توزيع الطلبيات على الزبائن، مما اضطر إدراة المصنع إلى تشغيل عدد بديل عن العمال المضربين، لوقت إضافى". ونشر تقرير مفصل لبولجات للنسيج والمنسوجات والملبوسات، يشير إلى

قيام عمال الضفة والقطاع بتخريب أدوات العمل والمنتوجات بنسبة ١٥٪ خلال عام ١٩٨٧. ومن ناحية أخرى، فقد فصلت بعض إدارات المصانع الاسرائيلية عددا من العمال، من أبناء مخيمي بلاطة والفارعة، القريبين من نابلس. كما أن توتراً طرأ على علاقات مشاغل الخياطة من الضفة واولئك الاسرائيليين من المقاولين، بسبب الخسائر الناجمة عن عدم تسليم الطلبيات المتفق عليها سلفا فى أوقاتها المحددة (١٣).

وقد فاقت نسبة الأضرار النسبية العددية لعمال الضفة والقطاع فى مواقع العمل. حيث يستنزف منهم ضعف الطاقة الإنتاجية لنظرائهم الإسرائيليين. وقد انخفضت إنتاجية مصنع "عسيس" للمواد الغذائية إلى حوالى الثلث. والأمر نفسه ينطبق على مصنع "ايلا" للبلاستيك (١٤).

وحسب يومية تقدمية تصدر فى إسرائيل، فإن نسبة العمال فى الشهداء - ما بين اشتعال ثورة الحجر و١٧/ ١٠/ ١٩٨٨ - بلغت ٤٤٪ فى الضفة، و٤٥٪ فى القطاع (١٥). مقابل ٤٩٪ من المعتقلين خلال السنة الأولى من ثورة الحجر (١٦)، بعد أن كانت هذه النسبة صيف ١٩٨٨ مجرد ٣٥٪ فقط (١٧).

وفى مطلع مايو/ أيار ١٩٨٩، صرح -فى موسكو- جورج حزبون رئيس "الاتحاد العام لنقابات العمال فى الضفة الغربية"، بأن العمال يشكلون أكثر من نصف الشهداء والجرحى والمعتقلين. وبأن ٢١ قائداً نقابياً عمالياً قد تم اعتقالهم من بين ٣٨ هم مجموع القادة النقابيين هناك(١٨).

ويقترب سكان المخيمات، كثيراً، فى مستوى معيشتهم من العمال. وقد شكلت المخيمات القلاع الحصينة لثورة الحجر. حيث يقيم زهاء نصف سكان قطاع غزة (٢٧٠ الفاً) وحوالى ٣٠٪ من سكان الضفة (٣١٠ آلاف)*. فضلاً عن اللاجئين الذين يسكنون المدن ويشكلون زهاء ٤٠٪ من مجموع

* يسكن فى الضفة زهاء ٩٥٠ ألف فلسطينى مقابل حوالى ٥٣٠ ألف فلسطينى فى القطاع.

لاجئى القطاع، مقابل ٦٥٪ فى الضفة. وتنتمى النسبة الأكبر من اللاجئين إلى الطبقة العاملة أو البورجوازية الصغيرة الفقيرة، وهم الأكثر ثورية، بسبب افتقارهم إلى ما يفقدونه، وحرمانهم من مساقط رؤوسهم (١٩). مما جعل رابين يصف اللاجئين بأنهم "قنبلة زمنية"(٢٠).

الفلاحون

وضاعفت الأزمة الزراعية المستفحلة -فى اضطراد- من أعداد الفلاحين المعدمين، ودفعتهم أولاً، إلى شوق العمل فى مدن الضفة والقطاع، ومنها إلى سوق العمل الإسرائيلية.

وقد أخذت مشاركتهم فى ثورة الحجر تتزايد بمرور الأيام، فى اضطراد لم يخل من حذر، طالما اشتهر به الفلاحون تاريخياً. بسبب خشيتهم من أن تكون الثورة مجرد أداة ضغط مؤقتة، تستدعيهم خلالها قيادة الحركة الوطنية، للإسهام فى الضغط على الأعداء، ثم تردهم إلى قراهم، بمجرد وصول هذه القيادة إلى مأربها، الذى غالباً ما يكون دون طموحات الفلاحين السياسية والاجتماعية. الأمر الذى استفحل، بسبب إهمال القوى الوطنية والتقدمية الفسطينية ضرورة العمل فى أوساط الفلاحين، طوال السنوات السابقة على ثورة الحجر. ويعبر هذا الإسهام الحذر عن نفسه فى تطور أعداد الشهداء من أبناء القرى. إذ بلغ ١٤ شهيداً فى الشهر الأول من ثورة الحجر، لكنه قفز إلى ٣٢ شهيداً، فى الشهر الثانى، وحافظ على معدله فى الشهر الثالث. وقد فاق عدد الشهداء من ريف الضفة نظيره فى القطاع أساساً، بسبب قلة نسبة أبناء الريف فى القطاع.

ولاحظ عالم جغرافى ومخطط مدن صهيونى اسرائيلى بأن ثورة الحجر غرست أقدامها فى قرى الروابى، القريبة من طرق المواصلات الرئيسية، والمحتكة بالمستوطنين اليهود، أو فى المدن الكبرى، فضلاً عن مخيمات اللاجئين(٢١).

وقبل أن تمضى أربعة أشهر على اندلاع ثورة الحجر، كان ٨٠٪ من أعضاء المجالس القروية والبلدية والمخاتير (العُمَد) قد قدموا استقالاتهم، استجابة لطلب من "القيادة الوطنية الموحده للانتقاضة".

وأخذ الريف على عاتقه قطع الطرق على المستوطنين، ونجدة المخيمات فى الملمات، وتزويدها بالمواد التموينية. وهذا ما دفع المحتلين الاسرائيليين إلى تكثيف قمعهم للريف، وتفننوا فى ممارسة أشكال هذا القمع. فرشّوا بالمادة السامة كروم عنب بلدة حلحول ومدينة الخليل(٢٢). وأخذوا فى مصادرة المزيد من أراضى الضفة والقطاع. وفى شهرى مايو/ أيار ويونيو/ حزيران والأسبوع الأول من يوليو/ تموز ١٩٨٩، بلغ مجموع القرى التى داهمتها قوات الاحتلال الاسرائيلى ٣١٦ قرية فى الضفة والقطاع، من ٤٣٠ هى مجموع قرى هاتين المنطقتين. بعد أن أعلن إسحق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى، فى ١٩٨٩/٥/٢ البدء بسياسة العودة لمواجهة ثورة الحجر فى الريف الفلسطينى، وشن حملة واسعة النطاق لكسر هذه الثورة. وقد تخللت حملة المداهمات حملات اعتقال واسعة النطاق، شملت ثلاثة آلاف معتقل، كما تضمنت جباية الضرائب، ومحو الشعارات الوطنية، ومصادرة البطاقات الشخصية، وقطع التليفونات، والمياه، والكهرباء، وهدم البيوت، وقطع الأشجار، ناهيك عن اعتداءات قطعان المستوطنين اليهود(٢٣). والحرمان التام من مياه الينابيع، كما حدث مع أهالى منطقة بنى زيد، بالضفة الغربية (٢٤).

وفى ريف الضفة الغربية وجد أفراد القوات الضاربة ملاذهم الآمن، أولا: لتراخى يد المحتل هناك عنها فى المدن، وثانيا: بسبب وعورة التضاريس المحيطة بمعظم هذه القرى، الأمر الذى لا يتوفر فى ريف قطاع غزه السهلى المنبسط.

المـــرأة

عـانت المرأة من اضطهـاد مـثلث، أول هذه الاضطهـادات قـومي، بوصف المرأة عربية فلسطينية، وثانيها جنسى، من الرجل لكونها امرأة، وثالث هذه الاضطهـادات طبـقي، وهذا الاضطهـاد الأخـيـر وقف على المنتـمـيـات إلى الطبقات والفئات الكادحة. وقد أعطى هذا الاضطهاد المثلث مردوده الثورى اللائق. كما أثبتت المرأة مدى عـمق وعيها بحميمية ارتباط قضيتها الخاصة بالقضية الوطنيـة العامة، فكان للمرأة دورها المستقل فى هذه الثـورة. حيث لم تترك اسلوباً كفاحياً شهرته الثورة إلا ومارستـه، من قذف الحجارة، إلى الاشتباك بالأيدى مع جنود الاحتلال، والإسهام فى عضوية اللجان الشعبية والوطنية، فضلاً عن مختلف اللجان النوعية.

وقد طرأت -خلال سنين الاحتلال- تغييرات جوهرية على البنية الطبقية الاجتماعيـة فى الضفة والقطاع، بفعل نمط الانتاج الرأسمالى الكولونيـالى، الذى فرضـه الاحتـلال هناك. مما أضعف الصناعـة والزراعـة، ودفع إلى الورا ء الانتاج السلعى الصغير. الأمر الذى وسَّعَ دائرة الطبقة العـاملة (نحو ٥٥٪ من مجموع القوى العاملة هناك). وغدت القوة الطبقية الرئيسية فى الضفة والقطاع. وشمـل هذا التغـيير المرأة، التى اندفعت إلى العـمل المنتج بأعداد كبـيرة. خاصـة بعد استفحـال الأزمـة الاقتـصادية، وتضـاعف نسبـة غلاء المعيشة مئات المرات، وضيق فرص العمل، الأمر الذى أجبر بعض من أفلت من الاعـتـقـال والسجن من الرجال إلى الهـجرة من الوطن سـعـياً ورا ء لقـمـة الخبز، مما اضطر المرأة هنا إلى الخروج للعمل، تعـويضاً لغـياب رب الأسرة. وفى عـام ١٩٨٠ ارتفعت نسبـة المشـاركـات فى النشـاط الاقـتـصـادى إلى ١٤,٥٪ من مـجمـوع قـوة العـمل. وقـفـزت النسبـة سنة ١٩٨٤ إلى قـرابة ٣٠٪. وعـانت النسـاء كثيـراً من شروط العـمل فى إسرائيل، فـمن سـاعـات العـمل الأكـثـر إلى الأجـر الأقل، والذى يصل إلى نصف أجر الرجل، الذى

يتقاضى -بدوره- نحو نصف أجر العامل الاسرائيلى الذى يقوم بالعمل نفسه. وتعمل النساء هناك دون عقود عمل، محرومات من حقوقهن فى الاجازات المرضية، أو أجازات الأمومة، ومن أيام الأجازة المدفوعة الأجر، وأخذت الطبقة العاملة والحركة النسائية تلعبان دوراً متزايدا، خاصة بعد أن أفادتا من تطور الحركة الوطنية.

وعبرت الحركة النسائية عن ديناميتها تحت الاحتلال بتزايد عدد المعتقلات من النساء. فحتى عام ١٩٨١ فاق مجموع من دخل المعتقلات من النساء الثلاثة آلاف امرأة وفتاة. وإن بقيت السمات السائدة لنشاطات الحركة النسائية تدور -حتى عام ١٩٧٨- أولا: فى اطار المبادرات الفردية المحددة وذات الطابع العفوى الاجتماعى، وثانيا: فى إطار الجمعيات الخيرية وشبه الاجتماعية، التى تنامت. وغلب على التحركات النسائية فى تلك الفترة، أشكال الاعتصام ورفع المذكرات، وإرسال البرقيات الاجتماعية، والمشاركة فى الاضرابات والمظاهرات التى تدعو اليها الحركة الوطنية، وتمحورت غالبية هذه التحركات حول أوضاع المعتقلين فى السجون الإسرائيلية والاجراءات القمعية والعقوبات الجماعية ضد المخيمات ومصادرة الأراضى والأبعاد والاعتداء على المقدسات الدينية، ونسف البيوت. وبقى عدد النساء المشاركات فى هذه التحركات محدودا ولم يشمل الجماهير العريضة للنساء. وغنى عن القول أن التحول فى البنية الطبقية الاجتماعية أدى الى تداعى نفوذ الزعامات التقليدية ونمو نفوذ القوى الوطنية والتقدمية، مما كان له أكبر الأثر على واقع الحركة النسائية هناك. وبدأت المرأة تتجاوز -فعلا- حدود الأطر النسائية التقليدية ذات الطابع الخيرى، كالجمعيات الخيرية التى لم تعد تلبى احتياجات وطموحات المرأة الفلسطينية. ففى مارس آذار ١٩٧٨ تشكل "اتحاد لجان العمل النسائى فى المناطق المحتلة"، وفى مارس/آذار ١٩٨١ تأسس "اتحاد لجان المرأة العاملة

الفلسطينية"، و"اتحاد لجان المرأة الفلسطينية"، و "اتحاد لجان المرأة الشعبية، لاحقا". وفي يونيو/حزيران ١٩٨٢، تم الاعلان عن تشكيل "اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي" واتسعت القاعدة الاجتماعية لهذه التنظيمات الأربعة، حتى غدت تضم زهاء ثمانية آلاف امرأة، بينما لم تكن عضوية المؤسسات الخيرية تتعدى المئتين وعشرين عضوا فحسب(٢٥).

وقد أثرت عوامل متعارضة في الحركة النسائية، فثمة كوابح تمثلت في السلبي من العادات والتقاليد، فضلا عن الفكر الغيبي والميول الاستعراضية البورجوازية فيما لعب الاحتلال -دون أن يدري أو يريد طبعا- والنهوض الوطني دورا دافعا للحركة النسائية هناك. وتفاعلت هذه العوامل الخمسة المتعارضة وطبعت الحركة النسائية بعدة سمات لعل أهمها: المحتوى التقدمي والضعف النسبي في الريف والتشرذم الى أربعة اتحادات، وتعدد مجالات النشاط، وتكوين طبقي للأطر المنظمة، تغلبت فيه العناصر المثقفة، وأغلبهن ينحدرن من الفئات الوسطى، مقابل نسبة أقل للنساء العاملات، وهناك العجز المالي الذي تعاني منه هذه الأطر المنظمة(٢٦).

وكان رد فعل سلطات الاحتلال مزيدا من اجراءات القمع مثل القاء القبض على النساء بدون مبرر وإغلاق مراكز الحركة النسائية ومكاتبها والتدخل في انتخاباتها، ومنع النشيطات من السفر إلى الخارج ... الخ. فما كان على نضال المرأة إلى أن يتطور إلا مستويات أعلى حتى يتمكن من الاستمرار في وجه التحدي الاسرائيلي(٢٧).

وبالدم والعرق والدموع، أثمرت الجهود الدؤوبة على امتداد السنين، نمطا جديدا من العمل في صفوف النساء، وأثبتت أن بناء كل لجنة كان يعني تشييد لبنة متينة في جسم ثورة الحجر الفلسطينية، وكان دور النساء في هذه الثورة الابن الشرعي لهذا الرحم الخصب المعطاء(٢٨).

وقد ابتدأت ثورة الحجر -في غير منطقة من الضفة والقطاع- بمظاهرات

نسائية كما نظمت المظاهرات والاعتصامات أمام القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية، احتجاجا على الدعم الأمريكي للاحتلال الإسرائيلي. ونظمت قوى النساء المضربات (لإلقاء الحجارة والزجاجات على دوريات قوات الاحتلال وإقامة الحواجز في الشوارع أثناء المظاهرات). وحينما دعا "اتحاد لجان المرأة العاملة" في بداية ثورة الحجر*، الى حملة تضامنية مع الأسرى والمعتقلين بتقديم "بلوفر" صوف لكل معتقل فإن عشرة آلاف امرأة شاركن في هذه الحملة، ونظمت حملة التبرع بالدم مع "لجان الإغاثة الطبية" وشاركت النساء بنشاط ملحوظ في اللجان الشعبية ولجان التعليم الشعبي والدعاية والصحة والزراعة والتعبئة والحراسة وفي غيرها من اللجان. وطالما تفوقت نسبة النساء على نسبة الرجال، أو عادلتها في كثير من الأماكن(٢٩).

ولم يقتصر خروج المرأة والمشاركة في الثورة على فئة أو قطاع أو سن دون غيره بل شمل الطبيبات، والعاملات، والطالبات، والفلاحات، والأكاديميات، وربات البيوت اللاتي انخرطن بروح موحدة في الثورة(٣٠)، ونظمت الكثير من الاعتصامات والمظاهرات والمسيرات**.

---

* في ربيع ١٩٨٩ وبمناسبة يوم السجين الفلسطيني (٤/١٧) وزع المجلس النسوي الأعلى أربعة آلاف بلوفر صوف على أهالي المعتقلين، الاستقلال (نيقوسيا) ١٩٨٩/١١/١.

** ١٩٨٧/١٢/١٣ اعتصام أمام مقر الصليب الأحمر بنابلس

١٩٨٧/٢/١٥ المسيرة في القدس.

١٩٨٧/١٢/٢٠ اعتصام في مسجد النصر بنابلس.

١٩٨٧/١٢/٢٧ اعتصام في مقر الصليب الأحمر الدولي بالقدس

١٩٨٧/١٢/٢٩ اعتصام في مقر الهلال الأحمر في البيرة.

١٩٨٧/١٢/٣١ اعتصام في مقر الصليب الأحمر في كل من جينين وخان يونس.

١٩٨٧/١٢/٣١ مظاهرة نسائية في مخيم جباليا.

١٩٨٨/١/١ اعتصام في مقر مدير الأونروا برام الله في مقر الصليب الأحمر في كل من نابلس والخليل وأمام سجن الفارعة.

١٩٨/١/٣ اعتصام في مقر الصليب الأحمر بنابلس.

١٩٨٨/١/٥ اعتصام في مقر الأونروا في مخيم قلنديا، وفي مقر جمعية المرابطات الخيرية بقلقيلية، وفي مقر الصليب الأحمر في كل من القدس وجينين.

١٩٨٨/١/١٦ اعتصام في مقر الصليب الأحمد الدولي بالقدس.

١٩٨٨/١/٩ اعتصام في مقر الصليب الأحمر في كل من القدس وقلنديا.

حتى غدت المسيرة المظاهرة النسائية الحاشدة أداة ضغط يومى فى مجابهة الاحتلال، وسلاحا فعالاً من أجل فرض مطالب ثورة الحجر، ولم يخل يوم من مسيرة نسائية ذات أهداف محددة، وأغلب هذه المسيرات تحولت إلى اشتباكات مع جنود الاحتلال. وثمة التصدى الجسور لجنود الاحتلال وتخليص الشباب من بين أيديهم كلما حاولت اعتقال هؤلاء الشباب، ناهيك عن ايصال ما يجرى من أعمال ثورية وأساليب قمعها الوحشية إلى شتى بقاع العالم بالتعاون مع صحفيين أجانب. وفضلا عن دور المرأة الملموس فى مجال الخدمات الصحية والتطوعية، ثمة دورها الرئيسى فى مجال ترشيد الاستهلاك المنزلى. وفى مجال الإنتاج المنزلى (بشقيه الحيوانى والنباتى) وفى تعميم التعاونيات الإنتاجية، وفى خلق بدائل للمنتجات الاسرائيلية، وفى تأمين وصول التموين إلى المخيمات والمدن المحاصرة(٣١). وهناك عدد كبير من الفتيات انخرطن فى القوى الضاربة للثورة ضمن الملثمين

= مظاهرة نسائية فى مخيم بلاطة أثناء زيارة وفد القوة الديموقراطية الإسرائيلية.
مظاهرة نسائية فى مخيم شعفاط بالقدس.
١٩٨٨/١/١ اعتصام فى مقر الصليب الأحمر الدولى فى بيت لحم.
١٩٨٨/١/١٢ اعتصام فى مقر الصليب الأحمر الدولى فى غزة.
١٩٨٨/١/١٢ اعتصام فى مقر الصليب الأحمر فى بيت لحم.
١٩٨٨/١/١٥ مظاهرة نسائية فى البيرة.
١٩٨٨/١/٢٣ اعتصام فى مبنى بلدية سلفيت.
١٩٨٨/١/٢٧ اعتصام فى مكتب مدير الأونروا فى قانديا.
اعتصام فى مقر الأونروا بسلفيت
وبلغت المظاهرات النسائية أوجها فى يوم المرأة العالمى (١٩٨٨/٣/٨) استجابة لنداء القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، حيث شاركت فى رام الله وحدها زهاء ألفى امرأة وفى مناسبة عيد العمال العالمى١٩٨٨/٥/١ وفى اليوم الأول من عيد الفطر (حوالى ٨٠٠ امرأة تظاهرن ضد الاحتلال فى مقبرة البيرة). ونظمت على الأقل ثمانى مسيرات كبيرة للأطفال ونظم اعتصام فى مركز الصليب الأحمر بالقدس الشرقية فى أول يونيو/حزيران ١٩٨٨ بمناسبة يوم الطفل العالمى كما جرت مظاهرة للأطفال فى مخيم قدورة للاجئين فى يوم الطفل الشهيد
- اتحاد لجان المرأة العاملة، مصدر سبق ذكره.
- المنظمة النسائية الديمقراطية، مصدر سبق ذكره ص٣١، ٣٢.
- ثريا أحمد، الانتفاضة انعطافة هامة فى نضال المرأة الفلسطينية، طريق الانتصار، (نيقوسيا) ١٩٨٨/٤/١ ص٣٤:٣٨.

الجوالين(٣٢).

وتقول نشرة صادرة عن "اتحاد لجان المرأة العاملة" ان الاتحاد قدم من خلال فروعه فى المخيمات والقرى والمدن وبالتنسيق مع اللجان الشعبية، دعما عمليا للناس وخصوصا لسجناء الثورة وعائلاتهم على شكل ملابس للسجناء، وتوأمة الأسر، والاتصال مع نقابة المحامين وتشكيل لجان التضامن مع المعتقلين، التى تنظم زيارات تضامنية لأسر الشهداء والجرحى والمعتقلين وتنسق مع اللجان الشعبية لجمع وتوزيع التموين الضرورى وتشارك فى استصلاح الأراضى وزراعتها وتساعد على إقامة تعاونيات نسائية لحفظ الطعام بالتنسيق مع لجان الإغاثة الزراعية، كما تتعاون لجان التضامن هذه مع لجان الإغاثة الطبية فى تنظيم المحاضرات والدورات الخاطفة فى الاسعافات الأولية(٣٣).

وغنى عن القول أن دور المرأة لم يقتصر على النساء المنخرطات فى التنظيمات السياسية والمؤسسات الجماهيرية النسائية، بل وصل بعده إلى عقر دار المرأة التقليدية الأم والأخت والزوجة والابنة من ربات البيوت، مما أعطى زخما لعائلات بأكملها(٣٤).

وفى يوم المرأة العالمى، قالت منظمة الحق (منظمة فلسطينية لحقوق الإنسان) فى ١٩٨٩/٣/٨: أن ٦٨ امرأة وفتاة استشهدن منذ نشوب ...رة الحجر (أكثر قليلاً من عُشْر الشهداء) وأن أكثر من ٥٠٠ امرأة ...تقلن، فيما أودعت ١٨ أخريات رهن الاعتقال الإدارى. وقال بيان منظمة ...ق: "أن الاعتقالات تتبعها عادة فترات استجواب يتخللها تعذيب جسدى ...نسى، الى جانب القيام بأعمال تخدش الحياء" وأكد بيان منظمة الحق: أن ...عتقالات الإدارية تستهدف العناصر النشطة فى الحركة النسائية ...لسطينية(٣٥).

وحتى يوم ١٩٨٩/٣/١٥، فإن ٤,٥٣٥ امرأة سقطت جريحة من ١٦

ألفاً هم مجموع جرحى ثورة الحجر، حتى ذلك الحين بنسبة ١و٢١٪، فضلا عن زهاء الفى حالة اجهاض حتى ١٩٨٩/٦/٧(٣٦).

الشباب

تقدم شباب الضفة والقطاع صفوف الثورة وأكسبوها ديناميكيتها المثيرة للاعجاب، بنشاطاتهم الجسورة وعملهم الدؤوب. فهم متحررون من عقدة الخوف، ومؤمنون بأن الاحتلال لن يخرج إلا بالقوة، وأنهم قادرون على ممارستها.

ويشكل الشباب دون التاسعة والعشرين ٧٧٪ من سكان القطاع، و٧٣٪ من سكان الضفة. أما من هم دون العشرين فيشكلون زهاء ٥٥٪ من سكان القطاع ، و٥٨٪ من سكان الضفة. وفى عام ١٩٨٤ كانت نسبة من هم دون الرابعة عشرة حوالى ٨. ٤٧٪ من مجموع شعب القطاع، و٦و٤٦٪ فى الضفة (٣٧). وفى هاتين المنطقتين المحتلتين ثمة ١٧ الف جامعى بلا عمل، ولعل هذا ما جعل كاتب صهيونى يستشهد بالعميد فى الجيش الاسرائيلى، بنيامين اليعازر الذى حذر من الجيل الجديد فى الضفة والقطاع، وهو الذى "صلب عوده تحت الحكم الاسرائيلى ... ويعرف حقوقه ومن عدة نواح فإن هؤلاء الشباب يشكلون مشكلة لقوى الأمن، ولكن من جهة أخرى فليس لديهم مايخسرونه(٣٨).

وقد استجدت فى الضفة والقطاع تحت الاحتلال، ست جامعات* لم يكن أى منها موجودة قبل الاحتلال وهى جامعات أهلية ليس للاحتلال أى فضل فى وجودها، بل وجدت كثمرة للضرورة، بعد تزايد المصاعب والعقبات فى وجه الطلبة الطامحين الى تلقى التعليم الجامعى. وتضم هذه الجامعات الست زهاء ١٧ الف طالب، وحوالى ٤٥٪ منهم من الإناث، وتوفر الجامعات

---

* فى الضفة خمس جامعات هى: بيرزيت، بيت لحم، النجاح، الخليل، القدس. وفى القطاع ثمة جامعة واحدة هى جامعة غزة الإسلامية.

مجالا رحبا لاختلاط الطلبة من المناطق المختلفة وبين طلبة المدن والقرى والمخيمات من جبهة ثانية، وبين طلبة الضفة ونظرائهم من القطاع من جهة ثالثة، مما عزز الارتباط والتفاعل الاجتماعى بين الطلبة، ولوحظ تمكن الآلاف من أبناء الطبقات والشرائح الكادحة من الالتحاق بمقاعد الدراسة الجامعية هناك. ولعبت الحركة الطلابية دورا محوريا فى جميع المجابهات الحاسمة مع المحتل وحملت على كتفيها العبء الأكبر من مهمة التصدى لكامب ديفيد، وأسقطت مشروع الحكم الذاتى. وإن علقت بالحركة الطلابية بعض السلبيات، لعل من أبرزها: قصر النفس فى معالجة توحيد الحركة الطلابية وضرورة التنسيق فيما بين أطرافها المختلفة. ناهيك عن الصدامات غير المبررة التى كان يفتعلها الطلاب الإخوانيون ضد ذوى الميول الوطنية واليسارية(٣٩).

وهذه الجامعات هى، أولا: منارات علمية تربى قادة، وثانيا: هى بؤرة للعمل الوطنى ولنشر الوعى السياسى، وثالثا: هى مؤسسات للخدمة الاجتماعية الضرورية، مما جعلها فى صدام يومى مع سلطات الاحتلال، الأمر الذى عمق الروح الجماعية التضامنية لدى طلبتها(٤٠).

أما الأشبال فسيطروا على الشارع وقبضوا على زمام الأمور، طوال أيام الثورة، وفى أوقات التطويق وحظر التجول كانوا يصعدون الى أسطح المنازل، يراقبون مايدور ويتابعون تحركات جنود الاحتلال بيقظة وحذر، ويلوحون لهم بعلامات النصر ويهزون عصيهم وحجارتهم عند مداخل المخيمات ويقبضون على الزجاجات الحارقة(٤١).

وهذا ما جعل سلطات الاحتلال ترفض السماح بعودة الطلاب المعتقلين حتى قبل ثورة الحجر الى مقاعد الدراسة، إلا بموافقة ضابط التربية الإسرائيلى. الذى غالبا ما كان يرفض الطلب. حتى بلغ عدد مَنْ منعوا من

هؤلاء المعتقلين المفرج عنهم زهاء ١٥٠ طالبا ثانويا وإعداديا*، حتى خريف ١٩٨٧ السابق على اشتعال ثورة الحجر الفلسطينية. كما لجأ الاحتلال إلى نقل طلاب المرحلتين الثانوية والإعدادية من مدرسة الى اخرى بإبعادهم عن محيطهم(٤٢).

وخلال السنة الأولى من عمر ثورة الحجر، فإن عدد الشهداء حتى سن ٢٩ عاماً بلغ ٢١٢ شهيدا من ٣٩٣ هم مجموع شهداء السنة الأولى، أى ما نسبته حوالى ٧٨٪ من المجموع الكلى لشهداء تلك السنة. وقد توزعوا -حسب الأعمار- على النحو الذى يبينه الجدول رقم(٢).

وحسب "جمعية الدفاع عن أطفال العالم" فقد بلغت نسبة الشهداء من الأطفال مابين يناير/كانون الثانى ١٩٨٩ ويوليو/تموز من العام نفسه ٢٨٪ من مجموع شهداء هذه الفترة، وقفزت هذه النسبة فى أغسطس/آب ١٩٨٩ الى ٤٦٪ ومنذ قيام ثورة الحجر وحتى أواسط سبتمبر/أيلول ١٩٨٩ فإن أكثر من مائة طفل عربى فلسطينى دون السادسة عشرة قد استشهدوا(٤٥).

وحسب تقرير لمركز المعلومات الاسرائيلى لحقوق الانسان فى الأراضى المحتلة (قريب من حركة حقوق المواطن,"راتس" يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٨٩،س فإن ١٣٥ طفلا فلسطينيا تقل أعمارهم عن ١٦ عاما استشهدوا برصاص الجنود الإسرائيليين منذ بدء انتفاضة الحجر. وقالت مسئولة فى المركز ردا على أسئلة وكالة الصحافة الفرنسية أن أكبر عقوبة فرضت على جندى اسرائيلى إثر قتله طفلا فلسطينيا كانت السجن مدة شهرين مع وقف

* بالقياس إلى السنة الدراسية ١٩٨٣/١٩٨٤ فإن رياض الضفة ضمت زهاء ١٦ ألف طفل، مقابل زهاء ٥,٥٠٠ طفل في القطاع. وفى الضفة كان حوالى ٢٠ ألف تلميذ ابتدائى، مقابل حوالى ١٠٠ ألف فى القطاع. وفى الضفة مايقارب ٧٠ ألف تلميذ اعدادي، مقابل مايقارب ٣٥ ألف في القطاع. ومايربو على ٤٠ ألف طالب ثانوى فى الضفة مقابل أقل قليلاً من ٢٠ ألف فى القطاع. وحوالى ١,٥٠٠ طالب فى ور المعلمين بالضفة مقابل زهاء ٧,٥٠٠ فى القطاع.
المجنموعة الإحصائية الفلسطينية ١٩٨٤/١٩٨٥ - مصدر سبق ذكره ص٩٥، ١٣٢

التنفيذ، وذلك فى يوليو/تموز ١٩٨٨، فى مدينة جنين. وحسب حصيلة أعدتها وكالة الصحافة الفرنسية -استنادا الى مصادر فلسطينية- فإن ٥٨٠ فلسطينيا استشهدوا منذ بدء ثورة الحجر، وترى يومية أردنية أن هذا الرقم يقل كثيرا عن الأرقام الحقيقية(٤٥).

جدول رقم (٢)(٤٣)

شهداء السنة الأولى من ثورة الحجر

الشهر	٠-٤ سنوات	٥-٩	١٠-١٤	١٥-١٩	٢٠-٢٤	٢٥-٢٩
ديسمبر ١٩٨٧	٠	٠	٢	١٤	٤	٦
يناير ١٩٨٨	١	٠	٢	٦	٣	٣
فبراير ١٩٨٨	٠	١	٧	١٦	٩	٥
مارس ١٩٨٨	٣	١	٠	١٧	١١	١٣
أبريل ١٩٨٨	٢	٠	١	١٤	٢٣	٥
مايو ١٩٨٨	١	٠	١	٨	٤	٣
يونيه ١٩٨٨	٢	٠	١	٥	٤	٢
يوليه ١٩٨٨	١	٠	١	١٤	٤	٤
أغسطس ١٩٨٨	٠	١	٤	١٠	١٤	٤
سبتمبر ١٩٨٨	٠	٠	٢	٩	٧	١
أكتوبر ١٩٨٨	٢	٠	٢	٨	٨	٣
نوفمبر ١٩٨٨	١	٠	٢	٢	٤	٢
ديسمبر ١٩٨٨	٠	٠	٠	٤	٠	٠
المجموع	١٣	٣	٢٥	١٢٧	٩٥	٤٩
٪	٣	١	٦	٣٤	٢٤	١٢

ولا تقف نسبة الشهداء -وحدها- فى الميدان دليلا على مدى نشاط الشباب وغيرهم فى ثورة الحجر، بل أن هناك أعداد الجرحى والمقعدين

والمعتقلين. فحسب معطيات شخصية نشرتها يومية تقدمية تصدر فى إسرائيل، لأكثر من ثلاثمئة معتقل إدارى صيف ١٩٨٨، اتضح أن ٥٨٪ منهم كانوا دون الثلاثين من عمرهم، و٥٣٪ من المجموع الكلى للمعتقلين أكملوا تعليمهم الثانوى، و٢٥٪ طلاب جامعات، و٢٥٪ طلبة مدارس ثانوية واعدادية، و٢٥٪ لهم "سوابق أمنية" قضوا بسببها سنوات متفاوتة فى السجون والمعتقلات الاسرائيلية، وعلى العموم فإن المعتقلين نشطون فى المنظمات النقابية، وجلهم ينتمون الى هذا الفصيل أو ذاك فى منظمة التحرير (٤٦).

وقدمت نقابة المحامين فى قطاع غزه بياناً حول ٣,١٩٦ فلسطينيا من القطاع، قامت قوات الاحتلال باعتقالهم، منذ قيام ثورة الحجر وحتى سبتمبر/ايلول ١٩٨٨. واتضح من هذا البيان أن عدد الطلبة المعتقلين بلغ ٩٨٣ طالبا، بما نسبته ٣١٪ من مجموع المعتقلين، بينما بلغ مجموع من هم دون السادسة والعشرين من المعتقلين ٢,٦٢٦ شخصا، بما نسبته ٨٣٪. فيما بقيت نسبة ١٨٪ لمن هم فوق ٢٧ سنة(٤٧).

وفى مجال الجرحى، فقد جرح خلال السنة الأولى من ثورة الحجر ٢١٢٤ طفلا دون الرابعة عشرة من عمره، منهم ١,٢٢٤ طفلا فى الضفة، و٨٨٠ طفلا فى القطاع، ١٣٦ منهم دون السنتين بواقع ٦٪ من اجمالى جرحى الأطفال طوال السنة الأولى من الثورة ،منهم ٨٩ فى الضفة، و٤٧ فى القطاع، و١٨٩ ما بين ٣-٥ سنوات من عمرهم بواقع ٩٪ من مجموع الأطفال الجرحى فى تلك السنة، منهم ١١٧ فى الضفة، و٧٢ فى القطاع، و٤٥١ طفلا ما بين ٩-١١ سنه من عمرهم، بواقع ٢١٪، ٣٤٣ منهم من الضفة، و٢٠٨ من القطاع، و١٩٠٨ طفلا ما بين ١٢-١٤ سنة، بواقع ٥٢٪ من اجمالى جرحى الأطفال خلال السنة الأولى، كان ٦٤٩ من الضفة، و٤٢٩ من القطاع(٤٨).

وبعد

فقد تفاوت إسهام كل طبقة وفئة اجتماعية فى ثورة الحجر، بالتوازى مع تفاوت الأضرار التى لحقت بالمصالح الاقتصادية لكل منها، وبتناسب طردى مع ما تبقى من هذه المصالح أما عسف الاحتلال والمشاعر الوطنية الجريحة فثمة مايشبه التساوى فيه بين هذه الطبقات والفئات.

ووقف هذا البحر الجماهيرى المتلاطم -منذ اليوم الأول لثورة الحجر- أمام مفترق طرق، فكان عليه أما أن يتدفق فى غضب ونزق عفويين فيتبدد بعد وقت قصير، دون أن يثمر شيئا يستحق الذكر رغم الثمن البشرى العالى، الذى يدفعه حيث تعود أمواجه لتهدأ ومده لينحسر، وإما أن يتجه هذا البحر الى اطر تجمعه وتنظمه وتنسق بين أنشطته، كيما يضمن له الاستمرار ويوفر لأمواجه الجدوى، بما يوظفها فى صالح الحركة الوطنية الفلسطينية، وواضح من سياق هذه الثورة أن هذا البحر اختار الطريق الثانية.

هوامش الفصل الثانى

١- وحيد عبد المجيد، الأبعاد الاجتماعية للانتفاضة الفلسطينية، الأهرام (القاهرة) ٨٨/١/٢٩.

٢- وحيد عبد المجيد، الشمولية الاجتماعية للانتفاضة (قراءة أولية)، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، أبريل/ نيسان ١٩٨٩، ص ١٣.

٣- د. أسعد عبد الرحمن، ودواف الزور، الانتفاضة، (حلقة ٢)، القبس (الكويت) ٨٨/١٢/١١.

٤- عبد المجيد، شؤون فلسطينية، مصدر سبق ذكره ص ٧ و١٣.

٥- ملحق الوطن (الكويت) ١٩٨٨/٥/١٦.

٦- هآرتس ١٩٨٨/٥/٣٠.

٧- الاتحاد (حيفا)، ١٩٨٨/١١/٣.

- FACTS (Jerusalem), 14.1.1989, No. 34., P.4

٨- الطليعة (القدس)، ٦/ ٧/ ١٩٨٩.

٩- البيان (أبو ظبى)، ٢٨/ ٨/ ١٩٨٩.

١٠- النهار (القدس)، ٨/ ٤/ ١٩٨٩.

١١- خريطة القوى السياسية المحركة للانتفاضة، الوطن (الكويت)، ٨/ ٢/ ١٩٨٨.

١٢- الطليعة (القدس)، ٧/ ١/ ١٩٨٨.

١٣- عاطف سعد، مشاركة متميزة للعمال فى أحداث الضفة والقطاع، الطليعة (القدس)، ٧/ ١/ ١٩٨٨.

١٤- الطليعة (القدس)، ٤/ ٢/ ١٩٨٨.

١٥- الاتحاد (حيفا)، ٣/ ١١/ ١٩٨٨.

١٦- FACTS, P.4.

-Ibid, P. 9.

١٧- الاتحاد (حيفا)، ١٠/ ٦/ ١٩٨٨.

١٨- نشرة وكالة أنباء نوفوستى (دمشق)، ١٩٨٩/٥/٣.

١٩- خالد عايد، القاعدة الاجتماعية للانتفاضة الفلسطينية، السفير (بيروت)، ١٤/ ١١/١٩٨٨.

٢٠- فيليتسيا لانغر، الوطن (الكويت)، ١١/١٢/١٩٨٧.

٢١- اليشع فرات، جغرافيا العصيان، هآرتس، ١٤/١٢/١٩٨٨، أوردت ترجمتها نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣/٨٨، مارس/ آذار ١٩٨٨.

٢٢- الطليعة (القدس) ٢٠/٧/١٩٨٩ و٢٤/٨/١٩٨٩.

٢٣- الطليعة (القدس) ١٢/٧/١٩٨٩.

٢٤- الطليعة (القدس) ٦/٧/١٩٨٩.

٢٥- حسن الحاج، بعض قضايا الحركة النسائية فى المناطق المحتلة، الكاتب (القدس)، العدد ٥٣، سبتمبر/ أيلول ١٩٨٤، ص ٦٠.

- اتحاد لجان المرأة العاملة، الحركة النسائية فى المناطق المحتلة، (القدس)، يونيو/ حزيران ١٩٨٨.

- آمال خريشه، المرأة العاملة فى خضم الصراع الوطنى والطبقى، الكاتب (القدس)، العدد ٦٠، أبريل/ نيسان ١٩٨٥، ص ٧١.

- المنطقة النسائية الديمقراطية الفلسطينية، المرأة الفلسطينية والانتفاضة، دمشق، ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٨، ص ١٧-٢٠.

٢٦- الحاج، مصدر سبق ذكره، ص ٦١:٦٨.

٢٧- اتحاد لجان المرأة العاملة، مصدر سبق ذكره.

٢٨- المنطقة النسائية الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

٢٩- اتحاد لجان المرأة العاملة، مصدر سبق ذكره.

٣٠- المصدر نفسه.

٣١- المنظمة النسائية الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣ : ٤٥.

٣٢- أول صورة متكاملة ترسمها "الوطن" لقيادة الانتفاضة، الوطن (الكويت)، ٣٠/ ٦/ ١٩٨٨.

٣٣- اتحاد لجان المرأة العاملة، مصدر سبق ذكره.

٣٤- المنطقة النسائية الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

٣٥- النداء (بيروت) ٩/ ٣/ ١٩٨٩.

٣٦- الدستور (عمان) ٧/ ٦/ ١٩٨٩.
- بلسم (نيقوسيا)، العدد ١٦٩، يوليو/ تموز ١٩٨٩، ص ٦٨.
٣٧- المجموعة الإحصائية الفلسطينية ١٩٨٤-١٩٨٥، العدد السادس، دمشق، منظمة التحرير الفلسطينية، الدائرة الاقتصادية، المكتب المركزي للإحصاء، ١٩٨٧، ص ٧٢-٧٣، ١١٤-١١٥.
٣٨- يوئال ماركوس، أين العقل اليهودي؟ هآرتس، ١٩٨٧/١٢/١٨.
٣٩- بسام الصالحي، الحركة الطلابية، الكاتب (القدس)، العدد ٤١، سبتمبر/إيلول ١٩٨٣، ص ١٤-١٩.
٤٠- د. فضل مصطفى النقيب، الاقتصاد السياسي للانتفاضة، (الحلقة الاولى)، القبس (الكويت) ٢٨/ ١٩٨٨/٣.
٤١- تسابي حيلات، بين جباليا وبلاطة، حداشوت، ١٢/١٥ ١٩٨٧.
٤٢- طلبة قطاع غزة: وضع مشابه لوضع جنوب افريقيا (نيقوسيا)، ٢٩/ ١١/ ١٩٨٧، ص ٢٠.
٤٣- FACTS, P. 3.
٤٤- إذاعة لندن (بالعربية) ٢٠/ ٩/ ١٩٨٩. الساعة السادسة مساء.
٤٥- الرأي (عمان) ١٨/ ١٠/ ١٩٨٩.
٤٦- الاتحاد (حيفا) ١٠/ ٦/ ١٩٨٨.
٤٧- FACTS, P.9.
٤٨- الاستقلال (نيقوسيا) ٢٠/ ٩/ ١٩٨٩.

الفصل الثالث

.. وتختار أداتها الكفاحية

حين أندلعت الانتفاضة، كان يحتل الصدارة في الحركة السياسية في الضفة والقطاع أربعة تنظيمات سرية، هي: فتح، الشعبية، الشيوعي، الديمقراطية*.

ومعروف أن حركة "فتح" قد تشكلت خريف ١٩٦٣ بين فلسطينيين يعملون في الخليج العربي. ثم بدأت نشاطها العسكري ضد اسرائيل منذ مطلع ١٩٦٥، وبعد هزيمة ١٩٦٧، تصدرت هذه الحركة بقية التنظيمات الفدائية الفلسطينية، خاصة بعد أن حملت العبء الرئيسي من مهمة التصدي للقوات الاسرائيلية في معركة الكرامة، في وادي الأردن في ١٩٦٨/٣/٢١. وألحقت بالقوات الاسرائيلية المهاجمة خسائر فادحة نسبياً، ومنعتها من تحقيق أي من أهدافها، الأمر الذي أهّل هذه الحركة للفوز بنصيب الأسد، بعد حوالي أربعة أشهر من هذه المعركة، في قيادة منظمة التحرير ،مؤسساتها وأجهزتها. ولا تزال في موقع صدارة الحركة السياسية

* ثمة بقية التنظيمات التي حققت وجوداً متواضعاً هناك وهي: الجبهة العربية، الصاعقة، جبهة التحرير الفلسطينية، والشيوعي الثوري، والعمال الشيوعي، والنضال الشعبي، وفتح الانتفاضة، وفتح المجلس الثوري، أما "الجبهة الشعبية-القيادة العامة" فاحتلت موقعاً وسطاً يعلو هذه المجموعة ويقل عن التنظيمات الرئيسية الأربعة.

الفلسطينية داخل الوطن المحتل وخارجه.

أما "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، فقد شكلت أواخر ١٩٦٧، كنتيجة لاندماج عدة منظمات فدائية فلسطينية، هي: "جبهة التحرير الفلسطينية"، و"شباب الثأر"*، و"أبطال العودة". على أن منظمة التحرير الفلسطينية سرعان ما خرجت خريف ١٩٦٨، وشكلت "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة"، وهى التى تحتل موقعاً تالياً للتنظيمات الرئيسية الأربعة المذكورة سالفاً داخل الوطن المحتل، لأنها وقفت وراء ثلاثة إنجازات هامة، فهى التى تسببت فى الإفراج عن أكثر من ألف أسير فلسطينى، ضمن صفقتى تبادل أسرى مع الاسرائيليين سنتى ١٩٧٩ و١٩٨٥ على التوالى، وهى-ثانياً- التى نفذت عملية الطائرة الشراعية فى الجليل الفلسطينى، وحملت اسم "عملية قبية"، وكانت أحد الصواعق القليلة التى فجرت الانتفاضة الراهنة، كما سبق وبيّنا، وهناك -ثالثا- "إذاعة القدس"، التى تلعب الدور الاول -بلا منازع- فى النقل الفورى لأخبار الانتفاضة، والتحريض على الاستمرار فيها، ومناشدة الاخوة العرب وأحرار العالم للتضامن معها. ومعروف أن "القيادة العامة" هى التى تشرف على هذه الإذاعة.

وفى ربيع ١٩٥٩، خرج "الجناح اليسارى" من "الشعبية"، مشكلاً "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين".

وحين احتلت القوات الاسرائيلية الضفة والقطاع، نتيجة حرب ١٩٦٧ فإن "الحزب الشيوعى الأردنى" ظل يعمل فى الضفة تحت الاسم نفسه، فيما استمر "الحزب الشيوعى الفلسطينى فى قطاع غزة" يعمل فى القطاع، أيضاً حتى ربيع ١٩٨٢، حين أعلن عن تأسيس "الحزب الشيوعى الفلسطينى"، ليشمل كل الشيوعيين الفلسطينيين، عدا أولئك الذين أثروا

---

* الجناح العسكرى للتنظيم الفلسطينى فى حركة القوميين العرب.

الخروج بعد أسابيع قليلة من تأسيس الحزب، ليشكلوا حزبهم "الشيوعى الثورى".

وكان للتنظيمات الرئيسية السرية الأربعة عدة تعبيرات علنية، إن فى مجال الإعلام والنشر، أو فى القطاعات المختلفة للحركة الجماهيرية، وبخاصة العمال والفلاحين والطلبة والنساء. ولا يعيب هذه التعبيرات -وبالأدق التنظيمات الجماهيرية- إلا عجزها عن توحيد نفسها، فى كل مجال جماهيرى على حدة، فيصبح للنساء اتحادهم الواحد، وللعمال اتحاد نقاباتهم الواحد، وللفلاحين اتحادهم الواحد، بدل أربعة اتحادات لكل منها.

وحتى قيام الانتفاضة، فإن ثمة مجموعة من الوجهاء، نجحت فى الارتباط بقيادة منظمة التحرير، أو بالحكم الأردنى، أو بكليهما، فى آن معا. وقد تقدم دور هولاء الوجهاء، بفعل تراجع الكفاح المسلح الفلسطينى، والضعف المؤقت الذى اعترى منظمة التحرير وفصائلها، وتركيز قيادة المنظمة على خيار الحل الدبلوماسى، بما استتبعه من تعزيز تحالفها مع النظامين الحاكمين فى القاهرة وعمان، وتعامل هذه القيادة مع مشاريع التسوية الأمريكية. وكان طبيعياً أن يتمتع تحرك هؤلاء الوجهاء بشرعية وتسامح اسرائيليين(١).

وثمة جماعات اسلامية نشطة، لعل أهمها "الاخوان المسلمين"، و"الجهاد". وقد كان وراء تفشى الظاهرة الإسلامية فى فلسطين، بمناطقها المحتلة الثلاث عدة عوامل تاريخية معروفة، مثل وجود المزارات الإسلامية الشهيرة فى فلسطين، فهى أولى القبلتين، وفيها ثالث الحرمين الشريفين، والصخرة المشرفة، وحائط البراق الذى أسرى منه النبى محمد (صلى الله عليه وسلم)، والحرم الإبراهيمى فى الخليل، الأمر الذى أسهم فى تعميق المشاعر الإسلامية لدى الشعب الفلسطينى.

وشهدت فلسطين -وخاصة خلال الثلاثينات من هذا القرن- حضورا

ملموساً للاتجاهات والحركات الدينية الإسلامية. كما أن الاحترام والتأثير الملموسين اللذين حظيت بهما الزعامات الدينية فى الأوساط الشعبية الفلسطينية، أغرى الكوادر الإسلامية على الولوج إلى السياسة.

وبعد الاحتلال الإسرائيلى للضفة والقطاع غداة حرب ١٩٦٧، أتسعت دائرة التعليم الدينى الإسلامى، الذى تركز فى الجامعتين الإسلاميتين فى غزة والخليل، فضلاً عن الأزهر الشريف فى القاهرة، الذى فتح أبوابه، أيضاً أمام فلسطينيى ١٩٤٨، بعد التطبيع بين مصر واسرائيل الذى أرسى أساسه السادات مع بيجن، وقد أدى هذا التوسع النسبى فى التعليم الدينى إلى توفير كتلة بشرية ضخمة مهيأة -فكرياً- لمد الظاهرة الإسلامية الراهنة فى فلسطين بدماء جديدة، باستمرار.

ثم أن الحضور القوى للتيار الأصولى الإسلامى فى مصر المجاورة منذ بداية السبعينيات، عكس نفسه على قطاع غزة أساساً، وعلى الضفة وفلسطين ١٩٤٨ بدرجة أقل.

كما أن التحاق الاف من فلسطينى الضفة والقطاع، تحت ضغط الحاجة، بالعمل فى السعودية ودول الخليج، زاد من تأثر نسبة ملموسة منهم بالمظاهر الإسلامية القائمة هناك.

هذا، فضلاً عن استفحال الضائقة الاقتصادية فى الضفة والقطاع، خاصة بعد انحسار الطفرة النفطية التى أمتدت زهاء ثمانى سنوات (١٩٧٤-١٩٨٢). وبعد تعقيدات النضال الوطنى الفلسطينى، خاصة بعد الاجتياح الاسرائيلى للبنان صيف ١٩٨٢، والمصاعب العصيبة التى واجهت منظمة التحرير منذئذ، وهى التى كانت عناصر مولدة للإحباط واليأس داخل الضفة والقطاع، قادت بعض القطاعات الفلسطينية للهروب من مواجهة الحاضر المر، بمشكلاته وتعقيداته، إلى عوالم الماضى والغيب. الأمر الذى تعزز مع إحساس قطاعات من الشعب بافتقارها إلى الحماية، فاحتمت بالله.

ومن جهة أخرى، فقد اتسع نفوذ أوساط المتدينين اليهود فى إسرائيل، مع وصول الليكود إلى سدة الحكم، منذ مايو/أيار ١٩٧٧. وفى مواجهة هذا المد، كان طبيعياً أن ينتعش الشعور والنشاط الإسلاميان فى الضفة والقطاع، وأن تقابل دعوات "اسرائيل الكبرى" الصهيونية المحمومة بدعوات "فلسطين الاسلامية".

ناهيك عن نمو دور المؤسسة الإسلامية فى الضفة والقطاع، وازدياد نفوذها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، مع تدفق أموال السعودية عليها مع قسط غير يسير من "أموال الصمود".

ثم توفرت مجموعة ثانية من الشروط، ولدت ما اصطلح على تسميته بـ "لاهوت التحرير". حيث تمتزج الوطنية بالدين، فيمتشق رجل الدين سلاحه للدفاع عن وطنه، ولا يعود يكتفى باداء الشعائر الدينية. فهناك الصحوة الإسلامية، التى اجتاحت الوطن العربى والدول الإسلامية، فى أعقاب انتصار الثورة الإيرانية، فى فبراير/شباط ١٩٧٩. وبعد مقتل السادات على أيدى أصوليين مسلمين فى ٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨١، وبعد توالى الأعمال الفدائية الاستشهادية فى لبنان، التى أودت بحياة المئات من الجنود الاسرائيليين والأمريكيين والفرنسيين (١٩٨٣-١٩٨٤). ناهيك عن الهجمات التى طالما شنها متعصبون ضد أماكن العبادة الإسلامية. مما أفضى إلى امتزاج الدفاع عن الوطن بالدفاع عن المسجد. فكانت حركة "الجهاد" وليدة المجموعة الثانية من الشروط، فيما أفادت "حماس" - التعبير شبه العلنى عن "الاخوان" - من المجموعة الأولى. ثم أخذت فى الامتداد نحو المجموعة الثانية.

اللجان

مع انفجار الانتفاضة بكل زخمها الجماهيرى الهائل، تأكد أن التنظيمات السرية الأربعة لا تتسع لهذا البحر، بسبب من الطبيعة الطليعية لهذه

التنظيمات. كما أن النقابات المهنية والعمالية كانت وقفاً على أعضائها من أبناء المهنة الواحدة، وهى تحصر نشاطها فى المجال المطلبى. أساساً. ومن جهة أخرى، فإن القوى التقليدية قد شلت حركتها فجأة، فيما أندفعت القوى الحية تتصدر الثورة. وبذا غدت هذه الثورة بمثابة الدافعة لهذه القوى، وضربة قاصمة لكل من القوى التقليدية والوسطاء السياسيين. وإن لم تعمل القوى الحية على استعداء أحد من هذين الفئتين، وعيا منها بضرورة إخضاع كل التناقضات الهامشية والثانوية لحساب التناقض الرئيسى، أى إبقاء التعارضات الطبقية فى موقع المتواضع، مبقية الموقع الأول للصراع الوطنى المحتدم مع العدو المباشر.

ويؤكد قائد شيوعى من قطاع غزة: أن اللجان الشعبية قد وجدت قبل اندلاع الانتقاضة بعدة أشهر. حيث نشطت لجان قليلة العدد - وإن لم تحمل اسم لجان شعبية - فى غير مجال من مجالات الحياة فى الضفة والقطاع، خصوصاً الزراعية، والطبية، والنقابية*. وكان لها دور حاسم فى بعض المجالات، فى مواجهة سلطات الاحتلال، وإفشال مخططاتها. وأحد الأدلة على ذلك، المعركة التى خاضتها اللجان العمالية فى قطاع غزة، من أجل

---

* ثمة شبكة لجان وهيئات ومنظمات كثيرة أخرى، مثل لجان النجارين والخياطين، والسائقين، وقد أثرت الانتفاضة -كثيراً- من المناطق المحتلة، وأصبح العمل الاجتماعى سرياً. على أنه بموازاه ذلك، أصبح هذا العمل أكثر شعبية، وأشد عمقا. وعشية الانتفاضة كان حوالى ٤١ الف عامل منخرطين فى شتى التجمعات النقابية العمالية، عدا زهاء ١٠ آلاف امرأة انخرطن فى التنظيمات النسائية المختلفة، وبلغ عدد الجمعيات الفلاحية -عام ١٩٨٣- ٢٣٦ جمعية، ضمت حوالى ١٥٪ من مجموع فلاحى الضفة والقطاع، كما شُكّلتْ "رابطة" للصحفيين فى ١٩٨٢، ثم اتحاد للكُتّاب وآخر للأدباء الفلسطينيين فى الضفة والقطاع. وقد توزعت التجمعات النقابية العمالية على: أ- كتلة الوحدة العمالية، ب- الكتلة العملية التقدمية، جـ- حركة الشبيبة العمالية، د- جبهة العمل النقابى التقدمية.

كما توزعت المنظمات النسائية على عدد مواز: أ- اتحاد لجان العمل النسائى الفلسطينى، ب- اتحاد لجان المرأة العاملة، حـ- اتحاد لجان المرأة الشعبية، د- اتحاد لجان المرأة.

وتوزعت الكتل الطلابية على النحو التالى: أ- كتلة الوحدة الطلابية، ب- حركة الشبيبة الطلابية، جـ- كتلة الاتحاد والتقدم الطلابى، د- جبهة العمل الطلابى التقدمية.

وثمة ما يرادف هذه الكتل فى المجال الشباب: أ- اتحاد الشباب الديمقراطى، ب- حركة الشبيبة للعمل الاجتماعى، جـ- أتحاد لجان العمل التطوعى.

تسيير معركة الانتخابات النقابية وإنجاحها (١٩٨٦)، على الرغم من تهديدات الاحتلال، واجراءاته القمعية، ومداهمته واقتحامه المقرات النقابية في يوم الانتخابات نفسه. ويمكن الاشارة إلى عدد من اللجان، التي اتسمت بطابع شعبي، ونشطت، خلال سني الاحتلال. وتندرج هذه اللجان المبكرة في إطار الارث الشعبي الفلسطيني، الذي استقت منه اللجان الشعبية طابعها، كما عهدناه في فترة الانتفاضة(٢).

يضاف إلى ذلك – لتدعيم الفكرة السابقة – أن قسما من اللجان الشعبية العاملة اليوم، في مختلف المجالات على امتداد مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع، تمخضت عن اللجان المحلية (لجان الأحياء)، التي كانت قائمة قبل انطلاقة الانتفاضة. غير أن الجديد في الظاهرة الحالية هو اتساع المشاركة الشعبية فيها، وتعاظم نشاطها، ونفوذها الأدبي، مقابل تعمق العداء لها في أروقة الحكم العسكري والإدارة المدنية والحكومة الإسرائيلية. ولهذه المتغيرات إسقاطات كبيرة، يمكن وصفها بأنها تحولات نوعية(٣).

= وتكتل المدرسون في مؤسسات نقابية، هي: أ) اللجنة العامة لمعلمي الحكومة، ب- اتحاد المعلمين الديمقراطيين، جـ- أتحاد المعلمين الفلسطينيين، د- الاتحاد العام للمعلمين.

وثمة ثلاث كتل فلاحية، هي: أ-اتحاد الفلاحين الديمقراطيين، ب- اتحاد الفلاحين الفلسطينيين، جـ) لجنة الاغاثة الزراعية.

وقد تكونت قبل الانتفاضة، تجمعات طبية هي: أ- اتحاد لجان الرعاية الصحية، ب- لجان الإغاثة الطبية، جـ- صندوق الرعاية الصحية والخدمات الطبية، د- اللجنة الشعبية للخدمات الصحية.

هذا عدا منظمات أخرى، مثل: أ- اتحاد لجان الدفاع عن الحريات، ب- اتحاد لجان العمل الثقافي الديمقراطي، جـ- لجان الدفاع عن المخيمات الفلسطينية، د- لجان الدفاع عن المعتقلين في سجون الاحتلال، هـ- لجان الدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، و- لجان المتابعة الفلسطينية ذات المطلب الواحد، مثل: لجان أصحاب البيوت المهدومة، ولجان جمع شمل العائلات، وغيرها من اللجان، فضلاً عن عشرات الجمعيات الخيرية، والاجتماعية، والثقافية، والرياضية، ولجان العمل التطوعي، ومعسكرات العمل الصيفي التطوعي.

ماجد كيالي، اللجان الشعبية في الانتفاضة/ الظاهرة دورها السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الأرض (دمشق)
العدد ٦، لسنة ١٦، يونيو/ حزيران ١٩٨٩، ص ١٠-٣٦.

وقد نشأت اللجان الشعبية على مدار العام الأول من الانتفاضة، تلبية لاحتياجات النضال الشعبى الماسة، ومتطلباته، وفى إطار الانتفاضة. ومن جهة ثانية، ردا على العقوبات الجماعية والبيئية، والفظائع متعددة الأشكال التى مارستها قوات الاحتلال، بشكل تصاعدى. وأخذت اللجان على عاتقها -فى الأشهر الأولى للانتفاضة- مهمات عديدة فى وقت واحد. ولم تكن قد تبلورت بعد لجان متخصصة. فنجد أن مدينة رام الله مثلاً، بادرت إلى تقديم العون، وإصلاح أبواب المحلات التجارية ودعم المتضررين، وتقديم المعونات التموينية والطبية، وغير ذلك. ومع نشوء حاجات جديدة، وتراكمها، وتصعيد العقوبات وازدياد الاصابات، برزت الضرورة لتشكيل المزيد من اللجان الشعبية، وتعميم الظاهرة، فى كل مكان تقريباً، وتدريجياً، تبلورت هذه اللجان فى المدن خاصة فى شكل لجان متخصصة(٤).

فى قطاع غزة بدأ ظهور لجان الأحياء واللجان الشعبية، بمميزاتها الانتفاضية، لكون الانتفاضة نفسها انطلقت من القطاع، ولأن القطاع يمتلك تراثاً مجيداً فى مجال "اللجان الوطنية" طوال الاحتلالين الاسرائيليين له *.

وفى ١٩٨٧/١٢/١٨ أعلن عن انشاء "لجنة" اعلام، تجمع المعلومات من مختلف المناطق، وتترجمها إلى اللغات الأجنبية، وتعممها على الصحفيين الأجانب والفلسطينيين، خاصة بعد أن لجأت سلطات الاحتلال إلى إغلاق مناطق بأكملها فى وجه الصحافة ووسائل الاعلام، وإنكفاء

---

* فى الأيام الأولى من نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٥٦، احتلت القوات الإسرائيلية قطاع غزة برمته فى سياق العدوان الاستعمارى الثلاثى على مصر والقطاع. وسرعان ما دعا الحزب الشيوعى فى القطاع إلى إقامة جبهة وطنية من كل القوى الوطنية والتقدمية كما دعا الشعب إلى تشكيل "لجان وطنية"، فى كل حى وقرية ومخيم، الأمر الذى تحقق وتكرر على الصورة نفسها مع بعض التعديلات بعد هزيمة ١٩٦٧، واحتلال القوات الإسرائيلية للقطاع من جديد.

لمزيد من المعلومات فى هذا الصدد، يمكن الرجوع لمؤلفنا: تجربة الجبهة الوطنية فى قطاع غزه، دار ابن خالدون، ١٩٨٠.

الصحفيين عن معاينة الاحداث عن كثب عقب تَعَرُّض الكثيرين منهم للاعتداءات. وفى ١٩٨٨/١/٨ صدرت النشرة الأولى للجنة الاعلام المركزة التى حملت اسم "لجنة التعبئة والاعلام". والتى كانت بدأت فى تجميع معلوماتها من لجان إعلان فرعية، فى مدن ومخيمات قطاع غزة. ورويدا رويدا ومع ظهور الحاجات الملحة انتقلت تجربة قطاع غزة إلى الضفة الفلسطينية. وكان نقل التجربة -بشكل عام- خلاقاً. وانتشرت ظاهرة اللجان، بدءاً بشهر فبراير/ شباط ١٩٨٨، فى قرى الضفة، التى غدت مركز الصدمات والأحداث، جنباً إلى جنب مع المدن والمخيمات ومنذ ديسمبر/ كانون الاول ١٩٨٧، بدأت تصدر عن قيادة الانتفاضة نداءات تدعو إلى اللجان الشعبية، وكانت الاستجابة فى قطاع غزة أعلى منها فى الضفة، لغير سبب، فالقطاع كان مسرحاً للأحداث، بشكل يفوق الضفة، مما جعل المواقع التى تعرضت لعقوبات الاحتلال، تسارع إلى تشكيل لجانها الشعبية، بهدف محاصرة هذه العقوبات، ومعالجة آثارها. ولعل اللافت للنظر أن مواقع عدة فى الضفة والقطاع طالما غابت عنها فصائل الحركة الوطنية، سرعان ما أخذت بصيغة اللجان الشعبية، وثمة مواقع أخرى تشكلت فيها لجان شعبية من ممثلى التنظيمات الوطنية. لكن النتيجة العامة تمثلت فى فشل مثل هذه اللجان، على ما يؤكده قائد شيرعى غزى. الأمر الذى قاد هذه التنظيمات إلى إدراك وجوب إنشاء لجان شعبية، بكل ما تعنيه هذه الكلمة، أى باشراك المواطنين ذوى الكفاءات فى اللجان، بدون أن يكونوا منتمين -تنظيماً- إلى أى فصيل(٥).

هذا، فى حين يقدم كاتب صهيونى اسرائيلى سيناريو آخر لنشوء اللجان الشعبية. إذ يرى أن بداية هذه اللجان كانت فى إقامة نوع من "الحرس المدنى". بعد اجتماع لرؤساء العائلات، فى كل قرية ومخيم، فى جلسة طارئة. وسرعان ما تم توسيع صلاحيات هذه اللجان.

وبعد إغلاق المحتل للمدارس، ألقى على عاتق أحد أعضاء اللجنة سؤولية عن المجال التعليمي، من أجل اعطاء الدروس خارج مؤسسات تعليم التي يسيطر عليها الاحتلال. وتولى آخرون مسؤولية الإشراف على جال الصحي، أو على التخطيط الزراعي، وأعطى ذوو المهن والمدرسون، لأطباء، والمهندسون الزراعيون، الأولوية في تولي هذه المهام. وعندما لم كن ثمة مثل هؤلاء، فإن المهام كانت تلقى على عاتق من يتطوع لتحملها. نم هذا كله من أجل التخفيف عن جماهير الشعب في صمودها في وجه .ابير القمع التي يتخذها الاحتلال، وتحت نظام حظر التجول(٦).

ويحصر القائد الشيوعي الغزي نفسه المؤثرات في جذور اللجان شعبية، فيحصرها في(٧):

* تجربة الجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل، التي شكلت عبرة تفاضية بمعنى ضرورة مواجهة السلطات المحتلة، من أجل تحقيق المطالب، ليس قطب الرأس أمامها.

* التراث الشعبي والتقاليد العربية والفلسطينية خصوصاً، التي تحث لى "المعونة (أو العونة). و"الفزعة" (أو النجدة)، و"جاي يا اولاد جاي"، المشاركة في الأتراح والأفراح.

* وسيادة النظام الأسري والحمولي والعشائري، في جزء كبير من المجتمع فلسطيني، وهو الذي تحول إلى "بوميرانغ"* -إن صح التعبير- وارتد إلى حور سلطات الاحتلال، وشكل سببا في قوة التضامن وزخمه، وسرعته اخل المجتمع الفلسطيني مع ضحايا الاحتلال، ضد الاحتلال.

وينسب الأمين العام للحزب الشيوعي الفلسطيني (سري) إلى حزبه ـرف المبادرة، منذ الأيام الأولى للانتفاضة، إلى إطلاق الدعوة لتشكيل

نطع خشبية على شكل حرف V الإنجليزي كان يقذفها الاستراليون القدماء اتجاه النعام والكنغر وبعض لطيور الكبيرة، بهدف صيدها، وتنطلق هذه القطعة في مسار دائري فإذا لم تصب الطيور ارتدت من حيث نطلقت، وربما أصابت مطلقها نفسه.

اللجان الشعبية، وقيادة عملية تشكيلها وقد اصبحت العمود الفقرى للإنتفاضة. ويؤكد المسؤول الشيوعى نفسه: ".. ويسرنا أن القوى الأخرى -بعد معارضتها لها (يقصد اللجان)- قد توصلت إلى نفس الاستنتاج"(٨).

وعن علاقة اللجان بالفصائل، خلال الأسابيع الأولى من الانتفاضة، قالت مسائية إسرائيلية، أن اللجان تحولت فى ظل غياب قيادة مركزية إلى إدارات ذاتية. وكان التنسيق بينها وبين منظمات التخريب* واهيا، ونشيطاً أحيانا فى الأماكن المتجانسة، مثل: بيت ساحور - نوع من اللجنة الام المحلية، التى كانت تقوم بدور التوجيه، وتوزع البذور على المزراعين لتنمية شتلات مستولدة، يمكن الاحتفاظ بها فترة طويلة، وما إلى ذلك"(٩).

طابعها الديمقراطى

إن نجاح هذه اللجان يقاس بمشاركة أشخاص يمثلون مختلف الجبهات والمناطق. ففى بعض المدن تعمل عدة لجان لمواجهة الاحتلال، وبعضها يعمل على مناطق واسعة، وتنسق جميع اللجان فيما بينها. كما أن المؤشرات تدل على أن الذين ينظمون هذه اللجان لا يكتفون بلجان محلية، ولجان مناطق، بل يشكلون لجاناً مختارة من ذوى المهن المختلفة(١٠).

وقد أوضحت مصادر فلسطينية فى القدس، فى الأسبوع الأخير من أغسطس/ آب ١٩٨٨، فى حديث مع مسائية "معاريف"، أن كل لجنة، عموماً تقل ما بين ٦٠-٧٠ عائلة، "تم توزيع المهام، منذ البداية لمواجهة الأحكام المشابهة لقرار اعتبار اللجان خارجة على القانون". ثمة تبعثر فى توزيع المسؤوليات، وكل عضو لجنة يتلقى المساعدة من متطوعين، يمكنهم احتلال مكانه بسهولة، عندما يعتقل(١١).

وربما كان هذا -بالذات- ما جعل القائد الشيوعى الغزى يؤكد بأن "هذه

* هذا هو الاسم الذى يحلو لإسرائيل أن تطلقه على منظمات المقاومة الفلسطينية..

اللجان بقاعدتها الشعبية، مخزون للنضال مستقبلاً أيضاً، إذا دعت التطورات إلى ذلك. وبتحديد أكبر، يمكن القول: إن الانتفاضة القادمة.. ستكون أقوى. وذلك استنادا إلى تجربة اللجان الشعبية، والتجربة الانتفاضية بشكل عام. ومن جهة ثانية عمقت تجربة اللجان الشعبية الروح الديمقراطية في صفوف الفلسطينيين.. وهذه هي الضمانات لسيادة روح الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، مستقبلاً(١٢).

ويرد عضو المكتب السياسي الشيوعي الفلسطيني على سؤال لنشرة أسبوعية شيوعية عالمية حول تفسير العزيمة الصلبة عند الفلسطينيين، خلال الانتفاضة، يقول القائد الشيوعي إن "أهم سبب يكمن في الطبيعة الديمقراطية للإنتفاضة. مثلاً في إحدى قرى الضفة الغربية، التي يبلغ عدد سكانها ١٢ ألف نسمة، جرى تشكيل ٢٦ لجنة شعبية. وكل واحدة منها تتألف من ٩-١٢ شخصاً. السكان يحلون بأنفسهم قضايا التعليم، والرعاية الصحية، والزراعة، والدعاية، وغيرها. ويجرى تشكيل هيئات جديدة موازية للسلطة، التي تحل محل الإدارة الإسرائيلية"(١٣).

وهذه المشاركة الواسعة، جعلت يومية إسرائيلية ترى بأن قدرة أعضاء اللجان "على الاستمرار" رغم الإعتقادات الجماعية الموجهة -بالأخص- ضدهم، تدل على وجود جذور شعبية عميقة(١٤). الأمر الذي تعود اليومية نفسها فتؤكده بقولها: "كلما تم اعتقال نشطاء من اللجان يأتي آخرون ويحلون محلهم" لا تسطيع أن نضع جندياً إسرائيلياً مقابل كل فلسطيني. وفي نهاية الأمر، فان الجيش لن يستطيع منافسة لجان الانتفاضة، وهزيمته تكمن -بالذات- في ظهور هذه اللجان. كم من معسكرات الاعتقال الاخرى يمكن أن تقام؟! من غير الممكن اعتقال كل الضفة، فكل لجنة تعتقل، وتنهي، تنبت واحدة أخرى مكانها"(١٥) واليومية الإسرائيلية محقة هنا. ذلك أن موارد عضوية اللجان غير قابلة

للعضوية، لكون هذه الموارد هى الشعب نفسه، ويصح، فى هذا السياق اقتباس قول الشاعر:

واذا مات منا سيد قـــام سيـــد

وانعكس هذا الطابع بوجه خاص، في قيام المزيد والمزيد من اللجان الشعبية، وتعزيز القائم منها، ردا على حملات الاعتقال المكثفة، خصوصاً الإعلان في أغسطس/آب ١٩٨٨، بأن اللجان محظورة، والتهديد بسجن كل من ينتمى إليها لفترة قد تصل إلى عشر سنوات. وعلى مستوى المعنويات، فإن اشتراك فئات الشعب المختلفة في اللجان يُفْضِي أولاً: إلى توثيق قوى الوحدة الشعبية الوطنية، وثانياً: إلى رفع معنويات أبناء الشعب نفسه، إذ شعروا بمقدراتهم وقدراتهم على تحقيق إنجازات هائلة(١٦).

وثمة معايير جديدة فى اختيار قيادات هذه اللجان، تعتمد على المشاركة الشعبية الواسعة، حيث يختار الأهالى أعضاء في لجانهم اولئك الذين يظهرون ميدانياً. قدرات وجدارة لقيادة المعركة. وهذه الحقيقة تؤدى إلى استنتاج (وهذا هو ما يحصل، فعلاً بوجه عام) أن فترة الانتفاضة سيست قطاعات واسعة من أبناء الشعب الفلسطيني، وعمقت وعيهم السياسى والتنظيمى، واكتشفت قدرات جديدة وكفاءات كانت مهملة أو مجهولة سابقاً"(١٧).

قيمتها الكفاحية

اللجان هى الجهاز التنظيمى للانتفاضة، ووسيلتها للارتباط بالجماهير، والاتصال بها، ولتنفيذ المهام الكفاحية الملقاة على عاتق الانتفاضة. ويعتبرها شيوعى غزى بارز بأنها أحد أهم ركائز الانتفاضة، ويعيد سر قوتها إلى شعبيتها، واستحالة إلغائها، بأية وسيلة قمع احتلالية، وفى تأقلمها مع الوقائع الجديدة، وأخذها -بالاعتبار- الظروف المحلية لكل قرية

ومخيم، ومدينة، وحي. مما يؤهلها لدور هام في قيادة انتفاضة قادمة(١٨).

وثمة أكاديمي صهيوني إسرائيلي يوصِّف هذه اللجان، فيقول إننا أمام قيادة وطنية متطرفة* غير مستعدة للتنازل عن مواقفها من الحكم الإسرائيلي والنظام الهاشمي، وأعضاؤها من المثقفين والأكاديميين والنشيطين، أو قادة النقابات المهنية، ونبّه الاكاديمي نفسه إلى كثرة عدد كوادر ونشيطي الصف الثاني للانتفاضة، الذي يضم طلاباً، ومدرسين، وحتى خريجي جامعات (ثمة زهاء ٨ آلاف جامعي عاطل عن العمل عشية الانتفاضة). وهذا الصف الثاني -برأى الأكاديمي الصهيوني- هو الذي يقيم الإنتفاضة في أرض الواقع نظرياً وعملياً(١٩).

ولهذه اللجان مهام شتى في غير مجال. ففي المجال السياسي ثمة إدارة نشاط الانتفاضة وتوجيه فعالياتها، ثم مراكمة الممهدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتطوير الانتفاضة، وصولاً إلى توفير البنية الوطنية البديلة لسلطات الاحتلال. خاصة مع استقالة العشرات من موظفي الادارة المدنية العرب الفلسطينيين** وحوالي نصف مجموع رجال الشرطة العرب الفلسطينين، استجابة لنداء القيادة الوطنية الموحدة، بعد حوالي أشهر من بدء الانتفاضة.

والمهمة السياسية الاخرى للجان هي فصل السكان عن مؤسسات الاحتلال. وهذا ما لمسه كاتب صهيوني إسرائيلي، إذ يرجح أن يكون الهدف العملي المباشر من الانتفاضة "هو خلق وضع يفقد فيه الجيش الإسرائيلي السيطرة على المناطق (المحتلة) أو على أجزاء منها"(٢٠).

وقد أسهم تعزيز سلطة هذه اللجان تلك الضربات القاصمة التي وجهها

---

* لعل من فضول القول أن كل وطني -وفق القاموس الإسرائيلي- متطرف!

** عدا مئات موظفي الإدارة المدنية فقد استقال ٦٣ مختاراً معيناً، ٢٢ مجلساً بلدياً وقروياً، ناهيك عن حوالي ٨٠٪ من مجموع أعضاء المجالس البلدية والقروية في قطاع غزة استجابة لنداء "قاوم" رقم ١٨ الصادر في ١٩٨٨/٥/٢٨.

المنتفضون إلى شبكة المتعاونين مع المحتل*(٢١).

وفى المجال الاقتصادى، فان جهود اللجان الشعبية ولجانها المتخصصة قد تركزت فى تلبية حاجات جماهير الشعب من جهة، والاستمرار فى تأمين مستلزمات إنهاء التبعية الاقتصادية للإسرائيليين، وبالتالى توفير أساس الاعتماد على الذات من جهة أخرى.

وفى المجال الاجتماعى، تمت بلورة لجان متخصصة بهدف تغطية شتى مجالات الخدمات للشعب. ومعروف أن لجانا اجتماعية أخرى كانت قد نشأت فى الضفة والقطاع قبل عدة سنوات من نشوب الانتفاضة، فثمة "لجنة الإغاثة الزراعية"، التى تأسست سنة ١٩٨٣، بهدف رفع مستوى الزراعة، والمحافظة على الأرض و"لجنة الإغاثة الطبية الفلسطينية"، التى تأسست فى القدس مطلع الثمانينيات، ومن العاصمة انتشرت إلى بقية أرجاء الضفة والقطاع وواصلت عملها ووسعته إبان الانتفاضة مع "اللجان الصحية" التى أفرزتها الانتفاضة. وهناك "اللجنة العليا للعمل التطوعى" التى تأسست سنة ١٩٨٠، وارتبطت بالجماعات أو بالمجالس البلدية والقروية. وضمت حوالى ٩٧ لجنة فرعية، حسب أحصائيات ١٩٨٢، ووصل حجم عضويتها إلى ٧٠٠٠ متطوع. وقامت بمساعدة الفلاحين فى مواسم الحصاد، وقطف الزيتون والخضروات، واستصلحت ما يزيد على ٢٨ ألف دونم (زهاء ٧ آلاف فدان)، وزراعة ٣٠ الف شتلة زيتون فى موسم ٨٤-١٩٨٥. وقدمت دورات تقوية لطلبة التوجيهية (الثانوية العامة) وأخرى لمحو الأمية. فضلاً عن المحاضرات والندوات الثقافية، وبنت أسوارا من حول المقابر، والمدارس، والمساجد، والكنائس، والجمعيات، وهدت الشوارع، وشقت الطرق الزراعية،

* تبع المنتفضون أسلوباً بارعاً فى فقع عيون المحتل فى الضفة والقطاع، إذ بدأوا بتوجيه إنذارات لكل مشتبه بتعامله مع المحتل، وكانت توبته مقبولة. أما من أخذته العزة بالأثم، فقد حدد بنفسه طريقة التعامل معه: التصفية الجسدية. وحتى ١٩٨٩/١١/١١ فقد تم تصفية زهاء ١٣٠ متهماً بالتعامل. فيما تم تصفية أول عميل، فى قرية قباطيا، بالضفة فى ١٩٨٨/٢/٢٨

وبنت السلالم للأحياء الشعبية. وقد تعمق عبر هذه اللجان مفهوم العمل الاجتماعى، وتجلت أهمية التعاون والمبادرة التطوعية فى سبيل الخدمة الشعبية العامة كما عززت هذه اللجان إمكانات الدفاع عن الارض، والتمسك بها وزراعتها (٢٢).

وفى الانتفاضة غدا لكل فرد دور، وتقدم كل فلسطينى فى الضفة والقطاع كى يترجم موقفه ضد الاحتلال. فمن لم يعمل فى رشق الحجارة، وجد مهاماً أخرى فى انتظاره، مهما كانت مهنته، أو سنه، أو جنسيته، فظهرت "اللجان الزراعية"، و"لجان التموين الغذائى". و"لجان الاقتصاد المنزلى؛، و"لجان المرأة"، و"لجان الأوضاع الاجتماعية"، و"اللجان الطبية"، ولجان الحراسة"، و"لجان التدريس الشعبى"، و"لجان الإعلام" وغيرها (٢٣).

- اللجان الزراعية، وعلى عاتقها يقع عبء وصول المزروعات، وتحقيق الاكتفاء الذاتى لكل بيت، أو حى، أو تجمع سكانى، كما توزع هذه اللجان ما يفيض عن حاجة منطقتها للتجمعات والمناطق المحاصرة، عبر اللجان بالطبع، وفى إحدى المرات فرض المحتل نظام منع التجول على قرية حوسان بالضفة، مما حدا بأهالى القريتين المجاورتين- فوكين رويتر - إلى أن يخفوا إلى الأراضى الزراعية للقرية المحاصرة ويقوموا بالعناية بمزروعاتها، وقطفها، ووضع رقم على أكياس محصول كل أرض، على حدة لجهلهم بالمزارع الذى تعود إليه هذه المزرعة أو تلك. وعندما خرجت حوسان من الحصار، تلقى مزارعوها أثمان مزروعاتهم المباعة "على "داير مليم" وفى ذات مرة حدث أن حوصرت إحدى قرى الضفة لمدة ٣٨ يوماً متصلة، بينها أيام من رمضان المبارك، مما دفع أهالى قرية مجاورة إلى المبادرة بتقديم "٢٠٠ كيلو جرام من عجينة القطايف للقرية المحاصرة. وحين خرجت القرية من الحصار، بادرت إلى رد الجميل، بمئتى كيلو جرام من ورق العنب، إذ كانت تشتهر بزراعة الكروم.

- لجان التموين الغذائى، تقوم بمساعدة الأسر المحتاجة، بشكل خفى، لا يحدث حرجاً لكرامة تلك الأسرة، فيما يشد أزرها فى هذا الوقت العصيب(٢٤)

- لجان الاقتصاد المنزلى، وتتلخص مهمتها فى تقديم الإرشادات للمواطنين حول كيفية استغلال أية قطعة أرض، استغلالاً أقصى، خدمة للاقتصاد المنزلى، وتوفير الأشكال المناسبة، والدواجن والأرانب، كما ترشدهم إلى أفضل الطرق لتخزين المؤن. وقد وزعت كراسات شرحت فيها هذه الأمور بالتفصيل. وتشكلت فى غير موقع تعاونيات زراعية، تحملت فيها النساء القسط الأوفر من المسئولية. ولعبت هذه الظاهرة دوراً هاماً فى تراجع المنتوجات الإسرائيلية، والحد من استهلاكها فى الضفة والقطاع.

- لجان المرأة، لتنظيم عمل المرأة فى الانتفاضة، وقد حاكت النساء، بطلب من هذه اللجان، البلوفرات الصوفية للسجناء، والمعتقلين الفلسطينيين، وقاطعت هذه اللجان شركة "بو لجات" للأصواف الإسرائيلية، عندما قامت هذه الشركة بطرد عمال الضفة والقطاع منها، لأنهم أضربوا، ناهيك عن دور النساء البالغ الأهمية فى الشوارع.

- لجان الأوضاع الاجتماعية، ومهمتها مراقبة الوضع المعيشي للأهالى، وتطبيق نمط التكافل الاجتماعى بينهم.

- اللجان الطبية، لتقديم العلاج الطبى الطارئ والآمن، بعيداً عن عيون جنود الاحتلال، الذين طالما داهموا المستشفيات، واختطفوا الجرحى منها. فضلاً عن توفير العلاجات المختلفة للأهالى، والعمل على تحديد زمة دم كل فرد منهم، تحسباً لأى نزيف طارئ، وإجراء الفحوصات الدورية لهم، تحوطا من أى وباء أو مرض. وغالباً ما كانت اللجنة تجد عيادة لها وسط الحى أو المخيم أو القرية موقع نشاطها.

- لجان الحراسة، وقد ملأت الفراغ الناشئ عن الاستقالات الجماعية لرجال

الشرطة العرب الفلسطينيين، حيث يراقب أعضاء هذه اللجان، خلال ساعات النهار من على أسطح المنازل مداخل بلدتهم، وينذرون الأهالي بأي تطور يستجد بواسطة الصفير. فتخف النساء لنقل أكياس الحجارة إلى متناول أيدي الفتية، ويجهزون البصل، لاتقاء شر قنابل الغاز، التي دأب الجند الإسرائيليون على قذفها في اتجاه هؤلاء الفتية.

كما تحرس هذه اللجان المتاجر والعقارات خلال الإضرابات التجارية. وطالما حمى أعضاء هذه اللجان المتاجر التي كسر المحتلون أقفالها، حيث قامت هذه اللجان بحراستها، أو استبدال أقفالها، مستعينة بالحدادين في الموقع السكاني المحدد. بحيث تصل المفاتيح الجديدة للتاجر، وهو في منزله.

أما كيف نشأت لجان الحراسة هذه، فإن كاتباً صهيونياً أخذ على عاتقه سرد القصة لنا. إذ يقول: "موظف كبير في بيت لحم، محسوب على المعسكر المؤيد للأردن، روى كيف جرى الأمر عنده: (عندما علمنا باستقالة رجال الشرطة، اجتمعنا في الحي، وقررنا البدء بالحراسة ليلاً. وتم ترتيب ثابت، يمكن العمل به، من دون تنسيق، طوال أشهر أو أعوام. في الليلة التي أكون فيها مسئولاً عن الأمن في الحي، أصعد إلى السطح الساعة الحادية عشرة وانزل الساعة الخامسة عشر صباحاً. كل شئ يتم في إطار البيت، وإذا شعرت بحركة مريبة، أعلم الجيران فيشعلون الأضواء، وبالتالي يحملون الغازي على الهروب). ويتخذ نشاط اللجان طابعا مشابها في بلدة بيت جالا المجاورة" (٢٥).

عند هذا الحد والمحتل صامت، لكن هذه اللجان تطورت و"وقعت في أيدي عناصر متطرفة* في العديد من أماكن، استغلت الترتيبات التنظيمية هذه من أجل الانذار بعمليات الاعتقال التي يقوم بها الجيش، أو بوجود دوريات، أو بدخول مستوطنين. وقد واجه هؤلاء واولئك مراراً بوابل من

الحجارة، والقطع المعدنية، وأعلنت قرى أكثر عزلة نفسها منطقة محررة، وأقامت متاريس بحسب توجيهات اللجان المحلية ومنعت دخول القوات، وخروج العمال للعمل داخل الخط الأخضر (أي إسرائيل)

- لجان التعليم الشعبي، فبعد أن قررت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة أن فتح المدارس ثلاث ساعات فقط يومياً، رد الاحتلال بإغلاق هذه المدارس، بعد أن تحولت إلى نبع سخي للمظاهرات المعادية له. عندها ردت الانتفاضة بتشكيل لجان التعليم الشعبي، التي أخذت على عاتقها سد الفراغ الذي نشأ بإقفال المدارس، وقامت بتوزيع الطلبة إلى مجموعات بحسب العمر ومنطقة الإقامة، واستوعبتهم المدارس الشعبية داخل المساجد والمؤسسات الشعبية تحت الأشجار، لتدريسهم في الصباح، قبل أن ينزلوا إلى الشارع، كي يطاردوا قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين وردت سلطات الاحتلال بقمع هذه الظاهرة التربوية الشعبية.

- لجان الإعلام، لتوصيل المعلومات عن الأحداث وعسف الاحتلال إلى الصحافة العربية والأجنبية. خاصة بعد أن عمد الاحتلال إلى إعلان كل منطقة قبيل أن يقتحمها ويعبث فيها فساداً: "منطقة عسكرية"، يحرم على الصحفيين دخولها، أو الاقتراب منها.

- لجان التجارة، حلقة الوصل بين التجار وبعضهم البعض، بهدف تنظيم إضراباتهم، والعمل على حل مشاكلهم، وتوجيههم فيما يتعلق بقضايا الضريبة، ورفض تسديدها، وتقوم هذه اللجان بمجابهة رجال الضريبة، وتتصدى لهم، وتطاردهم.

- لجان مراقبة الأسعار، تفحص مدى التزام الحوانيت والباعة بالأسعار.

- لجان الاصلاح الاجتماعي، لحل الخلافات التي تنشأ بين الأهالي، فتحول دون توجههم إلى الإدارة المدنية، وتعالج الخلافات الهامشية، من أجل التفرغ للهَّم الأكبر: الاحتلال.

- لجـان تخليص المسـتـقلين، تشكلت فى قطاع غـزة، من النسـاء، وانحصرت مهمتها فى الاشتباك مع جنود الاحتلال، وتخليص أى شاب أو فتاة من بين أيديهم.

ولا عجب فى أن تنمو فى هذا الزخم "اللجان الضاربة". وهى المسئولة عن حماية المظاهرات، والسيطرة على الاضرابات، وكتابة الشعارات، ورفع الأعلام، وقذف الحجارة، وملاحقة المشبوهين بالتعامل مع المحتل، ونصب المتاريس، ومجابهة آليات الجيش المحتل بالزجاجات الحارقة، حتى أن كاتباً صهيونياً رأى أن الوصف الأنسب لما يجرى فى الضفة والقطاع هو حرب عصابات ضد جيش الاحتلال(٢٧).

وطالما دعت القيادة الوطنية الموحدة اللجان الضارية إلى تأديب من لم يستقل من رجال الإدراة المدنية والشرطة.

وثمة ملاحظة، لابد منها، وهى أننا قد نكون نسينا لجنة أو أكثر، ذلك أن إقامة اللجان ليس رهنا بتعليمات محددة، بل تأتى استجابة لاحتياج حقيقى. مما جعل انماطا من اللجان تظهر فى أماكن، ولا تظهر فى أخرى.

القيـادة المـوحـدة

بعد نحو شهر واحد من اندلاع الانتفاضة، أقدمت التنظيمات الرئيسية الأربعة على الائتلاف، داخل "القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة"، المعروفة، اختصاراً، باسم "قاوم"، كقطب سياسى مركزى للداخل الفلسطينى، يوجه الجهد الوطنى، ويقود فعالياته.

ولم يحل دون الترابط الحميم بين القيادة الموحدة واللجان ذلك التباين فى طريقة تشكيل كل منهما. بل غدت اللجان تنفذ ميدانياً، نداءات قيادة الانتفاضة، وفى البداية نشأت صعوبات تم احتواؤها والتغلب عليها بعد أن استوعبت القيادة الموحدة خصوصيات كل تجمع سكانى على حدة. وطوال السنتين المنصرمتين من عمر الانتفاضة، فان "قاوم" هى التى ظلت تحدد

طابع الأمور، وسرعان ما تكشف المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع عن نسق منظم، وآلية دقيقة، في جميع المراتب والمناطق. وبكلمات القائد الشيوعي الغزي "فقد أرسيت، خلال سنين الاحتلال العشرين التي سبقت الانتفاضة، أسس مادية (موضوعية) متينة للتحول الذي نشهده اليوم، على المستوى العام (مكانة القيادات البيروقراطية وتنحيتها، وسقوط ما سمي بـ"النفوذ الأردني"، وغير ذلك على المستوى المحلي. وهذه الاسس تمثلت، بخطوط عامة، في التحولات الطبقية التي طرأت على المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، ورد الفعل المتراكم على ممارسات الاحتلال والمستوطنين وفي إدراك اهالي المناطق المحتلة أن "غودو لن يأتي، وأن (الفارس على حصانه الأبيض) هم أنفسهم"(٢٨).

وحين أصدر وزير الدفاع الاسرائيلي أسحق رابين في ١٩٨٨/٨/١٨ قراره القاضي بحظر اللجان الشعبية، أصبح قراره هذا "محل تندر واستهجان، وتساؤل، عن المغزى الحقيقي للقرار"، حسب وكالة أنباء رويتر. "اذ أن هذه ليست المرة الاولى التي تعلن فيها سلطات الاحتلال أن اللجان الشعبية (خارجة على القانون). فقبل رابين، أقدم عميرام مصناع القائد العسكري للمنطقة الوسطى! أي الضفة! على فعل الأمر نفسه، وتبعه اسحق مردخاي، حين كان قائد للمنطقة الجنوبية (القطاع). وترى أن السبب في إصدار رابين هذا القرار هو أن السلطات الإسرائيلية ترى أن اللجان الشعبية ستملأ الفراغ الناشئ، حكما، بعد سقوط جميع الهياكل الإدارية العميلة الاسرائيلية وتلك التابعة للنظام الأردني(٢٩) ولكن، هل يفلح القمع الاسرائيلي الشرس في إنهاء هذه اللجان؟

لقد تطوع للاجابة على هذا السؤال كاتب صهيوني اسرائيلي، فجاءت اجابته بالنفي القاطع(٣٠)، وكان معه كل الحق، فشعبية هذه اللجان هي الحزام الأمني الواقي لقوى الانتفاضة وهي أحد أهم ركائز الانتفاضة،

وذراعها الفاعل في الميدان، وفي مقدمة ضمانات استمرارها (٣١).

وبعد زهاء ستة أشهر من اندلاع الانتفاضة، التقى مسئول أمنى كبير بزعماء تحرير الصحف الاسرائيلية. حيث تلقى سؤالاً مفاده: لماذا لا تقوم السلطات الاسرائيلية باعتقال اللجان الشعبية، ورموز القيادة الموحدة، اذا كان ذلك سينهى الانتفاضة. أجاب المسئول الأمنى، بكل وضوح "ان اعتقال هذه اللجان سوف يعنى أن عدد المعتقلين سيفوق عدد السكان المحليين" وحتى رابين نفسه سبق له أن اعترف أمام لجنة الخارجية والأمن فى الكنيست الاسرائيلى بعد حوالى أربعة أشهر من بدء الانتفاضة، بأن: "الانتفاضة فى المناطق المحتلة هى انتفاضة شعبية، حيث لا يقوى عليها جنرالات أو عقداء أنما هى أوسع وأشمل مما يعتقد مواطنو الدولة"(٣٢).

ان مجرد وجود الاحتلال، والاستمرار فى نهب الأرض، وممارسة القتل بدم بارد، وشن حملات الاعتقال التعسفى الواسعة، وسرقة مصادر المياه، والتنكيل بالشعب، والتمييز الصارخ ضده، وما إلى ذلك من ممارسات شرسة، خلال عشرين سنة سوداء، أرست أساساً قويا لاندلاع الانتفاضة، وبالتالى لدحر الاحتلال. وواصلت هذه الممارسات -منذ اللحظة الاولى- سكب الزيت على النار، فعززت جذوتها وضمنت ارتفاع السنتها، واستمرار توهجها. ولعل الطابع التراجيدى لاية سلطة محتلة يكمن فى امتلاكها خيارين، لا ثالث لهما: إما الانتحار (إنهاء الاحتلال)، أو الذهاب فى مسلك يؤدى بها إلى قبرها(٣٣).

هوامش الفصل الثالث

١- خالد عايد، الخريطة السياسية للمناطق المحتلة في ضوء مسار الانتفاضة، السفير (بيروت) ٣٠/ ٣/ ١٩٨٩.

٢- فريد غانم. أناطوميا اللجان الشعبية وديناميتها الخلاقة، الاتحاد (حيفا) ٨/١٢/١٩٨٨.

٣- المصدر نفسه.

٤- المصدر نفسه

٥- المصدر نفسه.

٦- أفيدو عام بار - يوسف، اللجان المحلية والعمل السرى، معاريف، ٢٦/ ٨/ ١٩٨٨.

أنظر ترجمتها في: نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، العدد ٨/ ١٩٨٨.

٧- غانم، مصدر سبق ذكره.

٨- قضايا السلم والاشتراكية (براغ)، أغسطس/ آب ١٩٨٩.

٩- معاريف ٢٦/ ٨/ ١٩٨٨، انظر ترجمتها في: نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، العدد ٨ لسنة ١٩٨٨.

١٠- الرأى العام (الكويت) ٢/٨/١٩٨٨.

١١- معاريف، ٢٦/٨/١٩٨٨.

١٢- غانم، مصدر سبق ذكره.

١٣- الانتفاضة والديمقراطية/ مقابلة صحفية مع نعيم الأشهب، عضو المكتب السياسى للجنة المركزية للحزب الشيوعى، نشرة إخبارية (براغ)، العدد ٤/ ١٩٨٩، ص ٥٦ : ٥٩.

١٤- علهمشمار ٢/ ٥/١٩٨٨.

١٥- المصدر نفسه، العدد نفسه

١٦- غانم، مصدر سبق ذكره.

١٧- المصدر نفسه.

١٨- المصدر نفسه.
١٩- د. موشيه شميش، الانتفاضة ذروة الصحوة الوطنية، دافار، ٣/٦/ ١٩٨٨، انظر ترجمته في: نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت) العدد ٨٨/٦.
٢٠- زئيف شيف، حبوب منزوية محروسة جيداً، هآرتس ٧/ ١٩٨٨/٤.
٢١- ماجد كيالي، اللجان الشعبية في الانتفاضة الظاهرة، دورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الأرض. (دمشق)، يونيو/ حزيران ١٩٨٩، عدد ٦، ص.١- ٣٦.
٢٢- اسماعيل دعيق، دور المنظمات الجماهيرية في التنمية الريفية، صامد الاقتصادي (أثينا)، العدد ٦١، يوليو - سبتمبر ١٩٨٥،
٢٣- اعتمدنا هنا، فضلاً عن المراجع المثبتة على:
-برهوم جرايسي، اللجان الشعبية أو الادراة المدنية الذاتية، الاتحاد (حيفا)، ٢٣/ ٩/ ١٩٨٨، وأعادت نشر ملخص وافٍ عنها: النداء (بيروت)، ٢/ ١٠/ ١٩٨٨.
- غانم، مصدر سبق ذكره.
- كيالي، مصدر سبق ذكره.
٢٤- تيسير عاروري، الجيل (باريس)، ديسمبر/ كانون الاول ١٩٨٩، ص ١٠٥.
٢٥- بار يوسف، مصدر سبق ذكره.
٢٦- المصدر نفسه.
٢٧- رون بن يشاي، حرب عصابات بأسلوب جديد، يديعوت احرونوت ١٩٨٨/٢/٢٣.
أنظر ترجمتها في: نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٣/ ٨٨.
٢٨- غانم، مصدر سبق ذكره.
٢٩- النداء (بيروت) ٢١/ ٨/ ١٩٨٨، تقرير خاص عن الارض المحتلة عن قرار إبعاد أعضاء اللجان الشعبية.
٣٠- بار - يوسف، مصدر سبق ذكره.
٣١- غانم، مصدر سبق ذكره.
٣٢- تقرير رويتر، أنظر : النداء (بيروت) ٢١/ ٨/ ١٩٨٨.
٣٣- غانم، مصدر سبق ذكره.

الفصل الرابع

الآثار الاجتماعية العاجلة

كـأن جمرة لسعت المجتمع الفلسطيني، فأهتـز من أعمـاقه، فـما كـان للانتـفـاضـة أن تستـمـر كل هذه الأشـهـر، دون أن تقطر وراءها المجـتـمـع الفلسطيني، ومـعـه قـيمـه جـمـيـعـهـا. وقد أثرت الانتـفـاضـة على مـجـمل العلاقـات الاجتماعية، بتفاوت في الدرجة مع اختلاف الموقع الجغرافي، والمرتبة الطبقية والشريحة العمرية.

وقد تغيرت بعض المعايير الاجتماعية، فالإنتفاضة لم تستمر بالصورة نفسها التي بدأت بها، وإنما تطورت أشكال النضال، وارتفعت إلى الوضع المنظم، الذي جعل من مقاومة الاحتلال هدفا له، كعدو خارجي مع التصدي للسلبيات التي تعشعش في ثنايا المجتمع منذ أمد، فكان لابد من تطور المجتمع والإنسان والصور الاجتماعية استجابة للتنظيم الذاتي الذي ارتقى إليه الشعب الفلسطيني، من خلال اللجان الشعبية والوطنية المشرفة على الشئون العامة للناس، فضلا عن تسييرها أمور تنظيم الانتفاضة، ومقاومة قوات الاحتلال، وتصديها لمعالجة المشاكل العائلية(١).

فالإضراب الشامل والاضراب التجاري الجزئي وأيام الحداد كلها عناوين بارزة لتغيير جرى -ولا يزال يجري- على صعيد الأسرة الفلسطينية،

وعلى صعيد العلاقة بين الوالدين والأبناء، فمن كان يعلم أن الأطفال والأشبال سيتوقفون عن الدراسة، كل هذه السنوات؟ ومن كان يتوقع أن القوات الضاربة ستتشكل من أطفال وشباب لم يتجاوزوا الخامسة عشرة من العمر؟ وكان طبيعيا أن تفرز هذه المتغيرات قيما وعادات وتقاليد جديدة، هي في جملتها النهائية ذات طابع إيجابي، وإن بقي السؤال: هل هذه المتغيرات ذات طابع تكتيكي عابر؟ أم هي تحول جذري في البنية الاجتماعية؟ وقد زخر الشارع الفلسطيني بتعليقات ذات دلالة عن هذا التغيير، فوالدة طفل في العاشرة من رام الله قالت: "ابني اصبحت اهتماماته مختلفة عما قبل، وأصبح الحي الذي نعيش فيه بيتا له، وليس منزلنا". أم ثانية اشتهر ولدها بمهاراته في قذف الجنود بالحجارة وليس له من العمر سوى ثماني سنوات تقول هذه الأم: "ابني يحب المشاركة في كل القرارات، ويحب أن يؤخذ رأيه كما أنه ينتقد كل شئ، ويقول لي على مسمع من ضيفاتي (تقدمين الشيكولاته وهناك شهداء!؟). طفل في الرابعة عشر من عمره يبيع الجرائد في مدينة نابلس قال: "لم أعد أستطيع السكوت على أي خطأ داخل البيت، أشعر أن كل شئ خطأ يجب أن يصحح، وأشعر أني مسؤول، أعتقد أن على والدي ووالدتي ان يحترماني جدا أكثر مما أرى منهما حاليا لأنني أشارك في مصروف البيت وأحضر يوميا ٦ شيكلات، ولاأبقي إلا شيكلاً واحداً" وتحمل هذه التعليقات مضامين عدة لعل أهمها أن الأسرة قد تعرضت لتأثيرات شتى بسبب من اندفاع الانتفاضة وتواصلها، وأنه لم يخل عضو من أعضاء هذه الخلية إلا أثر وتأثر بالأحداث الجارية(٢).

ولعل في مقدمة انجازات الانتفاضة نجاحها في توفير بنية تحتية عريضة لحياة مستقلة معزولة عن اسرائيل في الضفة والقطاع. حيث تكونت أجهزة طبية زراعية تربوية وجهاز شرطة وجميعها مستقلة، واليوم ثمة بدائل محلية لقسم كبير من المنتجات الإسرائيلية. فقد أعادت العائلات

الفلسطينية إنتاج احتياجاتها الزراعية بنفسها. اليوم يأكل الفلسطينيون فعلا الزيتون الذى يزرعونه ويقطفونه بأنفسهم دون الزيتون المعلب فى إسرائيل . فهاهى الحركة قد انقلبت، وعادت إلى الأرض وإلى القرية، وفى الكثير جدا من البيوت تجد اليوم المزارع لتوفير الاحتياجات الذاتية من البيض واللحم(٣).

ويلاحظ كاتب صهيونى إسرائيلى محذرا أنه "فى الوقت الذى يعيش فيه الفلسطينيون إعادة انتاج وبناء نفسى ومادى، فردى ووطنى معاً غرقنا نحن فى الذهول والبلاهة .. الفلسطينيون يتجددون، يعيدون إحياء أنفسهم، بينما نحن جل قوتنا النفسية مستثمرة الآن -بلا جدوى عبثا- برفض الواقع أو من محاولة تجاهله" ويُذكّر الكاتب نفسه قادةإسرائيل بما سبق وقاله حكماء إسرائيل قديما "الزيتون لا يخرج إلا بعد سحقه" ويردف "وإسرائيل لن تعود الى رشدها إلا بعد معاناة"(٤).

الأسرة

وتجلى التغيير فى الأسرة أكثر من غيرها، وهى الخلية الأساسية فى المجتمع سواء فى بنية هذه الخلية أم فى علاقاتها الداخلية، أم الخارجية وتناسب تأثير الانتفاضة طرديا مع كم معاناة الأسرة.

وعن أهمية الأسرة فى الانتفاضة تقول أم العزيز من "جنين" فى الضفة الفلسطينية الأسرة هى المعلم الوحيد الذى يقدم خدماته فى الوقت الحالى لذلك فإن الأسرة تلعب دورا هاما فى تنشئة الأجيال حيث أن دورها تضاعف والمسئولية الملقاة على الأب والأم أصبحت كبيرة جدا وضرورية، وهما العنصران الدائمان فى تثقيف وتعليم أبنائهما، فى التعويض عن خسارة التعليم خارج البيت، لقد غدا البيت ملجأ أمان تجمعاً عائلياً مدرسة تعليمية وتثقيفية. الأبناء فى هذه المرحلة معرضون للإنحراف لاكتساب مسلكيات خاطئة. وهنا برز دور الأسرة فى تعويض الأبناء فى ملء فراغهم

بكل ما هو مفيد، لقد خسر الأبناء حق التمتع بطفولتهم وشبابهم، جو من الصراخ والعنف عند بعض الأسر، تمرد على النظام والأوامر الصحيحة"(٥).

وتقول بوسى أيضا: " حدثت تغييرات جوهرية فى فترة زمنية قصيرة، ما كنا لنحصل عليها مع أرقى مناهج التربية والتثقيف.. الروابط الأسرية تعمقت، وأعترش الشعور العام على بساط العلاقات التى تربط الأسرة بعضها ببعض، وغدا التعاون المشترك تاج هذه العلاقات، حيث أن الرغبة فى استشعار الأمان أضحت حاجة ملحة لدى الجميع .. البيت هو الملجأ الوحيد .. النظرة الفوقية اختفت نهائيا، وترسخت معانى المساواة الاجتماعية، وبدأت درجات الطبقية فى الاقتراب من بعضها البعض لتنصهر فى درجة واحدة(٦).

ويبدو أن عصر التوزيع الجائر للعمل داخل الأسرة قد ولى، تقول أم عطاء من إحدى مدن الضفة: "مثلا أى عمل مهما كان صغيرا تجد أن الجميع قد ساهم فى إنجازه، لم يعد هناك عمل من اختصاص البنت وآخر من اختصاص الابن، المهم إنجاز هذا العمل، فى السرعة الممكنة وبأقل التكاليف". على أن ثمة شوائب سلبية علقت هنا وعلى سبيل المثال فقد تراجعت سلطة الأب كثيرا داخل الأسرة وحسب أم عطاء ثمة "هبوط فى نفوذ الأب فى الأسرة، حيث لم يعد الأب قادرا على التحكم بتصرفات أبنائه، لم يعد هو الآمر الناهى. الابن يجادل أباه بعنف وصراخ، ولا يأخذ برأيه. صحيح أن الانتفاضة أكسبت الجميع العزة والثبات على الحق، والتحدى البناء ولكن هذا أدى -عند البعض- الى تمرد الأبناء على الثوابت العائلية، والسلطة الأبوية بشكل خاص.. لكن بشكل عام أصبح الأب قادرا على الانخراط أكثر فى حياة أبنائه وتفهمهم ومشاركتهم تفاصيل حياتهم بكافة مجالاتها، حتى غدا يشاركهم الحلم والأمل(٧).

وقد استجابت الأسرة الفلسطينية للشروط الاقتصادية القاسية الناشئة

عن الانتفاضة، وتأقلمت وصاغت معها الكثير من الأفكار، والعادات والتقاليد الجديدة والمرتبطة -بشكل أساسي- بالزواج والمهر ومتطلبات العرس، وفي بناء البيت الجديد وفي التخلي عن الكثير من المظاهر الاجتماعية القائمة على التنافس الاجتماعي، وحملت معها تغيرات حتى في الخلافات داخل الأسرة القديمة المتعددة الأفراد (٨).

ومعروف أن الاحتلال لم يكتف بالاستحواذ على الأرض، بل عمد -أيضا- الى غزو الفلسطيني نفسه، مستهدفاً ثقافته وعاداته وتقاليده وقيمه الاجتماعية. وابتدأ الاحتلال بربط الفلسطينيين بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي، مما مهد الأرض لتفشي الثقافة والقيم الإسرائيلية المنحلة في مجتمع الضفة والقطاع، الأمر الذى تجلى في المدينة بشكل يفوق تجليه في القرية، لأن المدن هي مراكز الاقتصاد الرئيسية من جهة، ولأن قبضة الاحتلال تتراخى في القرية بشكل يفوق وضعها في المدينة المحتلة، لذا تحولت المادة والمنفعة الى المعيار الأول لأية علاقة. كما تعمد الاحتلال إلى محاولة تفكيك العلاقات الأسرية، وساعده على ذلك تمكنه من توفير مجالات جديدة للعمل أمام شباب الضفة والقطاع، فيما كان طبيعيا أن تعجز المؤسسات الوطنية الفلسطينية عن توفير مثل هذه المجالات مما زاد من معدلات تسرب الفتيان من المدارس، الأمر الذى بدأ معه وكأن الاحتلال سيصل الى أهدافه في هذا الصدد، من خلق جيل غير واع تسهل الهيمنة عليه، وتوفير عادات وقيم جديدة، ودفع الشباب الى التفكير في وسائل العيش والكسب فحسب، مع التغاضي عن الاحتلال وممارساته وصولا إلى تفكيك العلاقات الأسرية.

وحتى اندلاع الانتفاضة كان يمكن اكتشاف تأثير الاحتلال على قطاع غير صغير من شباب الضفة والقطاع، من خلال اللباس وقصة الشعر وتعاطي المخدرات، حتى غدا البعض مقتنعاً بضرورة التعايش مع الاحتلال

لشعور هذا البعض بالعجز والقنوط.

واجتاحت الانتفاضة هذه القيم الفاسدة، وأحلت محلها مشاعر حب الوطن والأرض، واستعادت العلاقات الأسرية قوتها، فلم يعد كثير من العمال يبتعد عن بيته لينام فى مكان العمل، وتعمق إحساسه بالمسئولية تجاه الأهل والجيران، وبدأت الأسرة تتكيف مع الظروف الاقتصادية الصعبة. "لن نركع" أصبح شعار كل أسرة وبيت، سنعمل ونأكل ونقاوم لن نجوع مادمنا نزرع ونملك أرضا، لن نجوع مادمنا نقسم رغيف الخبز فيما بيننا، نعم لن نعود الى الوراء وننعزل، لكننا سنتقدم بخطى ثابتة حسب سياسة نرسمها نحن، وليس كما يرسمونها لنا. لذلك تم التركيز على الأسرة اللبنة الأولى للمجتمع(٩).

ودأب الأهل على حض أطفالهم على التعليم وارتياد المدارس الشعبية، وربوا أطفالهم على حب الوطن، والتضحية من أجله، وحب الغير ومساعدته وتباهى الأهل بأن أولادهم يقاومون الاحتلال واعتقلوا وشردوا واستشهدوا، وأن أخوتهم الأصغر سنا سيكونون وقود الثورة. فأخذت تسمع صيحات الأمهات التى تزلزل الأرض تحت أقدام المحتلين: "أنتم قتلتم لى أبناً ،احد أبنائى الباقين سيكمل الرسالة، كلهم للثورة كلهم لفلسطين. وبذا خلقت الانتفاضة قيما جديدة، وطورت قيما قديمة، وبهذه الروح يتطور المجتمع ويتحرر(١٠).

الزوجان

تتأثر العلاقة بين الزوجين بأى تحول ثورى، ورغم عدم اهتمام الانتفاضة -حتى الآن- بصياغة برنامج اقتصادى يستجيب لاحتياجات المرحلة الجديدة، إلا أن هذه الانتفاضة دفعت تلقائيا نحو تحول اجتماعى متطور فى بطء، وقد أتاحت فرصة كبيرة للزوجين من أجل إعادة ترتيب حياتهما، وإعادة تأسيسها على أسس جديدة، وذلك نتيجة لغير عامل(١١).

أولا: عدد ساعات الفراغ الطويلة نسبيا والتى تتيح الفرصة لإجراء حوار أطول بين الطرفين.

ثانياً : الضغط النفسي العام من جراء الخوف على الأولاد من بطش سلطات الاحتلال يفرض أحيانا جوا من التعاطف.

ثالثا: حالات منع التجول الطويلة الأمد وأيام الإضراب الشامل دفعت الزوجين إلى المكوث فى المنزل أطول فترة ممكنة، وبالتالى التعرف على بعضهما البعض أكثر فأكثر.

رابعاً: فرض الوضع الاقتصادي المتردى مسئوليات أكبر على الزوجين مما جعل التعاون المشترك قدرهما.

والخلاصة أن تغيرا ملحوظا طرأ على العلاقة بين الزوجين بتفاعل ببطء وتمثل فى(١٢):

- النظرة الى الحياة الزوجية نظرة جدية، تحمل طابع المشاركة فى المسئوليات والتطلع معا إلى حل المشاكل الجوهرية والابتعاد عن كل ما هو ثانوى.

- إعادة النظر فى دور المرأة داخل الأسرة، وأهمية دورها فى تربية الأولاد، وتنظيم شئون البيت.

- التفهم الموضوعى للمرأة العاملة، وخصوصا المرأة النشطة* فى العمل النقابى والسياسى، واعتبار هذا النوع من الأعمال موضع فخر واعتزاز للزوج وموضع تقدير واحترام من قبل المجتمع.

- إعطاء الفرص الجديدة للزوجين من أجل حل المشاكل بهدوء وروية ونتيجة نقاش بناء، ودون الخوض فى نقاشات سريعة، وفتح المجال لتفهم

* إحدى السدات النشيطات فى الأطر النسائية قالت: "إن زوجها لم يكن قبل الانتفاضة يستوعب خروجها من البيت. أما بعد الانتفاضة فقد تراجعت بينهما المشاكل كثيراً بعد أن غدا مقتنعاً بضرورة خروج زوجته من البيت، والمشاركة فى مختلف أنشطة الانتفاضة.

بعضهما البعض أكثر.

- التعود على نمط الحياة الأسرية فى الانتفاضة "إعادة تكييف الأسرة الفلسطينية تحت الاحتلال بما يتناسب وظروف الثورة".

- استجابة الأطفال لسياسة التعليم الشعبى وهذه ظاهرة إيجابية.

- تغيير طقوس الزواج واختصارها، مع تخفيض حاد فى قيمة المهور استجابة للأوضاع الاقتصادية المتدهورة.

ومع هذا كله فلا يزال من المبكر حصر كل ما طرأ من تغييرات على الأسرة

ولعل كلمات أم خلف من "جنين" تعبر عن مدى التغير الذى لحق بالزوج تقول أم خلف: "زوجى أصبح حسن اللسان، وحسن المعاملة معى، فلقد كان فظا قاسى المعاملة بعيد عنا وعن البيت، لا يعود سوى فى المساء، دائم التذمر، لايرعى أبنائه ولا يهتم بأمورهم، وكأنه يحضر لفندق لينام فقط، نحن فى عالم وهو بآخر .. لكن ومع أحداث الانتفاضة تلاشت وذابت المشاكل الفردية وأصبحت سخيفة تافهة لا يقدم أحد على الحديث فيها .. لأننا الإثنين توحدنا على العطاء، إعطاء الأمان لأبنائنا وتحقيق الاستقرار العائلى وتوفير القرش لتأمين مستقبل أفضل. الكل تعلم الصبر والتوفير والعطاء بكل أنواعه ومعانيه .. بمعنى آخر توحدت الطاقات الفردية فى الأسرة، مما أعطى العمل الأسرى زخما عظيما .. ونتيجة لأحداث الانتفاضة أصبحنا -كعائلة- نشارك فى كل الأعمال المنزلية ولم يعد هناك اختصاص فى الأعمال المنزلية، الكل يشارك .. لاينام أحد قبل أن يطمئن على أخيه، ولا تنام العائلة قبل أن تطمئن على الجيران. وهكذا مما عزز مفهوم الوحدة الجماعية ، عامة(١٣).

قفـــزة المـــرأة

لم تعد وظيفة الأم - قاصرة على الاعتناء بالأبناء والبيت من تحضير

للطعام ومتابعة الحياة اليومية لأفراد الأسرة، بل تعدتها الى العناية بتنظيم أمور البيت الداخلية والخارجية، سواء بسبب استشهاد أو جرح أو اعتقال رب الأسرة، أو بسبب الظروف العامة التى تعطى للمرأة تسهيلات أعلى من الرجل فى الحركة، مما وفر للمرأة دورا جديدا فى الحياة. وداخل الأسرة كبر دور الأم حتى أطلق عليها تعبير "دينامو الانتفاضة"، ومع ازدياد حدة الأزمة الاقتصادية تقدم دور المرأة -فى هذا المجال- واستطاعت تدبير أمور بيتها وعائلتها، ولم تعد تلك المرأة المتطلبة، واستعادت كل خبراتها القديمة فى العمل اليدوى من أجل تسيير أمور حياتها بأقل التكاليف، وعممت تلك الخبرات فى المجتمع، مما أكسب المرأة احتراما وتقديرا جديدين، وأرخى قبضة الرجل عليها فسمح لها بالخروج وتنازل لها طواعية عن الكثير من صلاحياته(١٤).

لقد خطت المرأة الفلسطينية -بفعل الانتفاضة- خطوات أخرى على طريق أخذ موقعها النضالى اللائق الذى طالما سعت لأخذه منذ بداية الاحتلال، بل حتى قبل ذلك بعقود عديدة من السنوات. على أن شمولية الانتفاضة أعطت للمرأة مجالا واسعا فى كل موقع: فى المدينة، وفى القرية، وفى المخيم، لتسجيل مشاركة هامة. ولقد فرض زخم الاقتحامات التى يشنها جنود الاحتلال على المخيمات والقرى والمدن... فرض على المرأة الخروج إلى الشارع والمشاركة الفعلية للتصدى للجندى الإسرائيلى. وكثيرة هى الصور الفوتوغرافية التى التقطت لامرأة تكسر حجرا ضخما الى أحجار صغيرة تصلح لقذف الجنود بها وامرأة أخرى تحمل وعاء مليئاً بالحجارة على رأسها، وثالثة تلقى بمحتويات وعائها أمام الفتيان رماة الحجر، وامرأة رابعة تعرك جنديا إسرائيليا لتمنعه من اعتقال أحد الشباب. لقد تقبل الرجل مشاركة المرأة فى مختلف المجالات فى المسيرة والاعتصام وفى الخروج إلى الشارع والانخراط فى مواجهة جند الاحتلال. الأمر الذى كان محرما عليها

حتى اندلاع الانتفاضة، ولعل فى تقبل الرجل لهذا الأمر ما يعد خطوة جيدة على صعيد تغيير النظرة السلبية للمرأة فى غير جانب(١٥).

تقول أم العز من جنين : من أبرز ما طرأ على الأسرة فى ظل الظروف الحالية هو أن الأم تقدمت على الأب فى كثير من الأمور، بمعنى أن معنى الأمومة ترسخ أكثر، وأصبح الأبن يعتمد رأى والدته أكثر .. ذلك أن الأم أصبحت تتمتع بنشاط وحركة أكثر، تخرج إلى السوق وزوجها يبقى فى البيت، تتقدم زوجها فى كثير من النشاطات، تحمى أولادها، تتحمل الكثير، وتصبر وتحاول رفع معنويات زوجها وأبنائها. فى الوقت ذاته، الأب غالبا ما يأخذ دور الحياد فى كثير من الأمور. هو نفسه أعطى لزوجته صلاحيات اضافية يقول لها "أعملى اللى بدك إياه" أمور البيت والأولاد والعلاقات الخارجية كلها أصبحت مسئولية الأم(١٦).

أما بوسى من جنين فترى أن ثمة "ثمرة جيدة نضجت .. أن الرجل أصبح أكثر تفهما لمشاعر المرأة واحتياجات البيت، فهو يقضى وقتا أطول فى البيت، يرى كم تتعب الأم مع صغارها طوال النهار، كم هى عظيمة تلك المسئولية التى يخلفها على الأم، لذلك غدا الزوج أكثر احتراما لقدرات زوجته أكثر قربا منها، وبالتالى مد يده للمساعده فى أعمال البيت، وفى قضاء حاجات الصغار(١٧).

لقد تصححت مكانة المرأة فى الضفة والقطاع، وأكدت الانتفاضة على القدرة الفائقة للمرأة فى تحقيق مصيرها الشخصى مع طاقاتها التى تفجرت فى المشاركة الفعالة فى أمور مجتمعها.

لقد منحت الثمار الايجابية للانتفاضة المرأة "ابتسامة أمل فى انتظار عودة زوجها المعتقل أو شفاء ابنها اليافع الجريح، كما أعطتها اعتزاز بما قدمته لتحرير شعبها حين فقدت ابنها الشهيد. إن المرأة الفلسطينية سيدة الأسرة تسطر بصبرها وقدرتها على التحمل والصمود أسطورة انسانية

تاريخية راقية، هي قدوة ومثلا يحتذى لكل الشعوب المتطلعة إلى التحرير(١٨).

لذا كان طبيعيا أن تندفع المرأة إلى الصف الأمامي في قيادة الانتفاضة، ويمكن الاكتفاء هنا بذكر أسماء: د. حنان عشراوى من رام الله (فتح)، زهيرة كمال من نابلس (الديمقراطية)، سميحة خليل من رام الله (يسارية مستقلة)، يسرى البربرى من غزة (يسارية مستقلة)، وأمل خريشة (الشيوعى) ويلاحظ صحفى اسرائيلى أن النسوة الفلسطينيات تتمتع بقوة وتأثير وقدرة على النقاش لا تقل عن قدرة الرجال(١٩).

الابنــاء

وقد تقدم موقع الابنة، وإن كان بدرجة أقل مما أحرزه موقع الام. فغدت الابنة تشارك في أى نقاش، واقتربت أكثر من والدها وأخيها، تناقش وتعترض، وتبدى رأيها في أى أمر كان، كما يؤخذ برأيها، في كثير من الأحيان. ويلاحظ أن الأبناء -بشكل عام- أصبحوا أكثر تفهماً لمعنى المسؤلية. وتعلموا القناعة باليسير والرضى بالموجود، وإسقاط الرغبات الفردية أمام حاجة تهم الأسرة بكامل أعضائها. الكل يساهم في خلق جو من المرح، مهما كان صغيراً، حتى ينسوا العالم الخارجى بمآسيه(٢٠).

أحد الصغار في مخيم عسكر، قال لكاتب صهيونى إسرائيلى: "نحن كنا فتيل التسويف والمماطلة في النزاع العربى - الاسرائيلى. فتارة تشعله إسرائيل، وتارة أخرى الدول العربية. وما بين الطرفين سحقنا نحن. وفيما بعد، اندلعت الانتفاضة"(٢١).

لقد وصفهم عرفات بـ "جنرالات المستقبل". وأحد الفتيان الملثمين قال للكاتب الصهيونى سالف الذكر: "هؤلاء الأطفال لم يعرفوا يوما واحداً من الحرية". وأردف ضاحكاً: "أنا أحلم بشئ لم أعرفه من قبل، هذا يأتى بالفطرة، وهذا ما لم تفهموه". ويستذكر الكاتب الصهيونى أنه حين كتب

مؤلفه "الزمن الأصفر". كان "تقريباً، دائماً، يتواجد فى الغرفة - أحياناً كخلفية، فقط، كنتيجة للاعتدال - شخص بالغ، حذر ومهدئ. يعمل على تهدئة عنفوان الشباب وفورة دمائهم. بينما -فى هذه الأيام- يبدو أن كل شئ أصبح مختلفا. الصغار يحددون كل شئ: من يتحدث مع الغرباء؟ ومتى تفتح الحوانيت؟ متى تنظم مسيرة أو مظاهرة ضد الجنود؟ أى طابع يتخذ النضال فى القرى؟ من يعيش ومن يموت؟.. إنهم يتضامنون، إلى أبعد الحدود، مع كل نبضة شبابية تنطوى على المثالية، والصرار، والتجديد، والتقدم، وروح الجماعية.. هكذا، عبر الفلسطينيون الشباب الآن، سوية، فى مراسيم التأهيل على يدى الانتفاضة. والبالغون والكهول - أيضاً عندما يتعاطفون مع المثل والنضال - يبدون أحيانا وكأنهم جنود رغما عن أنوفهم... التحول النفسى الذى حل بطبيعة الفلسطينى، بعد مائة عام من الخضوع... ومع تحطيم جهاز الشرطة، أخذ الصغار على عاتقهم - فى قسم من القرى - مهمة الحراسة، والإشراف على الحركة، وحتى تسوية النزاعات بين الجيران، أو بين الأزواج... فى قرية بيت أمَّر، على الطريق إلى الخليل، القرية التى عانت من فقدان الكثير من الأرواح، وإصابة الكثيرين بجراح، فى أيام الانتفاضة، سمعت قبل حوالى شهر (أى فى مارس/ آذار ١٩٨٩)، من قيادات محلية شابة قولها: (اليوم، لا يوجد ما نخسره، لا فى الأموال، ولا فى الوقت، ذات مره، كنت تأتى إلى هنا، وترى بأننا جميعاً نجلس، طوال اليوم، فى المقهى، فى زوايا الشارع. الرجال كانوا يثرثرون، مثل البنات الصغيرات هكذا، كنا نتخلص من شعورنا بالاحباط، ومن طاقاتنا". ويشير المتحدث نفسه إلى مدى تفشى المخدرات بين الأطفال، إلى ما قبل الانتفاضة(٢٢).

وتلاحظ د. خولة سخشير صبرى - من دائرة التربية وعلم النفس فى جامعة بير زيت - أن التغيب - الدائم والمؤقت - لرب الأسرة أو المعيل

الرئيسي، قد ألقى بالمسئولية على الابناء فى سن مبكرة من عمرهم، مما أجبرهم على البحث عن مصادر رزق، قبل إتمامهم تعليمهم، أو وصولهم إلى السن القادرة على العمل(٢٣).

ولقد طرأ تغير ملحوظ على مركز القيادة التقليدية فى المجتمع. فبعد أن كان لوجوه العشائر والقبائل القرار الأول فى معظم الأمور، فى المخيم والقرية والمدينة، تراجعت هذه السلطات، خطوات واسعة إلى الوراء. واقتصر دور هذه الوجوه على ما هو شكلى فحسب، كمراسيم الزواج، أو طقوس الجنازات، وتم هذا التراجع لحساب القيادات الشابة المسيسة، المتمثلة فى اللجان الشعبية والقوات الضاربة، والتى بنت صَرْحَ الانتفاضة بعرقها ودمائها. وأصبح إنتماء الشباب للانتفاضة، ولأطرها، أقوى بما لا يقاس، من إنتمائهم للعائلة، أو للعشيرة. وعلا التزامهم بما تقره قيادة الانتفاضة فوق التزامهم بالعشيرة. لذا كان طبيعياً أن تتراجع سلطة الآباء عند الأبناء كثيراً. بل أن بعض الآباء فقد السيطرة على أبنائه، أمام قوة جاذبية شعور الابن بالانتماء للإطار السياسى المتمثل -عادة- فى القوات الضاربة(٢٤).

ولم تمر الانتفاضة، بأحداثها الدامية القاسية، دون أن تفرض نفسها على أحلام الأطفال فى الضفة والقطاع. فقد أشار عالم النفس الفلسطينى "يوسف الناشف" العامل فى القدس على أن الطفل الفلسطينى يحلم بأن جنديا اسرائيلياً اقتحم بعنف عالمه، ليحطم ألعابه، وليضرب والده. وكانت دراسة وضعها علماء نفس فلسطينيون عام ١٩٨٤، فى مخيم قلنديا، أوضحت أن ٩٢٨ من أطفال الضفة والقطاع، دون العاشرة من أعمارهم، يشاهدون فى أحلامهم صوراً لأعمال عنف، يقوم بها الجنود الإسرائيليون. وأوضح د. الناشف أن ٧٠٪ من الأطفال يشاهدون، الآن فى أحلامهم مثل هذه الأعمال. ويحتل الجيش الاسرائيلي موقعا هاماً فى أحلام الأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين، على السواء. ومن ناحيتهم، يعيد الأطفال

الفلسطينيون طرح القيم الأساسية التى تربوا عليها، لاسيماوأنهم غالبا ما يكونون شهودا على مقتل قريب لهم، بصورة عنيفة، أو اعتقال أب أو نسف منزل، أو إغلاق مدرسة. ويشرح د. الناشف: "لقد أصيبت السلطة الأبوية بالضعف، ويشعر الأطفال الفلسطينيون، الان أنهم متروكون لأنفسهم، وهم يواجهون الجنود - المسلحين بمفردهم، وأحيانا دون موافقة أهلهم. ولم يعد المنزل والمدرسة، على هشاشتهما الراهنة - يشكلان خلية الحماية، التى قد يلجأون إليها". ويعتبر د. الناشف أن أحلام الشباب تكشف -فى المقابل- عن وعى لمفهوم الدولة، ويحملون مصائرهم بأيديهم، فى مناطق مرسومة الحدود، ويشعرون، فى الوقت ذاته، بأنهم معرضون للخطر. باختصار، إنهم يشعرون، بصورة غير واعية، أنهم فى وضع متساو مع الاسرائيليين(٢٥).

الزواج

كيّف الفلسطينى حياته مع الانتفاضة، وكأنها مستمرة أبداً. الأمر الذى تجلى فى المخيم، أكثر منه فى القرية. أما المدينة. فجاء تأثرها على نحو أقل. لكن الانتفاضة ألقت بظلها على جميع فئات وطبقات الضفة والقطاع. وساد إجماع طبقى على أن الحياة يجب أن تستمر، بما لا يتعارض والانتفاضة، بل يخدمها. وهكذا، أخذت أمور الحياة، بمجرد مرور بضعة أسابيع على اندلاع الانتفاضة، تسير، بعد أن قبلت الجماهير بالانتفاضة نمطا لحياة جديدة. الأمر الذى أغنى الانتفاضة، وأمدها بزخم قوى ومتجدد.

ولعل الزواج هو أكثر الظواهر الاجتماعية تأثراً بالانتفاضة.

فبعد أن كانت الأعراس - حتى اندلاع الانتفاضة - مناسبات لاستعراض الثراء والتسابق فى إهدار الأموال، إن فى حفلات البذخ، أم فى المهور المرتفعة. حيث كان المهر يختلف، تبعاً لموقع العروسين الطبقى. فتراوح ما بين ١٫٥٠٠ و ٢٫٥٠٠ دينار أردنى، للطبقات الفقيرة والمتوسطة، وما بين

٣,٠٠٠ و٥,٠٠٠ للطبقات الثرية.

وطغى العامل المادي، قبل الانتفاضة. حيث كان الزواج مجرد صفقة تجارية بين والدى العريس والعروس. بينما ظلت الأم تحضّ ابنتها للزواج من الرجل الغنى، القادر على إسعادها. بينما تقف العروس موقفاً سلبياً، من عملية بيعها للعريس، وينسحب دور المتلقي الذى تلعبه هنا إلى مابعد الزواج(٢٦).

وقلبت الانتفاضة هذا الوضع. فعقد زواج ما، لم يعد يتطلب البحث والتنقيب والتشاور بين الأقارب، وغدا الزواج وظيفة اجتماعية، ينعقد فى أقصر وقت ممكن، لأهمية عامل الوقت وبسبب الحصار الإسرائيلى المضروب، والوضع الاقتصادى المتردى. ولقد خطت قيادة الانتفاضة خطوة ثورية هامة. فبادرت إلى تطوير هذا المفهوم، بتحديد المهور بـ ٣٠٠ دينار، وإلغاء حفلات الزواج. كما انحسرت، بصورة تدريجية، معايير المكانة الطبقية، العائلية والعشائر، كعنصر رئيسى فى الزواج، ولم تعد المفاخرة بالانتماء العائلى، أو المستوى الطبقى، بل فى مستوى عطاء الشاب، ودوره الوطنى(٢٧).

وبذا، نجحت الانتفاضة فى اجتثاث العادات السلبية، التى غرسها الاحتلال، مستفيداً من حياة الاستهلاك الترفى السفيه فى الضفة والقطاع. وأحلت الانتفاضة محلها عادات ثورية. وترسخت هذه القيم، بتفاوت تبعاً للموقع الطبقى. حيث كانت التحولات فى الأوساط البورجوازية أقل منها فى أوساط الكادحين.

كما اجتاحت رياح التغيير، أيضاً، عملية طلب العروس. فقد كان العريس -إلى ما قبل اندلاع الانتفاضة - يذهب إلى بيت والد العروس، برفقة كبار العائلة، ويطلبون يد العروس من والدها، ويرفضون احتساء القهوة إلى بعد الاستجابة لطلبهم. ويجئ رد أهل العروس فوراً أو بعد حين.

أما فى ظل الانتفاضة، فقد أصبح فى الإمكان التقدم لخطبة الفتاة بصحبة عدد من أقارب العريس، فحسب أو من أصدقائه من بين الوجوه الوطنية.

وتم إلغاء الشروط الصعبة الملازمة لإتمام الزواج، كالحفلات الراقصة فى الفنادق وصالونات الأفراح. فيما تكتفى العروس بقليل من الزينة داخل منزلها، بعد أن تلف رأسها بمنديل أسود اللون، حدادا على شهداء الانتفاضة. ويقتصر الحضور على أقارب العريسين، فى أضيق نطاق. وهكذا غدا حفل الزواج مناسبة لإظهار التضحية، وليس لاستعراض الجاه والثروة.

وأصبح الزواج يتم فى أقل من نصف سنة، وأحيانا فى مدى شهر واحد. وباختصار، أصبحت عملية الزواج تتم بهدف تكوين الأسرة، كمسئولية وطنية للإنجاب، على أساس التربية الصالحة، وليس على أساس "تلبية الرغبات" الجسدية، فقط، أو تلبية "الحاجات المالية". بإدراج زواج الصفقات، كاصل فى اختيار الزوجة أو الزوج(٢٨).

وأدى هذا كله، إلى ارتفاع نسبة الشباب الذين أقبلوا على الزواج، ورغبوا فى تكوين أسرة جديدة. فالزواج يؤدى إلى زيادة النسل. وشعب الضفة والقطاع بحاجة إليه، لمقاومة محاولات تهجيرهم، أو جعلهم "أقلية عربية" فى "أرض إسرائيل"، وبحاجة إليه أيضاً للتعويض عن خسائرهم البشرية المتزايدة(٢٩). أى أن الإنجاب اكتسب مضمونا وطنيا، فى ظل الانتفاضة.

على أن ازدياد حالات الزواج المبكر، سينعكس فعلاً عليهم، وعلى محيطهم. فسوء الاختيار غير الواعى، فى سن مبكرة، يمكن أن يحول الزواج إلى جحيم، بعد أشهر قليلة من إتمامه. فضلاً عن عجز الأزواج الصغار عن القيام بدورهم فى إعالة الاسرة، أو تربية أبنائهم، تربية صالحة. وأن خفف من هذا التأثير إقبال الشباب حديثى الزواج على العمل(٣٠).

ومع ازدياد قوة العلاقات الأسرية، وميل الشباب للاستقواء بكل ما هو إيجابى من تقاليدنا القديمة، فى مواجهة الاحتلال، عادوا إلى ظاهرة "العائلة الممتدة". تقول د. فتحية نصرو- أستاذة التربية فى جامعة بيرزت: ".. سابقا على الانتفاضة، كانت (الأسر الشابة) الحديثة تتطلع إلى تكوين أسر مستقلة عن الاسر الممتدة. كان هذا مطلبا أساسياً لأهل الفتاة، عند الموافقة على الزواج، بحيث تكون الفتاة، بعد الزواج، مع زوجها مستقلين. أما الآن، بعد الانتفاضة، فيلاحظ التوجه العام لضم الأسرة الحديثة... إلى بيت أهل العريس.. هنالك عودة لطبيعة الاسرة الفلسطينية العربية.. وهذه العودة جاءت نتيجة طبيعية للحاجة التى أفرزتها الانتفاضة. وهى الحاجة إلى التعاون، والتضامن، والتكافل من أجل الصمود أمام التحديات الكبيرة التى تواجهها الاسرة الفلسطينية، فى المرحلة الحالية"(٣٠).

وهكذا، عندما يتزوج الولد، كانت تضاف له غرفة نوم جديدة، فى بيت أسرته، مع بعض التوسعات البسيطة فى المطبخ. الأمر الذى عزز العلاقات الحميمة بين الناس، وقوى روح التضامن بينهم. واستطاعت الأجيال الناشئة فهم هذه الضرورة الاقتصادية الملحة، على الرغم من المشاكل العديدة الناجمة عن اجتماع أكثر من عائلة واحدة فى منزل واحد، مع أطفالها(٣١).

ومن جهة أخرى، فان الإختصار الكبير الذى لحق بمراسيم حفل الزواج، قد سلب الزواج شكله الفولكلورى الفلسطينى، من الحناء إلى الدبكة، والشبابة، والزفة، والحداء، والعزومة. وكلها صور عريقة فى التراث الفلسطينى، وإن كان البعض قد أساء استخدام هذا التراث - حتى قيام الانتفاضة - بالإغراق فى مظاهر الابهة والفخمة.

والخلاصة، إن عملية الزواج لم تلغ، وإن تغير شكلها ومضمونها كثيراً. وفى هذا الصدد يقول الزعيم الفيتنامى الشهير، هوشى منه: "الشعب الذى لا يعرف الرقص، لا يعرف القتال".

في الطــلاق

وتجلى تأثير الانتفاضة الاجتماعي في تماسك الاسرة الفلسطينية، والتراجع الكبير في نسبة الطلاق. إذ عمد الزوجان إلى معالجة مشاكلهما، منعا لتشتت أفراد الأسرة. كل مشكلة مهما كان نوعها، تعالج بالوفاق، بدلاً من الاختلاف، بمبادرة من المتخاصمين أنفسهم، "إكراماً لوجه الانتفاضة". أما القضايا في المحاكم النظامية والشرعية، فقد تقلص عددها كثيراً، وعمد الناس إلى حل مشاكلهم. "إكراما لوجه الانتفاضة". أيضاً (٣٢).

ولقد كان لانحسار الطلاق مردودات ايجابية كثيرة على الأسرة والمجتمع بأسره. ومن المنطقي ان احساس الناس بأنهم أمام مهام جسام، جعلهم يشعرون بمدى تفاهة المشاكل الأسرية، ويتماسكون في مواجهة الخطر الخارجي، من أجل حماية أبنائهم. خاصة أن كلا الطرفين - الزوج والزوجة - أحسا بأعباء مسولية الطرف الاخر، بعد أن عاش مشاكله وهمومه. فخروج المرأة إلى الشارع، وتقدم دورها في تأمين الحماية، والغذاء جعلها تشعر بأهمية دور الرجل، وجسامة المسئولية الملقاة على عاتقه. كما أن بقاء الرجل في البيت، جعله على تماس مع مشاكل الاطفال، ومتطلباتهم، وحياتهم اليومية، فأصبح أكثر تفهماً لشكاوى زوجته المتكررة، مما وفر أساساً قويا لتفهم المشاكل، ولمسئولياتها في الحياة. وبالتالي قدرة أعلى على الاتفاق لحلها (٣٣).

تضامن وتكافل

وفي الافراح والأتراح تجلى التضامن والتكافل الاجتماعي - قبل الانتفاضة - من خلال المشاركة في نشاط وفعاليات الزواج، كالمساهمة في تقديم الخدمات المالية والعضلية.

وفي حالة الوفاة، كان الناس يقومون بمواساة أهل الفقيد، لمدة ثلاثة أيام

متصلة، وحضور الجنازة، وعملية الدفن، ناهيك عن تقديم الطعام لأهل الفقيد، لفترة تتروح ما بين يوم واحد وثلاثة أيام، تبعاً لاختلاف المكان.

ولم تختلف هذه العادات، فى ظل الانتفاضة، بل أخذت شكلا مغايرا، بعض الشئ فتحولت الجنازة - خاصة إذا كانت لشهيد - إلى مناسبة وعرس وطنى، للتعبير عن السخط الجماعى على الاحتلال، والتحريض، وحث الجماهير لبذل المزيد من التضحيات، واعتبار الشهيد ابنا لبلده، ولوطنه، وليس لعائلته فقط، كما أثرت الانتفاضة على عادة تقديم الاكل لأهالى الفقيد. حيث تقلصت فترته من ثلاثة أيام إلى يوم واحد فى أكثر المناطق، ويطلب أهل الفقيد استغلال الأموال التى سترصد من أجل الطعام فى أماكن وأغراض أخرى، عامة أكثر وأهم فائدة للمجتمع(٣٥).

وكان طبيعياً أن يحدث تغيير شامل فى روتين حياة هذا الشعب اليومية، من ناحية العمل والبحث عن القوت اليومى والسلوك الاجتماعى، فى مواجهة الضغوط والأخطار. فأوجد التغيير أنماط سلوك بناءة، فى جوهرها. فجميع الناس -ودون استثناء- مضطرون لمواجهة الضغوط السياسية، والتأقلم مع الواقع الجديد، ساعات عمل محدودة، وساعات تسوق محدودة، والاعتماد على النفس فى تأمين الحاجات الضرورية، وضرورة توحيد جهودهم للتغلب على هذه المصاعب، مما خلخل مفاهيم الأنانية، والنزعة الفردية، التى رافقت سيادة النمط البورجوازى على أسلوب حياة الناس حتى إندلاع الانتفاضة. وتراجعت التناقضات الداخلية، ومشاكل الأفراد، والخلافات بين القوى الطبقية، وتحولت إلى تضامن وعمل مشترك(٣٦).

إن شعور أبناء الشعب الواحد فى الارض المحتلة بوحدة المصير، والعدو المشترك الذى يواجههم، كل يوم وكل ساعة، قد زادت من روح التسامح بين أفراد المجتمع.

واتسعت دائرة التضامن الاجتماعى، بصوره وأشكاله المختلفة، كالوقوف بجانب أسرة شهيد، وزيارة جريح، والاهتمام بأسرة معتقل، وتهنئة معتقل على الإفراج عنه. ويلاحظ أن الاسرة القروية قد ازدادت علاقاتها قوة، وتنامى تضامن أفرادها مع بعضهم البعض خلال الانتفاضة، وخاصة أسر الشهداء، والجرحى، والمعتقلين - وما أكثرها، فالأسر التى تتعرض لحادث كهذا، يلتئم أفرداها وحدة واحدة، من واقع الشعور بضرورة هذه الوحدة، لمواجهة هذه النائبة التى حلت بالأسر(٣٧).

وحتى إذا وقعت الاشكالات الحمائلية، فان الحظ لا يكتب لها فى الامتداد الزمنى، أو فى اتساع رقعة المشاركين فيها، لأن بوادر الحل تكون قد أعدت من قبل اللجان الشعبية، فى تلك المنطقة، وسرعان ما يتقبل طرف المشكلة الحل المطروح. وفى حالات معينة، دخلت القوات الضاربة، بعتادها، إلى ساحة الخلاف، وفضت المختلفين، وفرضت الهدوء فى المنطقة، وهيأت المجال للجان الشعبية لتقوم بدور الاصلاح. وبعد استقالة النسبة الاكبر من رجال الشرطة، الذين كانوا يشرفون - ولوظاهريا - على حل المشاكل، وبسبب من عدم اكتراث سلطات الاحتلال بحل هذه المشاكل - لأنها معنية بتصعيدها، لما لها من مصلحة بذلك. هنا غطت اللجان الشعبية هذا الفراغ(٣٨).

وقد برز التكافل الاجتماعى فى صور: التبرع، والزكاة لانقاذ الفقراء.

وانطلاقا من روح التضامن، أخذت الأمهات المتبرعات تنسج جرازى* الصوف، لتوزع على المحتاجين فى فصل الشتاء، ومن روح التضامن، أيضاً، ظهر دور الملاك، فقد سامحوا المستأجرين بإيجار شهرين أو ثلاثة، فى بعض المدن والقرى، إكراماً لوجه الانتفاضة(٣٩).

ولعل أكثر ما يلمس هذا الشكل عن علاقات التضامن والأعمال

---

* بلوفرات، أو كنزات.

التطوعية في الريف. وهذا الشكل من التكافل والتضامن يسمى "العونة". وهذه الظاهرة موجودة منذ مئات السنين، لكنها كانت تحمل فى طياتها معانى التعصب العائلى، بعض الشئ. ومع مجئ الانتفاضة، أصبحت العونة ظاهرة شمولية، كسرت حاجز العائلية والعصبية. كذلك، لم تعد "العونة" على صعيد تضامن من قرى بأكملها مع قرى أخرى محاصرة*. ولم تقتصر ظاهرة العونة على الناحية الزراعية، بل تعدتها إلى الناحية العمرانية**. بكلمات أخرى، أصبحت العونة شكلاً مألوفاً فى الريف الفلسطينى، وامتدت لتشمل المدينة، أيضاً وتغير مضمونها عما كان عليه قبل الانتفاضة. وحملت مضموناً نضاليا وطبقياً واضحا، وتطويراً عمليا لفكرة العمل التطوعى المنظم، الذى كان سائداً قبل الانتفاضة(٤٠).

"قبل أن نأكل، نسأل أنفسنا: (هل الطعام متوفر عند جيراننا ؟!)" هذا ما قالته أم خلف من جنين(٤١). فقد أصبح الرجل يتفقد جاره، قبل أن يأكل هو أو ينام، وتعززت وتعمقت العلاقات بين الاقارب وأصبح الهم العام هو ما يربط بين الناس، وغابت الطبقية والفوارق الاجتماعية(٤٢).

وقد انقرضت زيارات قتل الوقت، وجلسات النميمة. وانحصرت الزيارات فى المواساة، أو التهنئة بميلاد طفل، أو نجاح طالب، أو بخروج معتقل، أو لعيادة جريح. واجتهدت المرأة حتى تتطابق الهدية مع حاجة العائلة، حتى

---

* كما حصل مع قرية الخضور القروبية من بيت لحم، سنة ١٩٨٩، عندما فرضت قوات الاحتلال منع التجول على البلدة لمدة أسبوع فى موسم قطف الخضروات، فهب سكان القرى المجاورة لجمع المحصول وبيعه فى الأسواق، وتسليم ثمنه لسكان قرية الخضر. ومثل قرية دير بلوط، قضاء طولكرم، وأيضاً قرية عبود القريبة من رام الله، حيث تصادفت حملة اعتقالات واسعة شنتها قوات الاحتلال، مع حلول موسم قطف الزيتون، فتجمع الأهالى من أماكن أخرى تاركين محصولهم، معطين الأولوية لزيتون المعتقلين، وهكذا هبوا لمساعدة أهالى قرية عبود، بقطف محصولهم ونقله وتسويقه.

** وفى حالة ما إذا كان المنزل قد هدمته، أو أغلقته سلطات الاحتلال لأسباب أمنية أو بحجة بنائه بدون ترخيص، فإن المعونة فى هذا المجال مشابهة تماما للمعونة فى المجال الزراعى، حيث يهب الشباب ويجمعون كافة مواد البناء اللازمة، تبرعا من أصحاب المحاجر والمحلات التجارية، ويشيدون بناء للعائلة التى فقدت بيتها، وسط مشاعر المحبة والفرح، والهتافات الوطنية.

لو كانت مأكلا(٤٣).

وهذا الترشيد في الصرف والاستهلاك، أتى تحت ضغط تراجع الدخل أولا، وتكيفا مع الطبيعة الكفاحية للانتفاضة ثانيا. تقول د. فتحية نصرو: "إن طبيعة التكاليف الاقتصادية للأسرة والصرف على احتياجاتها... تتجه لاختيار مواطن الصرف على الأمور الأساسية... (وتقتصر الهدايا) على أمور رمزية، غير مكلفة"(٤٤).

ومعروف أن دخل العائلة الفلسطينية في الضفة والقطاع قد تراجع، منذ الانتفاضة باضطراد، سواء بسبب القيود المفروضة على إدخال الاموال من الخارج هاتين المنطقتين المحتلتين، أو بسبب ظروف العمل الآخذة في الضيق، باضطراد. وقد حرم الآف المعلمين والمعلمات من رواتبهم الشهرية. كما تأثرت محصولات المزراعين، وتعرضت للتلف، أو العطب بسبب فترات منع التجول الطويلة، التي طالما فرضها الاحتلال على مدن الضفة والقطاع، قراهما ومخيماتهما، فضلا عن صعوبة التسويق. وينطبق الأمر نفسه على العمال والتجار، بصورة أو بأخرى، إضافة إلى أن هناك قطاعات اقتصادية معينة - مثل الإسكان والسياحة المحلية والمطاعم - تأثرت بصورة رئيسية، وبشكل يفوق غيرها من القطاعات الاقتصادية. ويعكس هذا التراجع في الدخل، والوضع المالي الصعب للعائلة الفلسطينية، في ظل الانتفاضة، إضافة إلى مشاكل القيود المفروضة على التنقل، والضرائب الباهظة نفسه على العائلة الفلسطينية، في الريف، والحضر، والمخيم، دون استثناء(٤٥).

ولقد تراجعت الجريمة كثيراً، في ظل الانتفاضة، وفي مقدمتها السرقة. إذ تحول كل العنف نحو الإسرائيلي(٤٦). يقول كاتب صحفي فلسطيني من أبناء الضفة: "إن مظاهر الانحلال والانحراف الخلقي والاجتماعي، أخذت في التلاشي والاختفاء من الشوارع والاحياء الفلسطينية، واغلقت أوكار

تعاطي المخدرات والخمور، ولوحق الحشاشون، ولم يكن نادراً أن ترى شلة من الزعران تجوب شوارع المدينة، تتحرش بفلان، أو تتغامز على فلانة... وقد تمكن الكثيرون منهم من الارتداد عن غفلة الانحراف إلى صحوة الانتفاضة. فيما لاحقت القوات الضاربة من استمر فى انحرافه، وهاجمت مواخير الزعرنة، فقضت على أوكار المخدرات، التى كانت تباع بشكل شبه علنى، وسحقت كل أشكال الزعرنة، فخسر الاحتلال بذلك تربة خصبة، كان يتصدى فيها للإيقاع بالشباب"(٤٧).

وهكذا، نجحت الانتفاضة فى كنس كثير من السلبيات، التى تمكن الاحتلال، خلال زهاء واحد وعشرين سنة، من بثها فى مجتمع الضفة والقطاع. كما أحلت الانتفاضة محل هذه السلبيات قيما ثورية جديدة، فى زمن استثنائى خاطف.

على الجبهة الطبقية

وإذا ما انتقلنا إلى الدائرة الأوسع، وأعنى بها دائرة الفئات والطبقات الاجتماعية، فسنجد أن ما حدث داخل كل منها كان شبه مواز لما حدث داخل الأسرة، كما أن العلاقات بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية أصابها ما أصاب الأسر المتجاورة، وبفضل الانتفاضة وما أرسته من قيم، فقد نأى مجتمع الضفة والقطاع عن القيم الرأسمالية، لصالح القيم الاشتراكية، بمعناها الواسع. وهكذا... يتخلص المجتمع من مظاهر الأنانية، والمظاهر، دون الجواهر، والفوارق الطبقية. وتكمن قوة هذا الأمر، فى أنه أتى بالممارسة، وليس عبر قراءة الكتب.

فمع ارتقاء الوعى الوطنى، ثمة تقوية الوعى الطبقى، لدى كل فئة وطبقة اجتماعية، على حدة. الأمر الذى عبر عن نفسه فى غير مجال، لعل أبرزها اندماج التنظيمات الجماهيرية العلنية، التى طالما عانت من البعثرة، إلى ما بعد اندلاع الانتفاضة. وقد توحد اتحادا الكتاب والأدباء، فى

١٩٨٩/١/١٣، وارتقى التنسيق بين الأطر النسائية الأربعة، منذ نوفمبر/ تشرين الثاني من العام نفسه. وتوحدت الاطر النقابية العمالية الثلاث* في ١٩٩٠/٣/١. كما اندمجت غرفتا التجارة في الضفة والقطاع، في غرفة تجارية واحدة، في ١٩٨٩/٨/٩.

وأرست الانتفاضة أساساً قويا لعلاقات حميمة بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، التي ستشهد مرحلة طويلة من الأخوة الحميمة، بعد أن عمدتها دماء الشهداء والجرحى والمعتقلين، من خلال المعركة المشتركة، ضد العدو الوحيد. بعد أن كانت الانتفاضات بين هذه الفئات والطبقات قد احتلت - حتى اندلاع الانتفاضة - مرتبة التناقض الثانوي، الذي أخضعته الفرق السياسية الممثلة لهذه القوى الاجتماعية للتناقض الرئيسي مع العدو الوطني.

لقد تخطى مجتمع الضفة والقطاع وعلاقاته مرحلة، لن يعود إليها، مرة أخرى. نبيل، ملثم وطني فلسطيني، قال لكاتب صهيوني إسرائيلي: "نحن نصعد على سلم، تحترق درجاته من خلفنا. وليس بإمكاننا النزول" (٤٧). ولعل في قوله هذا ما يعفينا من كتابة فصل جديد، نستطلع فيه آفاق الانتفاضة ومستقبلها.

* عدا ذلك الإطار الذي تتمتع فيه الجبهة الديمقراطية بنفوذ قوي، الذي رفض الاندماج بدعوى أن ما خصص له من مقاعد في قيادة الاتحاد الجديد يقل عن حجمه بكثير.

هوامش الفصل الرابع

١- نظرة على بعض التغييرات الاجتماعية فى الضفة الغربية خلال الانتفاضة، الاستقلال (نيقوسيا) ٤/ ١٠/ ١٩٨٩.

٢- لينا عبد الهادى (مكتب القدس للنشر والإعلام)، المجتمع الفلسطينى فى ظل الانتفاضة، الوطن (الكويت) ٦/ ١٢/ ١٩٨٩.

٣- ديفيد غروسمان، الأرض الملثمة، يديعوت أحرونوت، ترجمتها شهرية عبير (القدس)، العدد ٢٧، السنة الثالثة، كانون الثانى/ يناير ١٩٩٠، ص ١٥ : ٢١، ص ١٧.

٤- المصدر نفسه، ص ٢١.

٥- أثر الانتفاضة على الأسر الفلسطينية، عبير (القدس)، العدد ٢٣، نيسان/ ابريل ١٩٨٩، ص ٢٢ : ٢٧.

٦- المصدر نفسه.

٧- المصدر نفسه.

٨- الأسرة الفلسطينية: قيم جديدة فى الواقع الاجتماعى/ تفاعلات الانتفاضة فى داخلها، الاستقلال (نيقوسيا)، العدد التاسع، ٩٦/ ١٩٨٩.

٩- بدون مؤلف، أثر الانتفاضة على الواقع الاجتماعى للشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع.

١٠- المصدر نفسه.

١١- عبد الهادى، مصدر سبق ذكره.

١٢- المصدر نفسه.

١٣- أثر الانتفاضة على الأسرة... مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

١٤- الأسر الفلسطينية...، مصدر سبق ذكره.

١٥- نظرة على.... مصدر سبق ذكره.

١٦- أثر الانتفاضة على الأسر.... مصدر سبق ذكره.

١٧- المصدر نفسه.

١٨- المصدر نفسه، ص ٢٤.

١٩- رونى شـاكيـد، القـادة، الاتصالات يديعـوت أحرونوت، ٢٨/ ٧/ ١٩٨٩. أوردت ترجمتها الملف، العدد ٦٥، آب/ أغسطس ١٩٨٩، ص ٤٥٤ : ٤٥٦.

٢٠- أثر الانتفاضة على الأسر... مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

٢١- غروسمان، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

٢٢- المصدر نفسه، ص ١٦- ١٧.

٢٣- أثر الانتفاضة على الأسر... مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

٢٤- نظرة على بعض... مصدر سبق ذكره.

٢٥- الانتـفـاضـة اقـتـحـمت أحلام الأطفـال الفلسطينيين وولدت كوابيس لدى أطفـال المستوطنين الإسرائيليين، عبير (القدس) العدد ٢٣، نسيان/ أبريل ١٩٨٩، ص ١٨.

٢٦- الأسرة الفلسطينية...، مصدر سبق ذكره.

٢٧- عبد الهادى، مصدر سبق ذكره.

٢٨- أثر الانتفاضة على... مصدر سبق ذكره.

٢٩- نظرة على... مصدر سبق ذكره.

٣٠- المصدر نفسه.

٣١- أثر الانتفاضة... مصدر سبق ذكره.

٣٢- الاسرة الفلسطينية.. مصدر سبق ذكره.

٣٣- أثر الانتفاضة... مصدر سبق ذكره.

٣٤- الاسرة الفلسطينية.. مصدر سبق ذكره.

٣٥- أثر الانتفاضة على الواقع الاجتماعى... مصدر سبق ذكره.

٣٦- عبد الهادى، مصدر سبق ذكره.

٣٧- نظرة على... مصدر سبق ذكره.

٣٨- المصدر نفسه.

٣٩- أثر الانتفاضة... مصدر سبق ذكره.

٤٠- أثر الانتفاضة على الواقع الاجتماعي... مصدر سبق ذكره، ص ٢ - ٣.

٤١- أثر الانتفاضة على الأسر الفلسطينية... مصدر سبق ذكره.

٤٢- الأسر الفلسطينية.. مصدر سبق ذكره.

٤٣- المصدر نفسه.

- أثر الانتفاضة على الأسر الفلسطينية... مصدر سبق ذكره، ص ٢٣، ٢٦.

٤٤- المصدر نفسه.

٤٥- المصدر نفسه، ص ٢٥.

٤٦- الانتفاضة اقتحمت أحلام الاطفال الفلسطينيين وولدت كوابيس لدى أطفال المستوطنين الإسرائيليين، عبير (القدس) العدد ٢٣، نيسان/ ابريل ١٩٨٩، ص١٨.

٤٧- نظرة على بعض... مصدر سبق ذكره.

٤٨- غروسمان، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

سلسلة كتاب الأهالى

العنوان	المؤلف
١- مستقبل الديمقراطية فى مصر	خالد محيى الدين (نفد)
٢- الأسس القرآنية للتقدم	د. محمد أحمد خلف الله
٣- فى إصلاح ما أفسده الانفتاح	د. ابراهيم العيسوى
٤- محنة التعليم	د. سعيد اسماعيل على
٥- دعم الأغنياء ودعم الفقراء	خبراء الاقتصاد لحزب التجمع -(نفد)
٦- هل نهدم السد العالى	فيليب جلاب
٧- بنوك وباشوات	ديفيد لاندز - ترجمة وتقديم د. عبد العظيم أنيس
٨- محاكمة ريجان	فريق من المتخصصين فى السياسة الدولية ترجمة بيومى قنديل
٩- إنهم يخربون التعليم	د. سعيد إسماعيل على
١٠- حدث فى كامب ديفيد	ثلاثة مؤلفين إسرائيليين - ترجمة ابراهيم منصور -(نفد)
١١- مدرسة السادات السياسية واليسار المصرى	لطفى الخولى-(نفد)
١٢- السلام الضائع فى كامب ديفيد	د. محمد ابراهيم كامل
١٣- حكومة وأهالى وخلافه	الفنان بهجت - تقديم صلاح عيسى
١٤- لتطبيق الشريعة لا للحكم	خليل عبد الكريم
١٥- الثورة المضادة فى مصر	د. غالى شكرى
١٦- لهذا نعارض مبارك	كتّاب وفنانى الأهالى
١٧- النيل فى خطر	كامل زهيرى
١٨- السادات القناع والحقيقة	محمد عبد السلام الزيات (نفد)
١٩- أزمة النظام الاشتراكى	د. ابراهيم سعد الدين
٢٠- نظرة ثانية إلى القومية العربية	د. فؤاد مرسى
٢١- خطة التنمية الحكومية : الأحلام والواقع والبديل الجاد	د. لطيفة الزيات
٢٢- نجيب محفوظ- الصورة والمثال	١٢ خبيراً - تحرير د. ابراهيم العيسوى
٢٣- يوميات دبلوماسى فى بلاد العرب	د. لطيفة الزيات
	نوفيكوف/ فينوجرادوف - ترجمة جلال الماشطه وحمدى عبد الحافظ

العنوان	المؤلف
٢٤- مقامرة التاريخ الكبرى	د. فؤاد زكريا
٢٥- البيريسترويكا ومستقبل الاشتراكية	ندوة الأهالى (١٧) مفكراً وسياسياً
٢٦- الإسلام والعرش	أيمن الباسينى- ترجمة سيد زهران-(نفد)
٢٧- الخطاب الساداتى	د. عبد العليم محمد
٢٨- حسن البنا - كيف ومتى ولماذا	د. رفعت السعيد
٢٩- الأقباط فى وطن متغير	د. غالى شكرى -(نفد)
٣٠- ثورة الضباط الأحرار فى مصر	مؤلفين سوفييت- ترجمة: عزه الخميسى
٣١- معارك سياسية	د. فؤاد مرسى
٣٢- لماذا نعارض بيان الحكومة	خبراء حزب التجمع
٣٣- التعايش بين الرأسمالية والشيوعية	ج. جلبرث/ س. منشيكوف - ترجمة د. شهرت العالم- تقديم محمد سيد أحمد
٣٤- التطور الزراعى فى مصر	د. الان ريتشارد - ترجمة د. أحمد فؤاد سيف النصر- تقديم د. محمود عبد الفضيل
٣٥- صناعة الفقر العالمى	تيريزا هايتر - ترجمة مجدى نصيف
٣٦- ألف يوم من الثورة	مجموعة مؤلفين - ترجمة عمر عاشور- تقديم عبد القادر ياسين
٣٧- موسكو تعرف الدموع	أحمد الخميس - تقديم حسين عبد الرازق
٣٨- نقد الحركة النسوانية	تونى كليف - ترجمة اروى صالح - تقديم فريده النقاش
٣٩- حكايات من دفتر الوطن	صلاح عيسى

■ حين اندلعت انتفاضة شعبنا المجيدة فى ١٩٨٧/١٢/٨ ، تخلصت من كل مشاغلى ومشاريعى الكتابية . وتفرغت – بشكل شبه تام – لمتابعة هذه الظاهرة الكفاحية الفريدة .

وربما كان من السابق لأوانه تغطية أحداث هذه الانتفاضة ، وتعهدها بالتحليل ، واستخلاص الاستنتاجات منها . فالظاهرة لم تكتمل بعد . لكن هذا لا يحول دون عمل يزعم أنه يشمل هذه الظاهرة المجيدة ، بمختلف نواحيها ، وحلقاتها الزمانية ، الأمر الذى يستحيل ، قبل اكتمالها ، وانقضاء فترة زمنية كافية ، لاستجلاء ما خفي من أمورها ، ومتابعة ما كمن من نتائجها ، القريبة والبعيدة .

ويعالج هذا الكتيب أسباب الانتفاضة ومقدماتها ومساهمة كل فئة وطبقة اجتماعية فيها والسلاح التنظيمي الذى ابتدعته الانتفاضة وهى اللجان الشعبية وأخيرا التأثيرات الاجتماعية العاجلة للانتفاضة .

عبدالقادر ياسين

رقم الإيداع ٣٩٦٩/ ١٩٩٢
977— I. S. B. N.

طبعت بمطابع شركة الأمل للطباعة والنشر
٠ إخوان مورفيتكي سابقا
تليفون ٣٩٠٤٠٩٦